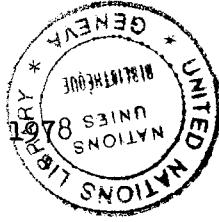




PROVISIONAL
A/33/PV.13
28 September
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الخميس ، ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد لييفانو
ثم : السيد تسيرنغ (نائب الرئيس)
(كولومبيا)
(بوتان)

مواصلة المناقشة العامة [٩]

ألقيت الكلمات من قبل :

السيد اوكنيدى (ايرلندا)
السيد كوسوماتما دجا (اندونيسيا)
السيد آندرى (رومانيا)
السيد لاسو (اكوادور)
السيد كوريا غاغو (البرتغال)
السيد هوانغ (الصين)
السيد دنيس (لسبيريا)
السيد موغانفا (بوروندى)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللفظة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72472/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٥البنـد ٩ من جدول الاعمالمواصلة المناقشة العامة

السيد مايكل اوكنيدي (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اود ان اعبر لكم عن التهنئة الحارة لوفد بلادى لانتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه الجمعية . ان انتخابكم تقدير لبلدكم كولومبيا ، وهو يعكس ادراك الوفود لمساهماتكم القيمة في هذه الجمعية وفي المؤتمرات الدولية المهمة ، ونحن على ثقة من ان خبرتكم والاعمال التي قمتم بها خلال حياتكم الوظيفية متعددة النواحي سوف تتيح لكم ان ترأسوا هذه الجمعية بالامتياز والنجاح الذى رأسها به سلفكم السيد لازار موبسوف من يوغوسلافيا .

واود ايضا ان اعبر عن ترحيبنا الحار بالعضو المائة والخمسين في الامم المتحدة ، جزر سليمان ، وقد سعدنا بأن شعب جزر سليمان قد مارس حقه في تقرير المصير وحقق استقلاله في سلام بفضل التعاون الكامل من جانب المملكة المتحدة بوصفها السلطة التي كانت تتولى ادارة هذا الاقليم . اننا نبدأ دورة اخرى للجمعية العامة بجدول اعمال حافل . ان قائمة المشاكل امامنا هذا العام طويلة ، بل اطول مما كانت قبلا ، وعلينا ان نناقش حوالي ١٢٠ مسألة تقريبا قبل ان تنتهي الدورة في كانون الاول / ديسمبر .

ويتضح من القاء نظرة على هذه القائمة الهائلة للمشاكل الدولية المعقدة ، ان الامين العام له الحق في ان يقول ، كما فعل في مقدمة تقريره السنوى ، ان اهمية النظام الدولي تتزايد واننا في حاجة الى شعور بالتضامن الانساني الذى يمكن ان يجد تعبيراً عنه من خلال اسرة قوية من المؤسسات الدولية .

فهل سيحقق العمل الذى سنقوم به خلال الاشهر الثلاثة القادمة ، هذا الشعور بالتضامن الانساني ؟ وهل ستدفعنا المناقشات والقرارات خطوات نحو تحقيق النظام الدولي الذى قال الامين العام عنه انه ضرورى ؟ ان هذه الاسئلة تبدو انها هي المسائل الاساسية التي تتضمنها المشاكل الفردية الواردة في جدول اعمالنا .

ونجد داخل كثير من هذه الموضوعات ، ان لم يكن فيها جميعا ، المظالم والصراعات الناجمة عن السيطرة السياسية والاقتصادية من فريق او دولة او مصلحة ، وما يتبع ذلك من استعباد أو قمع للاخرين . ومثل هذه المواقف بطبيعتها غير مستقرة . وفي عالم تتشابك فيه المشاكل الخطيرة وتتفاعل فان المظالم المؤدية الى عدم الاستقرار في منطقة ما يمكن ان تهددنا جميعا بالخطر .

ومن الواضح ان الجهود التي تبذل للحفاظ على السيطرة في العلاقات الانسانية ، هي جهود خطيرة وخطاثة ، وبدلا من ذلك فاننا نحتاج في كل نواحي الحياة الدولية الى المحاولة لاجل المشاركة والتعاون محل السيطرة . وبهذا يمكن ان نأمل في ان ننشئ بصبر وعلى مراحل عالم اكثر عدلا وأكثر استقرارا . ولتحقيق هذا فاننا نحتاج الى استعمال جميع الامكانيات التي تتيحها لنا هذه المنظمة وأسرة المؤسسات الدولية التي تقع منها في القلب .

ومن الواضح ان هذا لا يمكن تحقيقه مرة واحدة بل وربما لا يمكن تحقيقه بالكامل في عالم معقد لقد احسن الامين العام ان حذرنا بأن هناك الكثير من المشاكل التي قد نستطيع في افضل الظروف احتواءها أو نزع الفتيل من المشكلة ونعطي الوقت الكافي لهذه المشاكل لتسويتها .

وكثير من هذه المشاكل لا يستجيب فورا للتسوية ربما لأن جذورها تضرب بعمق في التاريخ ، ورغم ان الماضي يقيد حركتنا بالنسبة لهذه المشاكل الا انه لا يحدد الاختيارات المفتوحة الآن امانا . ان كيفية مواجهة هذه المشاكل الموروثة في زماننا هي التي سترثه الاجيال القادمة بدورها . ومن الممكن ان نمر عليها او نضيف الى العبء الذي ورثناه . أو بدلا من ذلك يمكن ان نرفع هذا العبء حتى لو استغرقنا سنوات في ازالته بالكامل .

والبعض هنا ، بطبيعة الحال ، يحمل مسؤولية اكبر من الآخرين بالنسبة لمنشأ بعض المشكلات ، وعلى البعض ان يعمل اكثر من الآخرين على الاسهام في حلها . ان الاسهام الذي يمكن ان يقدمه كل منا بالنسبة لمشكلة معينة يعتمد على طاقتنا وعلى درجة مشاركتنا ، ولكن نظرا لأن لدينا منظمة دولية يمكن ان نناقش فيها هذه الموضوعات وان نجرى تصويت عليها لذلك فان علينا جميعا بعض المسؤولية ، وكل ما نحتاجه هو ان يقوم كل منا بما يستطيع للاسهام في التسوية . وأود ان اخص فيما يلي المبادئ التي يسترشد بها بلدى بالنسبة للمسائل المطروحة امانا في الامم المتحدة :

أولا ، رغم اننا دولة صغيرة فان المشاكل ، حتى البعيد منها ، والصراعات تقلقنا بسبب الشعور بالتضامن الانساني ولاننا نعلم ان كثيرا من الموضوعات الأكبر يمكن حلها على مستوى عالمي ومحاولة مشتركة يسهم فيها الجميع .

ثانيا ، نرفض العلاقات المبنية على السيطرة من مجموعة على اخرى . ان هدفنا - بدلا من ذلك - هو ان نرى المشاركة والتعاون يأخذان مكان السيطرة في كل نواحي الحياة الانسانية ولقد حاولنا ان نتصرف وفقا لذلك .

ثالثا ، نحن نقبل ان يكون لكل الشعوب الحق في حماية نفسها ولكن ليس بالأسلوب الذي يعرض امن الآخرين للخطر ويؤدي الى اخطار بالنسبة للجميع .

رابعا ، اننا نريد ان نرى مصادر العالم وقد تم توزيعها بعدالة ، مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على هذه الموارد حيثما كانت محدودة . ان التبذير الظاهر في هذه الموارد . تلك السمة التي نلاحظها في المجتمعات الاكثر تقدما ، يجب الا يوجد ، او يتكرر وجوده على مستوى عالمي .

خامسا ، اننا نؤمن ان الشعوب ذات النظرات والثقافات المختلفة يجب ان يكون لها الحرية في التطور طبقا لمفاهيمها وتقاليدها وحاجاتها الخاصة . ان هيكل العلاقات بين المجتمعات والدول يجب ان يساعد ويساهم في ذلك ، وانا ما وجدت بعض التقاليد التي لا تسمح بذلك فيجب تغييرها . ولكن لا يمكن ان يكون هناك نمط موحد للتنمية ولا يصح للمجتمع العالمي ان يسعى الى فرض ذلك . يجب ان يكون التطور وفقا لظروف كل شعب ومقداراته واستعداداته .

سادسا ، نحن نهتم ايضا بالتضامن الانساني ، ليس فقط في مجال الدول ولكن ايضا بالنسبة للأفراد والأشخاص . نحن مقتنعون ان هناك متطلبات دنيا لاحتياجات الانسان ولكرامته نستطيع التوصل اليها مهما كانت الفوارق الثقافية والقومية ، او الحدود . تلك الاحتياجات يعتبرها الرجاء والنساء ضمن الحقوق الثابتة . وفي عالم يتسم بهذه الاختلافات وبهذا التباين الملموس ، يمكن من خلال المناقشات التي يكتنفها الصبر والتفهم في مختلف الأجهزة ، ان نؤمن ونضمن حقوق الآخرين ، وفي رأبي اننا نستطيع ان نحقق الكرامة للأفراد وكذلك للمجتمع الدولي ، من خلال الشرعية الدولية .

سابعا ، نحن مقتنعون أيضا ان التقدم من اجل عالم افضل يأتي من خلال الشعوب بالتضامن الانساني والتفاعل بين الدول ، ليس فقط في منطقة بعينها ولكن في جميع المناطق وذلك من خلال تجمعات او منظمة اقليمية بشرط ان تبدي جميعها نظرة اوسع شمولاً للتضامن الذي يتعدى اى مجموعة ليشمل الانسانية جمعاء .

ان ايرلندا هي احد دول المجتمع الاوروبي التسع ، وهذا يساعدنا على تقوية وتعميق

علاقتنا مع الدول والمجموعات الأخرى . ان وجهة نظر مجموعة التسع حول العديد من المسائل الواردة في جدول الاعمال قد عبر عنها هنا منذ يومين السيد جنشر رئيس المجموعة ووزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية ، ونحن نشاركه تماما هذه الآراء .

ثامنا ، نحن نؤمن ايضا ، انه رغم تطور المنظمات والمجموعات الاقليمية الا اننا ما نزال في حاجة الى جهاز عالمي لكي يعالج مشاكل العالم ، السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ككل . ان الامم المتحدة واسرتها المكونة من منظمات متخصصة نشأت في ظلها ، هي هذا الجهاز المطلوب ورغم كل عيوبها فقد قامت فعلا بأعمال مجيدة خلال ثلاثين عاما من أجل تطوير الشعوب بالتضامن الانساني كما طالبنا الأمين العام .

هذه باختصار هي الخطوط العريضة التي ينوي وفد ايرلندا اتباعها في معالجة المسائل المعقدة المعروضة علينا في هذه الجمعية . ان بعض هذه المسائل عالمية ولها تأثير مباشر علينا جميعا ، وبعضها الآخر يتمثل في المناطق غير المستقرة ، ومناطق النزاع التي تمثل اخطارا كبرى وانتقل الآن الى شرح وجهة نظر بلادى بصورة اكثر تفصيلا بالنسبة لبعض هذه المسائل الخاصة . ففي هذا العام ولاول مرة ، تقوم الجمعية العامة بعقد دورة استثنائية لنزع السلاح ، حضرها عدد كبير من رؤساء الحكومات ، بما فيهم رئيس وزراءنا ، السيد لينش ، الذي شرح بالتفصيل رأى حكومة ايرلندا . ولقد كانت احدى نتائج هذه الدورة انشاء اجهزة جديدة للمفاوضة والمداولة تكون المشاركة فيها على نطاق واسع . ونأمل في ان هذا سيوجد مناخا جديدا في مفاوضات نزع السلاح .

اننا نرحب بالنتائج الايجابية للدورة الاستثنائية . لاننا نعتقد ان نجاحها سيقاس فقط بالمدى الذى تصل اليه الدول في ترجمة البرامج التي قبلتها في الوثيقة الختامية . ان كل الدول وبصفة خاصة القوى النووية يجب ان تظهر الرغبة السياسية في اتخاذ خطوات حقيقية نحو نزع السلاح ، وان تتعد عن التنافس في مجال التسلح الذى بدلا من ان يساعد على زيادة امنها ، يؤدي الى انعدام الأمن بالنسبة للجميع . ان كل الدول تسعى الى تكديس الاسلحة بحجة الدفاع عن امنها ولكننا في الوقت نفسه نرى ان هذه الاسلحة من الممكن ان تشكل خطرا على الآخرين كما انها قد تكون وسيلة للسيطرة عليهم . ان القوة العسكرية لا توجد لكي تستخدم ، ان مجرد وجودها يجب

العهد منذ والا فان ازدياد هذه الأسلحة التي يدعي البعض انها للدفاع عن النفس سيؤدي الى انعدام الاستقرار للآخرين . ان بعض الدول غير النووية تشعر ان المعاهدة الخاصة بعدم الانتشار النووي تعتبر تمييزية وانها وضعت لكي تبقى على الاوضاع المميزة للقوى النووية . وكمثل لايرلندا ، تلك الدولة الصغيرة ، التي اقترح وزير خارجيتها منذ البدء ، مثل هذه المعاهدة ، في قرار قدم الى هذه الجمعية منذ ١٩٥٨ فانني لم استطع الموافقة عليها ولكنني اوافق على ان التخلي الاختياري للدول التي وافقت على المعاهدة ، عن الاسلحة النووية ، سيجعل من المتعين على القوى النووية أن تتخذ خطوات للحد من تكديس هذه الاسلحة ، ان القوى النووية عليها ان تقدم الضمانات الصريحة بما يكفل عدم استخدام هذه القوى النووية . ان هذه الضمانات يجب ان تكون في تلك الصور التي ليس من شأنها ان تقضي على ، او تحل محل معاهدة عدم الانتشار ولكنها تساعد على تقويتها وعلى زيادة التمسك بمعاهدة عدم الانتشار باعتبارها نظاما من المسؤولية الذرية الدولية .

وبمعزل عن المشكلة الخاصة التي تخلقها الاسلحة الذرية فاننا قد شاهدنا في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، التكديس والانتشار المتزايد للأسلحة العادية . ان الملايين من الموتى والمشوهين في الكثير من النزاعات التي استعملت فيها الاسلحة العادية تذكرنا بأنه ليست الاسلحة الذرية فقط هي التي ينبغي منع انتشارها . وعلاوة على ذلك فانه لما يشير الى الفوضى ان البلدان التي تعيش شعورها في فقر تشجع على شراء الاسلحة وعلى التدريب عليها لاستعمالها ضد جيرانها الفقراء الذين قد تسلحوا وتدريبوا على نحو مشابه . ان معاناة الفقراء والابرياء يجب تخفيفها بالموارد المالية للأغنياء والأقوياء بدلا من زيادتها بالموارد المدمرة .

ولكن بالرغم من انه يجب علينا ان نهدف الى توجيه مواردنا من الاسلحة الى التنمية فان البلدان الاشد فقرا في العالم لا يمكنها ان تنتظر حتى يتم نزع السلاح . وانه لمن المشكوك فيه ان يكون توجيه جميع النفقات العالمية على الاسلحة لتلبية الحاجات اللازمة .

ان الارقام مذهلة . ان ربع سكان الارض يسيطر على ٨٠ في المائة من دخلها ويستهلك ٨٠ في المائة من بروتينها . وبالعكس ذلك فان ٤ في المائة من سكان العالم فقراء لدرجة انه لم يدخلون بمشقة السوق العالمي كمشتريين . ان البلدان الاشد فقرا تلك ٧ في المائة من الصناعة العالمية وان ما يزيد على نصف الانتاج يأتي من خمسة بلدان فقط .

ان الدول المتقدمة والتباين الخطير بينها وبين الشعوب الاخرى بيد ومن خلال التباين الصارخ في مستوى المعيشة ، وذلك بسبب الخلل الاقتصادى الذى يعم العلاقات الدولية ، والذى استمر عدة قرون . ويمنأى عن الوضع الخاص بالبتترول ، فان الدراسة قد بينت ان ١٢ من المنتجات الاولية تشكل ٨٠ في المائة من مكاسب الدول النامية من التصدير وتحقق لها دخلا يصل الى ٣٠ بليون دولار . ان نفس هذه المواد عندما يتم تصنيعها في العالم المتقدم تساوى ٢٠٠ بليون دولار اى سبعة اضعاف ما تحققه الدول النامية من كسب نتيجة بيع موادها الخام .

وليس ثمة دليل على ان الله او الطبيعة قد حددا بصفة نهائية العلاقة بين سعر السلع المصنعة في العالم المتقدم والسعر الذى تحصل عليه البلدان التى تنتج المواد الخام التى تستخدم في هذه الصناعات ، ان هذه العلاقة قد تحددت نتيجة لظهور عدم توازن هيكلى خطير في الاقتصاد العالمى الذى يستعد جذوره من موقف السيطرة الذى اقامه العالم المتقدم لنفسه والذى يعم على مسانده حاليا . فانا اريد ان يحل الترابط والتعاون محل السيطرة في الحياة الدولية فاننا في حاجة الآن الى التزام جدى من جانب العالم المتقدم بقبول تغييرات اساسية في هياكل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي التغييرات التى من شأنها ان تساعد في اقامة نظام اقتصادى دولي اكثر عدلا وانصافا .

ان النداء الذى وجهه السيد الأمين العام مطالبا منا جميعا بالتضامن الانساني هو في هذا الصدد مهم للغاية . يجب أن يدرك العالم المتقدم بأن التغييرات الأساسية يجب أن تتم ، والا فان الأخطار والأخطاء التي توجد في النظام الاقتصادى الدولي ، سوف تؤثر بطريقة غير عادلة على ثلثي هذا العالم . ومن ناحية أخرى ، فان الدول النامية يجب أن تتقبل أن يتم هذا التغيير بعناية . ويمكن أن يكون النظام غير عادل وربما غير عادل جدا ولكنه لا يمكن استئصاله كلية دون نجوم الضرر البالغ من ذلك . ان المطلوب هو التزام حقيقي ومستعجل بالاصلاح والاستعداد للتعاون والتفاوض بشأن الاصلاحات الرئيسية اللازمة .

ان الدول المتقدمة ليست متجانسة ، فهناك بلدان كهلدى تتمتع بالرخاء بالقياس الى بلدان العالم الثالث . وهذه البلدان متأخرة في وجوه كثيرة بالمقارنة بحيرانها . هناك دول مثلنا تجد نفسها تقف في موقف المنافسة لدول متقدمة صناعيا ، ورغم ذلك فان الدول النامية لها التزامات رغم عدم التوازن في الاقتصاد ، ويجب علينا أن ندرك بأنه لن يكون من العدل ان الهيكل الجديد الذى نبحث عنه يقع على عاتق بعض الدول الصناعية وحدها ولا تلتزم به بعض الدول الأخرى . نحن بصفتنا دولة صغيرة وبمصادر صغيرة تم استغلالها من الناحية الاقتصادية لفترات طويلة ، فاننا كهلدى صغير نرى حظ قليل من الرخاء وموارد محدودة ، اذا ما تحملنا مسؤولياتنا ، فاننا لا نوافق أن نقبل بأن ننكر علينا ذلك البلدان القوية والمتقدمة تكنولوجيا .

ومن الناحية الثانية ، فاننا نأمل في أن البلدان النامية ستكون حكيمة بما فيه الكفاية حتى لا تقوم بتوزيع مواردنا الاقتصادية بطريقة غير ملائمة على الدول الصناعية . يجب على الدول النامية أن تخلق الجو المناسب الذى يتفق مع تقاليدنا والتي نأمل أن تقابل باحترام وتقدير من قبل الدول الصناعية .

ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهي جانب من مسألة أوسع ، ألا وهي تحقيق الحقوق الانسانية حتى يقدم الانسان على قبول فكرة كرامة الانسان وقيمه .

في هذا العام سوف نحتفل بالعيد الثلاثيني للاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان هذا الاعلان العالمي ، كان ومايزال يشكل قوة معنوية ضخمة في العالم . ان ديباجة هذا الاعلان ومختلف اجزائه كانت تشكل مصدرا كبيرا من الأمل للذين نجوا من ارهاب الاستبداد ومن الحرب

العالمية ، لقد تم الترحيب بالتأكيد على كرامة الانسان . ان كثيرا من الدول قد أدرجت هذه الأجزاء في مواثيقها وقوانينها الأساسية وهي تشكل مثل أعلى لتطلعات المواطنين . بالطبع ، فان الذين قاموا بوضع وصياغة مشروع هذا الاعلان وضعوا فقط الخطوة الأولى ، ومن هنا فانه لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به من أجل تطوير هذه المبادئ . وفي الثلاثين عاما التالية كان هناك العديد من الأعمال لاعداد القانون الدولي وممارسة حقوق الانسان . انني أود أن أعلق على جانب واحد من حقوق الانسان ، كما ناقشناها في الأمم المتحدة . فبينما هناك اتفاق في الرأي بأن هناك مواقف عديدة تدل على انتهاك صارخ لحقوق الانسان ، وهذه مسألة تثير قلق العالم أجمع ، ولا تدخل فقط داخل الولاية القضائية للدول . ان هذا الاتفاق في الرأي ينعكس على أعضاء الجمعية العامة ، الذين قاموا بالتنديد بخرق حقوق الانسان في شيلي وفي جنوب افريقيا . اننا نرحب بالاتفاق العام ، واننا نود أن نرى احترام حقوق الانسان في كل مكان .

الا أن هناك دولا أخرى تقوم السلطات المدنية فيها بقمع هذه الحقوق ، تحديا بذلك لالتزاماتها المعلنة . ان هذه الانتكاسات تهدد عملية الوفاق التي من شأنها أن تخدم السلام . ان هذه الانتهاكات تؤثر بطريقة سلبية على ثقة ، وموقف الرأي العام العالمي ، وهذا عنصر هام في هذه العملية .

وفي الأمم المتحدة ، فاننا قد وصلنا الآن الى مرحلة أصبح فيها من الضروري أن نأخذ كل خطوة من أجل اقامة وتأكيد الرغبة الدولية في تحقيق هذه الانتهاكات لحقوق الانسان . والتقدم الهام الذي تم احرازه هذا العام هو ما وصلنا اليه من اتفاق بين حكومة شيلي وبين مجموعة العمل الخاصة وذلك بالسماح لأعضائها بزيارة شيلي اعمالا لقرار الجمعية العامة ، ونحن لازلنا ننتظر تقرير هذه المجموعة . ومن جانب آخر فان الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا تستمر في تجاهلها للتنديدات الخاصة بسياساتها والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان في هذه المنطقة . ان بلدي تبفض وترفض العنصرية ووفد بلادي سوف يقوم بدوره كاملا في المفاوضات حول هذا الموضوع . كما قلت من قبل فان هدفنا هو تقوية الأمم المتحدة حتى يمكنها أن تصبح أداة أفضل من أجل الابقاء على السلام وتعزيز العدل . وكنا نعتقد دائما بأن هناك دورا للدول الأخرى يمكنها أن تلعبه في النزاعات المحلية والاقليمية باسم الجماعة الدولية .

لقد أثبتت حكومة بلادي التزامها وذلك عن طريق توفير ١٧ ألف جندي ايرلندي في تسع عمليات لحفظ السلام في مناطق مختلفة من العالم وبشكل هذا جزءاً صغيراً من قوة الدفاع الدائمة الايرلندية . وخلال العام الماضي فان عمليات حفظ السلام التي تبتتها الأمم المتحدة ازدادت في حجمها ومغزاهها . ومن أجل تعزيز عمليات حفظ السلام والعمل الخاص بلجنة الأمم المتحدة في هذا الشأن ، والتي ترتبط ب ٣٣ عملية حفظ سلام ، فان ايرلندا مع زملائها وشركائها في المجموعة الأوروبية تؤمن بأنه من المفيد بالنسبة للجمعية العامة ، أن تقوم بالانفاق على تبني اعلان لتعزيز عمليات حفظ السلام .

أما في لبنان فانه تمشيا مع سياستنا ، فلقد أرسلت ايرلندا في أيار/مايو من هذا العام فرقة للعمل في اطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ولقد وافقنا بالفعل على زيادة حجم هذه القوة . اننا نشعر أن هذا واجبنا . واننا نشعر بالفخر بأنه أمكننا أن نساهم بطريقة عملية من أجل أن تصبح الأمم المتحدة ، أداة أكثر فعالية في حفظ السلام ، ولمساعدة هذا البلد المضطرب . في خلال الستة أشهر الأولى ساهمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على نطاق واسع في هذا المجال وأود هنا أن أهنيء الأمين العام وقائد هذه القوات الجنرال ارسكين لعملهما الذي كان يتطلب الحكمة والشجاعة والمقدرة على تناول القضايا .

لقد نجحت هذه القوة في فرض سيطرتها على معظم مناطق عملها ، وقد ساهمت في تحقيق السلام والاستقرار بالنسبة لعدد كبير من سكان هذه المنطقة . لقد أشار الأمين العام الى أنه لا يزال هناك الكثير الذي يمكن عمله . ومن الضروري بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تتاح لها حرية الحركة في مختلف مناطق أعمالها وأن تقوم حكومة لبنان باعادة سيطرتها على جنوب لبنان .

ومن الأمور التي تثير قلق حكومتي أن بعض العناصر المسلحة ، بتأييد من خارج لبنان ، تستمر في تقييد حركة وانتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وبالمثل تقاوم انتشار الجيش اللبناني . ومن أجل ذلك ، فإني أناشد جميع الدول ذات النفوذ في المنطقة من أجل أن تؤمن لجميع الأطراف أن تتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، حتى يتسنى لها الاضطلاع بمهمتها ، وأن تحقق السلام في الشرق الأوسط .

وبالمشاركة مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الأوروبي ، فإننا نستمر في تأييد سيادة واستقلال لبنان وسلامة أراضيه . ويرتبط الموقف في لبنان ، دون شك ، بالمشاكل العامة في الشرق الأوسط ، ويتطلب حل مشاكل لبنان حلا مرضيا انجاز تقدم في التسوية في الشرق الأوسط . ومنذ أن ناقشنا الموقف في الشرق الأوسط في الجمعية العامة ، في العام الماضي حدثت تطورات هامة ، بيد وأن بعضها يعطينا الأمل في تحقيق تقدم تجاه احراز سلام واستقرار في هذه المنطقة ، ويزكرنا بعضها الآخر بتعقد المشاكل في ذلك الاقليم .

ومع زملائنا في مجتمع الدول الأوروبية ، فقد أشدنا بالمبادرة الشجاعة للرئيس السادات في العام الماضي وبالخطوة الهامة التي حدثت في كامب ديفيد من جانب الرئيس كارتر والرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغين .

واننا لنأمل في أن تبذل جميع الجهود من أجل تحقيق تسوية شاملة ومستقرة ، آخذين في الاعتبار جميع جوانب هذه المشكلة المعقدة . ان مثل هذه التسوية ، في نظرنا ، سوف تحتاج الى مفاوضات تتسم بالعناية والصبر ، ويجب أن تشمل جميع الأطراف وأن تحترم حقوقهم جميعا . وفي نظرنا ، يجب أن تنطلق مثل هذه التسوية من قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وينبغي أيضا أن تأخذ في الاعتبار المبادئ التي أعلنتها الدول الأعضاء التسع في المجتمع الأوروبي ومنها إيرلندا في الاعلان الصادر عن رؤساء حكومات وزراء خارجية المجلس الاوروبي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٧ . ويجب بصفة خاصة ، كما أوضحنا ، أن يكون هناك قبول لحق جميع الدول في هذه المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة ، كما يجب أن تحترم الحقوق المشروعة للفلسطينيين التي ينبغي أن تتضمن حقهم في المشاركة في

تقرير مصير مستقبلهم الخاص ، كما يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا حقهم في وطن لهم . وانني لآمل مخلصا أن يكون ما تحقق بداية على الطريق الصعب تجاه مثل هذه التسوية .

لقد كانت لدى فرصة مؤخرا للتعرف ، عن قرب ، على الموقف في افريقيا ، وكذلك على وجهات نظر بعض القادة الافريقيين فيما يتعلق بتنمية بلادهم والمسائل السياسية الواسعة . ولقد تبين لي أن رغبة الافريقيين اليوم هي القيام بخلق هياكل اجتماعية تناسب الاحتياجات الافريقية وتنبع من تقاليدهم مع قبول ما يبذروا وحسنا مما قد يرد اليهم من الخارج . ويرغب الافريقيون ، بكلمات أخرى ، في السيطرة على مقدراتهم ، وهم يتطلعون الى الآخرين للتعاون معهم في هذه المهمة على النطاق الاقتصادي والسياسي .

ومن الواضح كذلك أن الدول الافريقية ترغب في تأكيد سماتها الشخصية ، وأن تعمل معا في نطاق منظمة الوحدة الافريقية وعلى مستوى الأمم المتحدة . ان الآمال الكبار للوحدة الافريقية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ربما لا تتحقق دائما . وليس من الواقعي في شيء أن نتوقع أن تحل جميع المشاكل الافريقية ، سواء كانت خاصة بالمنطقة أو موروثه عن الحكم الاستعماري ، بسهولة أو بسرعة . ولكننا نؤيد رغبة الدول الافريقية في سعيها الى حل المشاكل الافريقية عن طريق حلول افريقية . ونحن في أوروبا نعرف كم هو صعب ايجاد هياكل تمكننا من السعي وراء مصالحنا المشتركة واهتماماتنا معا ، وعلى الرغم مما لدينا من قيم مشتركة فاننا لم نستطيع استكمال هذه الهياكل حتى الآن .

ولا يزال الموقف المعلق في افريقيا الجنوبية من الأمور التي تبعث على القلق الدوليين الخطير . ذلك أن الخسائر الناجمة عن ذلك على تنمية افريقيا وتحويل الموارد ، تعد كبيرة حقا . ان الظلم الناجم عن سيطرة مجموعة بشرية على الأخرى وما يتبع ذلك من عدم الاستقرار والأخطار التي تلازم تأخير تسوية مثل هذه القضايا ، لا تظهر بوضوح أكثر من ظهورها في الجنوب الافريقي . ان جنون حكم الاقلية البيضاء في روديسيا في محاولته فرض سيطرته باستبعاد الأغلبية عن المشاركة الفعالة في الحكومة ، من الأمور الواضحة للجميع ، كما أن الآثار الناجمة عن ذلك واضحة . ويجب بذل جهود مجددة من أجل جمع مختلف أطراف النزاع في زبابوى لكي يتم نقل السلطة الى الأغلبية بطريقة سلمية . أما البديل عن ذلك ، فهو استمرار صراع مرير من شأنه أن يؤدي الى مزيد

من المعاناة والبؤس لجميع الأجناس في زمبابوى ، كما أنه مخاطرة باثارة نزاع أوسع يمكن أن يجرف البلاد المحيطة بها . وسوف تواصل إيرلندا تنفيذ العقوبات التي فرضها مجلس الأمن لممارسة ضغط فعال على نظام سميث للتفاوض على أساس واقعي .

وفيما يتعلق بما حدث في العام الماضي بالنسبة لناميبيا ، فاننا نجد أن هناك سبباً يحملنا على أن نأمل في إمكانية اتخاذ عمل محدد من جانب المجتمع الدولي ، ومن جانب بعض أعضائه بصفة خاصة ، يكون من شأنه التوصل إلى حل عادل ومقبول عالمياً . إن الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن قد أثبتت بما بذلته من جهود التزامها بأحداث تحول سلمي وقبول مسؤولية مبدأ المشاركة في ممارسة حق تقرير المصير في ناميبيا . ويسلم رؤساء دول المواجهة بحسن النية المتسمة به هذه الجهود ، والذين عملوا دون كلل لضمان نجاحها . وقد عدلت سوابقها ارتياها في حسن نية جنوب أفريقيا ، وإن كانت على صواب في ذلك . كما بدأ على جنوب أفريقيا أنها اتسمت بواقعية جديدة . ومن المحبط للأمال ، أن جنوب أفريقيا قد عدلت عن موقفها ورفضت المقترحات المفصلة التي قدمها الأمين العام . وإنني لعلى ثقة من أن الضغط على جنوب أفريقيا من أجل تعديل موقفها يجب أن يستمر ، وينبغي ألا يبقى أى شك لدى حكومة جنوب أفريقيا حول العقوبات الموحية التي ستترتب إذا ما استمرت مقاومتها لارادة المجتمع الدولي في هذا الموضوع الذي يهم الأمم المتحدة إلى درجة قصوى .

إن المشاكل في الجنوب الأفريقي تستمد جذورها من أفريقيا الجنوبية نفسها ، ومن السياسات المنظمة القائمة على التمييز العنصري والفصل العنصري . إنني لا أعتزم أن أذكر تفصيلاً وجهات نظري حول نظام الفصل العنصري الذي سبق لي أن شرحته أمام الجمعية العامة ، ففي العام الماضي ، واكتفي بالقول - في إيجاز - أنه نظام إجرامي ، لأنه يقضي على ملايين من الناس بأن يعيشون في حياة من المرتبة الثانية داخل بلدهم نفسه ، كما يقضي بالتدمير على حياتهم الاجتماعية والأسرية ، وبالاضطهاد إذا ما قاوموا . إنه لنظام متلف للغاية لأنه يحرم البلاد من مواهب الكثيرين من خيرة مواطنيه ، كما أنه مخرب لأنه مقضي عليه بالفشل ، كما أنه مأساوي لأن خلفاء هؤلاء الذين حاربوا بنجاح لتقرير مصيرهم ضد القوة الاستعمارية في ذلك الوقت ، ينكرون الآن هذا

الحق على أترابهم زاعمين أنهم يعملون باسم المسيحية ، كمدافعين عن الحضارة الغربية وأعتقد أننا نحن أصحاب هذه القيم ، علينا مسؤولية خاصة تتمثل في دحض هذا الزعم . والحقيقة هي أن البيض في جنوب افريقيا الذين يزعمون الدفاع عن هذه القيم ، إنما هم الذين يمتهنونها أكبر امتهان .

ان المشكلة التي نواجهها تكمن في أن هؤلاء الذين بيدهم السلطة في جنوب افريقيا ومؤيد بهم يرفضون رؤية الحقيقة في العالم المحيط بهم . فكيف نحملهم على فتح أعينهم ؟ انني لا أرى مع الأسف ما يدل على استعدادهم لكي يدخلوا التعديلات الأساسية على سياساتهم ، وهي التعديلات اللازمة لتجنب كارثة أو حتى أن يتخذوا الخطوة الأولى على هذا الطريق . ولا يجوز لأحد أن يزعم أن اقامة مجتمع متعدد الأجناس مهمة سهلة ، ولكن كلما تأخرت هذه المهمة تفاقمت صعوبتها وزاد احتمال ارتكاب العنف . ان حكومتي مقتنعة ان كل الاقتناع ، بأن الضغط المنسق من الخارج على جنوب افريقيا أمر لازم لحملها على تغيير سياساتها . واننا لعازمون على أن نقوم بدور نشط سواء هنا في الأمم المتحدة أو مع شركائنا في المجتمع الأوروبي ، لصياغة وتنفيذ تدابير دولية فعالة لهذا الغرض .

وفي نفس الوقت ، تقع على عاتق العالم مسؤولية ابداء قلقه بطريقة عملية لهؤلاء الذين يعانون من نظام الفصل العنصري ، ومن تمويل صناديق الأمم المتحدة المتصلة بذلك ، خاصة في هذا العام الذي المكرس لمناهضة الفصل العنصري . ان على حكومة جنوب افريقيا ، كما طلبت اليها هذه الجمعية مرارا ، أن تطلق سراح أولئك الذين ألقى بهم في غياهب السجون لمجرد معارضتهم لقوانينها المنطوية على الفصل العنصري ، ومثال هؤلاء العمال المسيحيون الشبان الذين ألقى القبض عليهم مؤخرا ، والكف عن أعمال تزعم الاقدام عليها مثل اعدام سولومون ماها لانغو ، الذي لن يؤدي الا الى زيادة مرارة الموقف .

وفي الختام ، أود أن أسجل امام هذه الجمعية ، كما فعل وزراء الخارجية الايرلنديون السابقون ، مشكلة تثير قلقنا مباشرة ، تلك هي مشكلة شمال ايرلندا . وانني اعتقد أنها مهمة ، لأن هيئة هذه المنظمة تجعلنا نقبل - بالنسبة الى المشاكل التي تهم مصالحنا المباشرة - مستويات السلوك التي نرى تطبيقها على المشاكل التي لا تتعلق بمصالحنا مباشرة .

وفي هذه السنة ، يسرني أن أتمكن من أن أقدم لهذه الجمعية رسالة من الأمل الكبير فيما يتعلق بايرلندا الشمالية . حقا ان أعمال العنف عموما هي التي تحتل العناوين الرئيسية في الصحافة العالمية . ولكن من المهم أن نتطلع الى ما وراء العناوين ، أى الى حقيقة ، وهي انه في ايرلندا الشمالية ، ينظر الى العنف الآن على انه غير ذى جدوى ، وهو أمر مرفوض تبرا منه الجميع فيما عدا أقلية ضعيلة .

وهناك من الدلائل ما يثبت وجود تفكير جديد بين أولئك الذين تهمهم هذه المشكلة ، داخل ايرلندا الشمالية نفسها ، أو في الجزيرة الايرلندية ككل ، أو في المملكة المتحدة ، التي أجرت معها بلادى ، حول هذا الموضوع الصعب ، مشاورات منتظمة ومباشرة . ان التفكير الجديد والامل الذى اشير اليه ، انما ينبعان جزئيا من التقدم والتطور الجديد في ايرلندا . واليوم فان الجمهورية لديها اقتصاد من أسرع الاقتصاديات نموا في قرب أوروبا ، ومشاكل التضخم والبطالة قد تمت السيطرة عليها .

والآن بعد ان اصبح جزءا ايرلندا داخل اطار المجتمع الاقتصادى الاوروبى ، فاننا نعي اكثر من أى وقت مضى ان المشاكل والفرص التي امامنا متماثلة في كلا الجزئين من الجزيرة . وهناك روح جديدة تعترف بأنه بالنسبة الى العديد من المشاكل ، فان لدينا اهتمامات مشتركة من الافضل أن نحققها سويا . ان حكومتي تود أن تؤكد ان هناك وعيا واضحا في الخارج لهذه الروح والاحتمالات الجديدة في ايرلندا .

لقد أكدت في مستهل حديثي اعتقادي بأن العلاقات القائمة على السيطرة أو الخوف من سيطرة اية مجموعة بشرية على مجموعة بشرية اخرى يجب ان تستبدل بها المشاركة والتعاون عند تناول المشاكل الخاصة بالمجتمعات المقسمة على اساس من احترام اختلاف التقاليد ووجهات النظر . وفي مثل هذه الحالات يمكن تدعيم التصالح وتشجيعه عن طريق المؤسسات السياسية الواسعة بحيث تاخذ في الاعتبار التطلعات المختلفة عند التعبير عن المصالح المشتركة او تدعيمها .

لقد اعتقدنا دائما أنه من مصلحة جميع شعب إيرلندا ، ونظرا للعلاقات الطيبة بين إيرلندا والحكومات البريطانية ، ان يتحد شعب إيرلندا برضائه ، عن طريق المفاوضات وفي ظل هياكل متفق عليها . ودون الاخلال بحقوق الاغلبية في إيرلندا الشمالية ، فاننا نأمل ان نفتح الحكومة البريطانية أيضا - انطلاقا من وجهة النظر هذه - حتى تعلن عن رغبتها في ان تتم الوحدة في إيرلندا بالاتفاق ، في استقلال وعلاقة منسقة مع الجزيرتين .

وحيث اننا ننتقل الى عصر جديد من الثقة ، سواء داخل إيرلندا أو على المستوى العالمي ، فاني مقتنع بأننا سوف نتمكن من اعادة تقييم هذه العلاقات وهذه المواقف التي أورثنا التاريخ اياها ، والتي كانت في الماضي مصدرا من مصادر التوتر والنزاع .

ان هذا الوفاق اندى نأمل ان يسود جزيرة إيرلندا ، من شأنه ان يطلق طاقات جديدة ، ويفتح آفاقا جديدة في عالم جديد وفي بيئة اقتصادية دولية متغيرة . واننا نؤمن بأننا نستطيع ان نشارك في مستقبل اكثر أملا في إيرلندا ، وعن طريق هذه المشاركة سوف نكون جميعا اكثر ثراء وقادرين على أن نلعب دورا اكبر ، دوليا .

وأريد هنا ، امام الشعوب الشقيقة أن أبلغ اخواننا الايرلنديين من جميع الاتجاهات ، اننا نحترم ماضيهم كما ان لدينا ثقة في مستقبلهم .

وان كانت مشاكل إيرلندا الشمالية حادة ، فانها لا يمكن أن تقارن بالمشاكل الانسانية الرهيبة التي ظهرت واستمرت في جهات أخرى من العالم . انني أعلم أن كثيرا من الناس من كل أجزاء إيرلندا مرتبطون بخدمات تم عن انكار الذات في البلدان النامية . ويبدو من الضروري ان نعد مفهوما سياسيا جديدا لتشجيع تلك الخدمات .

ان صوت حكومتي مسموع في المجتمع الاوروبي ، وفي هذه المنظمة الدولية ، وكذلك في علاقاتنا مع الدول النامية . ونعتقد ان صوت إيرلندا سوف يكون اكثر اقناعا اذا ما تحدث باسم شعب كل جزيرة إيرلندا باتفاقها ورضائها .

السيد كوسوماتما جا (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، ان حوليات تاريخ الامم المتحدة تتضمن قائمة كبيرة من الممثلين الموقرين لمجموعات شعوب امريكا اللاتينية الذين أسهموا بنصيب وافر في تقدم وتطور منظماتنا . ان الدورة الحالية ان انتخبتم رئيسا لها ،

قد اضافت اسما جديدا لهذه القائمة . ان انتخابكم هذا ، سيدى الرئيس ، ليعد بحق تعبيراً عن التقدير الكبير الذى نكنه لكم ، وذلك بناءً على صفاتكم الشخصية كرجل دولة ، وان هذه الجمعية ينبغي أن تعرب عن ارتياحها لوجودكم رئيساً لها . وان وفد بلادى ليعدكم بالتعاون الكامل وذلك عند القيام بالمهام المناطة بكم في هذا المنصب الرفيع .

بدورة عادية واحدة للجمعية العامة وما لا يقل عن ثلاث دورات استثنائية ، فقد كانت السنة الماضية حقاً سنة حافلة بالنشاط ، لا بالنسبة الى اعضاء المنظمة فقط ، ولكن ايضاً بالنسبة الى الرئيس السابق السيد لازار مويوسف من يوغوسلافيا . لقد قام بالمهام المناطة به بمهارة كبيرة وصبر وحكمة ، كما أسهم بدرجة كبيرة في كل ما تم انجازه خلال السنة الماضية . ان اسهامات السيد مويوسف سوف تبقى عالقة في الازمان بتقدير كبير من جانب جميع الذين شاركوا في هذه الدورات .

اننا ان ندخل في العقود الاخيرة من هذا القرن ، نجد أنفسنا في فترة هامة من فترات التاريخ . انها فترة تتميز بالتغيرات السريعة المتلاحقة ، مع الجهود المتواصلة من أجل التكيف .

انه وقت يتميز بالقلق والحيرة ، من ناحية ، والفرصة والامل من ناحية أخرى . وفي كل هذه الاضطرابات فان الامم المتحدة لم تظل مكتوفة الايدي ؛ فقد زادت في الحجم والتطور ، كما وسعت من انشطتها .

ان نمو الامم المتحدة نحو العالمية ، قد تم تأكيده بانضمام جزر سليمان الى منظمتنا . وان اندونيسيا لترغب في أن تهنيء مرة اخرى جزر سليمان على استقلالها وترحب بها ترحيباً حاراً في أسرة الامم المتحدة . ان جزر سليمان هي من بين الدول المجاورة لنا في المحيط الهادئ ، واننا لنعرب عن ارتياحنا للتعاون المثمر بين بلدينا في اطار منظومة الامم المتحدة وخارجها .

وفي مواجهة موقف دولي ، سريع التفسير ، وفي مواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية التي ما فتئت تتكاثر والتي يجب على الامم المتحدة ان تسويها ، فان النظام الحاضر للامم المتحدة قد اثبت انه غير ملائم في كثير من الاحيان .

وبينما نعترف باوجه القصور في منظمنا فانني سأكون آخر من يقول انها ليست شيئا يذكر ، ولكنها قائمة من المشاكل التي لم تحل ، ولا يمكن لاحد ان ينكر ان لدى الامم المتحدة مشاكل الا انها ابعد ما تكون من الفشل . وبغض النظر عن دور الامم المتحدة في حفظ السلام في اجزاء مختلفة من العالم يجد ر بنا الاشارة الى الانجازات العديدة للامم المتحدة في مجال بناء السلام وخاصة انشطتها من اجل التنمية . بيد اننا يجب ان نلاحظ ان الوقت قد حان لبذل مجهودات منسقة وشاملة وذلك لمواصلة الامم المتحدة والمتطلبات الكثيرة التي تفرض عليها .

اننا ان نبدأ دورة جديدة فاننا نجد مشاكل ما تزال معلقة ، وكذلك نرى بروز مسائل قديمة كما نعتقد بانها قد سويت . ان الشعور السائد بأن ١٩٧٨ سيكون عام تقدم بالنسبة للشرق الاوسط وافريقيا الجنوبية والمفاوضات بخصوص قانون البحار ، لم يتحقق ، ولو ان بعض التقدم قد طرأ ، الا ان عدم حل هذه المشاكل قد يترتب عليه آثار ضارة بالنسبة للمجتمع الدولي .

وفي نفس الوقت يجب علينا ان نلاحظ ببالغ الاسف ان هناك مشاكل اضافية برزت مؤخرا على المسرح الدولي ، كتجديد سياسة التكتلات والعودة الى بعض مظاهر الحرب الباردة . وباختصار فان الوضع الدولي الآن يتميز بعدم اليقين الامر الذي يهدد السلام والامن الدوليين . وفي هذا الصدد فان وفد بلادي يود ان يشير الى المجهودات التي بذلت من قبل حركة عدم الانحياز وذلك للتغلب على التكتلات وخلق ظروف مواتية اكثر للسلام والامن الدوليين وكذا للتقدم على وجه العموم ، كما تأكد هذا في مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في بلغراد في تموز/يوليه الماضي . ان الجهود المبذولة من قبل حركة عدم الانحياز في توجيه الدعوة لعقد الدورة الاستثنائية لنزع السلاح والنتائج التي توصلت اليها هي من الامور التي تستحق الاشادة والثناء .

ان موقف النزاع والتوتر في جنوب شرق آسيا هو موضع قلق بالغ بالنسبة للمنطقة التي لاكثر من جيل واحد عانت من سفك الدماء والالام التي فرضتها عليها الحروب والقوى الخارجية . ويعد سلام عابر برزت نزاعات اخرى ، ومن مصلحة جميع دول المنطقة ان يعود السلام الى تلك المنطقة وذلك حتى يمكنها تكريس جهودها لمهمة اعادة البناء القوي والتنمية .

وتأمل حكومة بلادي بكل اخلاص ان تتمكن جميع دول جنوب شرقي آسيا من تشييد منطقة مستقرة يسودها السلام وذلك في جو الحرية وبعيدا عن التدخل الاجنبي وعن تطاحن الدول العظمى حتى نمكن هذه الشعوب من ان تتقدم في ظل الاستقلال والسيادة .

ان منطقة جنوب شرقي آسيا لا تتميز فقط بالنزاعات ان هناك بعض الحوادث الايجابية فهناك جهود ترمي الى ارساء قواعد متينة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي قد كللت بالنجاح . ان جمعيتنا هذه يمكن ان تعد قوة بناءة في منطقتنا وتبرز كوحدة تتوخى التقدم الاجتماعي والثقافي ويمكنها ان تؤدي الى تغييرات كبيرة ، كما يمكنها ان تخلق الظروف الملائمة لسير التنمية في المنطقة . وفي هذا النطاق فان الدول الاعضاء في مجموعة جنوب شرق آسيا قد اكدت عن عزمها على مواصلة جهودها بقصد اقامة منطقة يسودها السلام والعدالة . ان المجموعة تستطيع الآن ان تدعي ، ولها ما يبررها انها اصبحت قوة بناءة في المنطقة . انها اصبحت كيانا نشيطا يسعى الى السلام والرخاء والاستقرار يستطيع ان يفتح آفاقا جديدة لجنوب شرق آسيا وللعالم بأسره .

ان اهم اهداف مجموعة جنوب شرق آسيا هو الحصول على السلام والاستقرار والمحافظة عليهما ، ك مطلب مسبق لعملية التنمية المستمرة في المنطقة . وفي هذا الاطار اعادت مجموعة جنوب شرق آسيا تصميمها على مواصلة جهودها بغية انشاء منطقة للسلام والحرية والحياد في جنوب شرق آسيا . ومد هؤلاء الاعضاء اياديهم للمصداقة وللتعاون المفيد المتبادل مع جيرانهم في المنطقة .

ان اعلان المحيط الهندي كمنطقة سلام كان خطوة هامة في جهودنا الرامية الى التقليل من التنافس والتوتر بين الدول العظمى في المناطق المختلفة من العالم . ان الاعلان منذ اعتماده في ١٩٧١ قد تلقى دعما متزايدا من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وللاسف لم يتحقق تقدم صوب تحقيق هذا الهدف ، وستواصل اندونيسيا اشتراكها في الجهود الرامية الى تحقيق ذلك الاعلان . وقد نجحت الدورة العاشرة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في جذب انتباه العالم لمشاكل نزع السلاح وعكست رغبة المجتمع الدولي في اتخاذ التدابير ، من خلال الامم المتحدة ، لوقف سباق التسلح وبدء عملية نزع سلاح حقيقي .

وكما توضح الوثيقة الختامية لتلك الدورة فان البشرية بين خيارين هما اما ان نوقف سباق التسلح ونقدم الى نزع السلاح ، واما ان نواجه الدمار الشامل . ان الاسلحة النووية تفرض اكبر خطر على البشرية وعلى بقاء المدنية . وعلى ذلك فان الهدف الحالي هو ايقاف سباق التسلح النووي والبدء باجراءات فعالة تهدف الى نزع السلاح النووي . ويجب تكثيف الجهود في المفاوضات الجارية حاليا لتحقيق الوقت الكامل لتجارب الاسلحة النووية . ان القرارات الصادرة حول هذه القضايا من قبل

لجنة نزع السلاح المشكلة حديثا باشتراك جميع القوى النووية سوف تسهم بشكل كبير في حل قضايا اخرى لنزع السلاح النووى والرقابة على السلاح . وفي نفس الوقت فان هذا قد يمهد الطريق امام تحقيق الرقابة على الاسلحة التقليدية التي يتزايد تعقيدها وقدرتها على التدمير الى حد يقارب القوة التدميرية للأسلحة النووية .

وان ننظر الى القضايا المتصلة بنزع السلاح يجب ان نأخذ في اعتبارنا ليس فقط الجوانب المادية للمشكلة ولكن ايضا المدافع المؤدية اليها . وسيكون من الضروري ايضا تركيز اهتمامنا على القضايا الاساسية المتصلة بحل النزاعات الانسانية . ومن خلال مثل هذا الاسلوب المكتمل يمكن تناول الجوانب العديدة لنزع السلاح .

وما يزال الموقف السائد في الشرق الاوسط خطيرا ومتفجرا ويشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . ان هذا الوضع ناتج عن استمرار اسرائيل في التنكر الصارخ للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني تلك الحقوق التي اعترفت بها الامم المتحدة . ان موقف حكومتي الثابت هو ان قضية فلسطين تشكل لب مشكلة الشرق الاوسط . ولا يمكن ان يتحقق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ما لم يتمكن شعب فلسطين من ممارسة حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه وحقه في تقرير المصير واتشاء دولة وطنية له . وفي هذا الصدد يؤيد وفدى بشدة توصيات لجنة ممارسة الحقوق الثابتة لشعب فلسطين . ومن المؤسف ان مجلس الأمن لم يعتمد هذه التوصيات .

وهناك مشكلة اخرى تشكل مصدرا لقلق العديد من أعضاء المجتمع الدولي وهي وضع المدينة المقدسة للقدس ، وكذلك وضع الاماكن المقدسة في فلسطين . وبسبب اهمية هذه المدينة وهذه الاماكن المقدسة بالنسبة لثلاثة اديان العالم الرئيسية يجب ان تحترم اسرائيل الوضع الديني والتاريخي للمدينة المقدسة وشكلها الحضارى الخاص . ويجب ان تعاد القدس للحوزة العربية الاسلامية . وبالنسبة لمسألة قبرص يأمل وفد بلادى ان تتمخض المفاوضات عن تسوية مقبولة تعترف بالمطامح المشروعة للجاليين . واكثر من ذلك فاننا نأمل ان تبذل جهود مجددة لتحقيق تسوية سلمية يمكن ان تحفظ على قبرص استقلالها ووحدانية اراضيها كبلد غير منحاز حيث يمكن للجاليين العيش سويا في سلام ووثام .

ان الوضع في ناميبيا مازال يثير قلقنا الكبير ، ونحن نأمل أن نرى حلا سلميا لمسألة ناميبيا .
ويبدو أن الوقت لم يحن بعد لكي يتحقق هذا الحلم . ان رفض جنوب افريقيا ، لخطة الأمم المتحدة
من أجل استقلال ناميبيا ، يعتبر واحدا من سلسلة طويلة من الأعمال التي ندينها دائما ، والتي
تقوم بها بريتوريا بهدف احباط تحقيق حصول شعب ناميبيا على الاستقلال الحقيقي . ان وفد بلادي
يشجب هذه التصرفات من جانب جنوب افريقيا ، التي تستهدف الفاء التقدم الذي أحرزته الأمم
المتحدة حتى تستمر جنوب افريقيا في السيطرة والاستغلال للاقليم . وسوف تستمر اندونيسيا في
تأييدها لنضال شعب ناميبيا ، الذي تمثله منظمة (سوابو) ، من أجل سيادته واستقلاله بما في
ذلك اقليم جنوب غرب افريقيا بما في ذلك خليج والفيس .

اننا نشعر أيضا بقلق شديد للموقف المتدهور في زمبابوي ، حيث يقف نظام سميت ، غير
الشرعي ، في وجه أية تغييرات حقيقية تقع في الاقليم . وفي ضوء ذلك فان الحل الذي تراه أندونيسيا
مناسبا لزمبابوي يمكن تحقيقه من خلال قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٣ (١٩٧٨) الذي أيدته منظمة
الوحدة الافريقية . ان دول المواجهة والوطنيين ، يدعون مايسمى التسوية الداخلية . ان تسوية
مشكلة زمبابوي يجب أن تقام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعو الى اجراء
انتخابات حرة غير متحيزة ، وعلى أساس موافقة عالمية وتحت رقابة الأمم المتحدة وبمشاركة كل المجموعات
في مثل هذه الانتخابات . وفي هذا الصدد ، أود أيضا أن أذكر المجتمع بأن النضال في زمبابوي ،
قد اضطر الآلاف من الناس في هذا الاقليم الدولي الى الهروب الى الدول المجاورة ، الأمر الذي
خلق صعوبات مالية للدول التي تقع على حدود زمبابوي .

ان الموقف في جنوب افريقيا مستمر في التدهور حيث استمر نظام الفصل العنصري في بريتوريا
في ممارسة سياسته في ترسيخ العنصرية . وتود اندونيسيا ، مرة أخرى ، ان تعيد تأكيد تأييدها
لشعب جنوب افريقيا في نضاله من أجل حقه في تقرير المصير وضد الفصل العنصري . وتساند
اندونيسيا كل الخطوات الايجابية التي تستهدف عزل حكم بريتوريا ، وخاصة حظر السلاح والحظر
الاقتصادي . ان وفد يطالب جنوب افريقيا بأن تتوقف عن اعدام الذين لا يساندون سياستها في
الفصل العنصري . وبالإضافة الى ذلك ، فان اندونيسيا تود أن تعيد تأكيد تأييدها لمنتدى
الأمم المتحدة للائتمان من أجل جنوب افريقيا .

ان مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، هو واحد من أدق المحاولات الدولية الحساسة والمعقدة التي تقوم بها هذه المنظمة . ان مهمة هذا المؤتمر هي الوصول الى وضع نظام قانوني دولي عادل بشأن المحيطات لتتضمنه معاهدة شاملة واحدة . ان اندونيسيا ، بصفتها دولة أرخبيلية ، تقع في الملتقى بين قارتين وبين محيطين ، تعلق أهمية خاصة على نجاح هذا المؤتمر . وبالنسبة للدورة السابعة لهذا المؤتمر ، التي انتهت منذ أسابيع قليلة ، ومنذ كاراكاس ، فان النتائج ، بصفة عامة ، كانت ايجابية وتحقق تقدم ملموس في مناطق كثيرة . وطبيعي أن هناك موضوعات معقدة كثيرة يجب علينا أن نقوم بحلها . ونحن نأمل أن الدورة المقبلة التي ستعقد في جنيف في العام القادم سوف تكمل المفاوضات غير الرسمية حتى يمكن أن نصل الى نص رسمي .

ان وفد بلادي يود أن يعبر عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة السبعة والسبعين خلال الدورة الأخيرة الذي يتعلق بالتشريع من جانب واحد ، حول استغلال موارد قاع البحار ، لأن مثل هذه المحاولة سوف تهدد فقط الوصول الى اتفاقية في هذا الشأن .

ونظرا الى أن مؤتمر قانون البحار قد أوشك على الانتهاء من مراحلته المختلفة ، فقد حان الوقت لكي نولي أهمية أكثر جدية للمشاكل المتصلة بالفضاء الخارجي . وفي هذا المجال للتطور السريع للتقنية ، فان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي قد ازدادت أهميته مقابل خلفية ازدياد النشاطات والتقدم في استغلال الفضاء الخارجي . والعديد من هذه النشاطات قد امتد وتجاوز حدود الفضاء . وقد نتج عن ذلك عدد من المشاكل بمضامين بعيدة عن المجتمع الدولي . ومن بين هذه المشاكل مسألة: المدار الثابت الجغرافي ، الذي لا يعتبر ان له أهمية خاصة للقوى الفضائية فقط ، وانما أيضا للدول الاستوائية وغيرها . وبينما نرى أن بعض التقدم قد تم احرازه في بعض المناطق ، نجد أن الاتفاق على بعض الأمور مازال يشغلنا . ان اندونيسيا ترى ان التعاون الدولي هو أفضل طريق لتنظيم الاستغلال السلمي للفضاء والتقنية الفضائية ، وذلك يعتبر من أهم المهام التي يجب أن تقوم بها الأمم المتحدة . ويجب أن نتوصل الى التعاون في هذا المجال .

انها حقيقة ثابتة ، ان التغييرات التي تحدث في المناخ السياسي العالمي تؤثر بطريقة متساوية على الموقف الاقتصادي العالمي . وبسبب العلاقات المتداخلة ، والتفاعل بين المشاكل المدولية الأساسية ، فاننا نقول اننا لن نستطيع الوصول الى سلام دائم في حالة انعدام التوازن

الاقتصادى وانعدام العدالة : ان التحدى المتمثل في ازالة هذه المظالم قد أصبح مهمة عاجلة . لأن له مضاعفات حاسمة على مصير البشرية .

لقد أصبح العالم مدركا ان مطالب المساواة والعدالة تستلزم تغييرات أساسية في النظام الاقتصادى الدولى ، لضمان المشاركة الأكبر للدول النامية في الأنشطة الاقتصادية الدولية ، ولضمان حصة مساوية في فوائده . ولقد جاء هذا المفهوم ممثلا في اعلان برنامج العمل بشأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد كما اعتمده الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة . فمنذ أكثر من أربع سنوات انشغل المجتمع الدولى بمفاوضات من أجل اعادة تشكيل الهياكل الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية . ولكن هذه المفاوضات لم تؤد الى أية نتائج مرضية . وبينما نشأ ادراك متزايد بالتكافل والتبادل في المصالح وللحاجة الى التغييرات الهيكلية ، فان ذلك لم يقترن بالعمل الواقعي الموازى من قبل البلدان المتقدمة .

اننا نشهد هبوطا في النشاطات الاقتصادية العالمية وفي التجارة العالمية وكذلك عودة سياسات الحماية في بعض البلدان المصنعة الرئيسية . ان هذه السياسات المعنية بالمصالح الأتانية قد جعلت عملية المفاوضات أشد صعوبة ، وجعل نيل أهداف المفاوضات التي وضعتها الدورة الاستثنائية السابعة أمرا غير ممكن التحقيق .

ولذلك ، فاننا نلاحظ باحساس خاص من خيبة الأمل وبقلق حقيقي فشل الدورة المستأنفة للجنة الجامعة في التوصل الى اتفاق بشأن ولاية ووظائف اللجنة ، ذلك الفشل الذى جعل من المستبعد انهاء عمل اللجنة في حقل نقل الموارد . ان وفدى يود أن يؤكد على الأهمية التي يعلقها على تدخل منظومات الأمم المتحدة في المفاوضات الخاصة بالقضايا الاقتصادية ذات الطبيعة العالمية وفي الحاجة الى توفير هيئة مركزية تكون محفلا للتفاوض لتبني الخطوط الموجهة بشأن القضايا المركزية ، وكذلك بشأن التوصل الى اتفاقات حول حل القضايا الرئيسية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية . واننا لو طييد والأمل في أن تكون الجمعية العامة في وضع يمكنها من أن تصادق على حق اللجنة في اجراء التفاوض ، بفرض التوصل الى اتفاقات دون الاخلال بأى شكل بوظائف الهيئات الأخرى للأمم المتحدة . اننا نؤمن بقدرات الأمم المتحدة ونظامها ، فيما يتعلق بالمفاوضات المتصلة باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

اننا نشعر بالارتياح لأن دولاً كثيرة في الأمم المتحدة تشعر بنفس الشعور . اننا على وشك البدء في مفاوضات هامة سوف تؤثر تأثيراً كبيراً على الجهود التي نبذلها للوصول الى نظام اقتصادي أكثر عدالة ، وأكثر انصافاً . ان المفاوضات التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ستعاود قريباً . وان المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالتجارة قد بلغت مراحلها الأخيرة . انه من المهم بمكان أن تنتهي هذه المفاوضات بنجاح حتى نحقق تحسناً ملموساً في التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية . ان النهاية الناجحة لمثل هذه المفاوضات لا تقوم فقط بتسهيل مهام المؤتمر القادم للاونكتاد في مانيل ، في أيار/مايو من العام القادم ، ولكنها سوف تؤثر أيضاً تأثيراً مباشراً على الحوار بين الشمال والجنوب .

وهناك مهام هامة اخرى امامنا ، من بينها التحضير لمؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا ، الذى سوف يعقد في فيينا ١٩٧٩ ، وايضا ان نعد انفسنا من اجل استراتيجية للانماء الدولي ، وهذه الاستراتيجية يجب ان تأخذ في الاعتبار ايجاد نظام اقتصادى دولي جديد ، وتطوير الاعتماد على النفس .

اننا مقتنعون بأن الامم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تستطيع ايجاد السلام والرفاهية والتقدم في عالمنا غير الكامل . لهذا السبب فان اعضاء الامم المتحدة جميعا يجب ان يوحدوا جهودهم من أجل تحسين هذه المنظمة ، ومن أجل احياء ايماننا بحياة افضل للانسانية .

السيد اندرى (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحو لي سيادة الرئيس بادئ

ذى بدء ان اعرب لكم عن السعادة التي اشعر بها وانا اعرب لكم باسم وفد بلدى ، عن احر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . اننا نحبي في شخصكم مثلا بارزا لكولومبيا الشقيقة التي تربطها ورومانيا روابط التعاون الوثيق .

ان هذه الدورة للجمعية العامة للامم المتحدة يجب عليها ان تنظر في موضوعات بالغة الاهمية بالنسبة للحياة الدولية ، وان تفتح آفاقا جديدة للسلام ولأمن العالم ، وللتعاون الدولي . وعليها ان تساعد على ايجاد حلول للمشاكل الكبرى التي تواجه البشرية في يومنا هذا ، وذلك بمشاركة جميع الدول على قدم المساواة .

ان مشاكل السلام والأمن الدوليين ، واقرار علاقات ديمقراطية جديدة بين الدول ، وتعزيز دور الامم المتحدة . كل هذه النقاط تشغل مكانا في المنهج السياسي للنشاط الحثيث الذى يقوم به الرئيس الروماني نيكولاى شاوشيسكو على الصعيد الدولي . ان الاهتمام الذى يوليه رئيسنا للمشاكل التي تشغل بال المجتمع الدولي قد وجدت تعبيراً جديداً في خطاب ادلى به في بداية شهر آب / اغسطس ، وانه لوثيقة تعبر عن جوهر السياسة الدولية لبلدى .

ان السياسة الخارجية لرومانيا نابعة من طبيعة المجتمع الاشتراكي الذى يخصص الشعب الروماني كل ما أوتي من جهود لبنائه . وهي تتماشى وضرورة تقدم بلدى على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعي ، ولتشديد المجتمع الاشتراكي المتطور من جميع النواحي . وبنائاً على اهتمامنا الدائم للدفاع عن سيادتها واستقلالها ، كما مل حاسم للتقدم ، فان هذه السياسة تبين في نفس الوقت التمسك بالحرية ومساواة الشعوب والسلام والصدقة والتعاون بين جميع الامم .

ان رومانيا ، كبلد اشتراكي ، تطور علاقاتها السياسية والاقتصادية والتقنية والعلمية والثقافية كروابط طبيعية مع جميع الدول الاشتراكية . وانها لتتعاون مع هذه البلدان على المستوى الثنائي وعلى المستوى الدولي ، وهذا يخدم في آن واحد مصالح شعوبنا ويخدم قضية السلام ، كما يخدم في آن واحد علاقاتنا الودية وتعاوننا وتضامنا مع جميع الدول النامية . ومن ناحية اخرى فان رومانيا توسع علاقاتها مع جميع دول العالم أيا كان نظامها الاجتماعي ، وذلك في نطاق روح التعايش السلمي ، وتشارك بفعالية في التقسيم الدولي للعمل وفي القيم العالمية المادية والروحية .

وتجدر الإشارة هنا الى ان زيارات رئيس الجمهورية الاشتراكية لرومانيا السيد نيكولاى شاوشيسكو ومحادثاته مع رؤساء دول وحكومات العالم قد لعبت دورا هاما في النهوض بنشاط رومانيا الدولي ، وأرست قواعد متينة لعلاقاتنا مع الدول المعنية .

ان رومانيا تقيم علاقاتها مع جميع الدول على اساس مبادئ المساواة في الحقوق ، واحترام الاستقلال والسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها ، وتأكيد حق كل شعب في النمو في ظل الاستقلال وفق ارادته ومطامحه .

اننا نرى انه وفق هذه المبادئ فقط يمكن تحقيق علاقات جديدة للتعاون السلمي المتساوي بين الدول ، ويمكن ضمان الاستقرار في الحياة الدولية ، ويمكن ضمان السلام والتقدم في العالم . لذلك فانه يبدو من الضروري ان تقوم منظمة الامم المتحدة وجميع الدول بتنسيق جهودها لتضمن الاعتراف الواسع بهذه المبادئ واحترامها .

وبالنسبة لتقييم الوضع الدولي ، فان بلدي جمهورية رومانيا الاشتراكية تنطلق من ملاحظة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ما انفكت تحدث على الصعيد الدولي . ان الشعوب تعرب عن ارادة حاسمة في الكفاح الذي تخوضه من اجل الحرية والاستقلال ، وذلك لتضع حدا نهائيا للسياسة الامبريالية والاستعمارية والاستعمارية الجديدة والسيطرة والعدوان والديكتاتورية لتصبح سيادة على ثرواتها ومصيرها .

اننا لنشهد من ناحية اخرى زيادة التناقضات في الحياة الدولية حدة ، كما نرى ان هناك اتجاها نحو تقسيم جديد لدوائر النفوذ ، وتعزيز السيطرة على مختلف مناطق العالم والتدخل في شؤون الدول الاخرى . وقد لاحظنا في هذه الآونة الاخيرة ان هناك استخداما للقوة ، وذلك

للحصول على مناطق للنفوذ . كما رأينا ان هناك اتجاهات لاستخدام الوسائل الاقتصادية بمختلف اشكالها ، من اجل تعزيز سيطرة الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات في بعض المناطق . ان اجراءات الحماية التقييدية ، التي تعرقل المبادلات الاقتصادية والتعاون الدولي وتبعث الاضطراب في سير العلاقات الدولية الطبيعي ، قد ازدادت وتكاثرت .

وفي نظر رومانيا فان هذا الاتجاه وهذه الميول والظواهر السلبية ، التي تنفش في الحياة الدولية ، تمثل تهديدا خطيرا بالنسبة لاستقلال الشعوب وسيادتها ، وان هذا ليخلق مواطن للتوتر ، ويزيد من عدم الأمن ، ويعرض السلام وأمن البشرية كلها للخطر . ويؤكد هذا ، اذا كانت هناك حاجة الى التأكيد ، ان الانفراج الدولي الذي كانت ملامحه تبدو في الأفق ، لا يزال ضعيفا ولم يتعد بعد خطواته الاولى . ان رومانيا ترى - بناء على ذلك - ان الوقت قد حان لمضاعفة الجهود للحد من التوتر الذي يشوب الحياة الدولية . وعلى جميع الدول ومنظمة الامم المتحدة ان تعمل من أجل التسوية السياسية لكل مشكلة ، وان تعمل على نبذ سياسة القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى بأي شكل من الاشكال . ومن أجل النهوض بسياسة الانفراج والسلام والتعاون والأمن في العالم .

ان احدى المشكلات الاساسية للبشرية ، الا وهي مشكلة نزع السلاح العام ، وفي المقام الأول نزع السلاح النووى ، واردة منذ سنوات عديدة في جدول اعمال دورات الجمعية العامة . وهذا يعكس من ناحية قلق البشر ازاء التسابق الجنونى نحو التسلح ، ومن ناحية اخرى ، يشير الى مسؤولية الامم المتحدة في حماية البشرية من شبح مواجهة عالمية جديدة .

ان رومانيا قد اسهمت اسهاما كبيرا في الدورة الاستثنائية الكرسة لنزع السلاح التي عقدت هذا الغام وتعتبر ان النتائج التي انتجت اليها هذه الدورة نتائج ايجابية . ورومانيا ترى انه من الضروري الآن ان تبدأ عملا جادا وفعالا للبدء في تطبيق التوصيات والتدابير الواردة في الوثيقة الختامية .

وان نؤكد مرة اخرى على الاقتراحات الواردة في الوثيقة التي تقدمت بها رومانيا الى الدورة الخاصة ، فاننا نعتبر انه من الضروري بالنسبة الى هيئتي الأمم المتحدة الجديدتين للتشاور والتفاوض ، الا وهما المجلس واللجنة الخاصة بنزع السلاح ، ان يبحثا بمنتهى العناية والدقسة وجهات النظر والاقتراحات المقدمة من مختلف الدول . فهي تشكل في مجموعها مصدرا للأفكار والاجراءات التي يمكن اذا طبقت ان تخرج بعملية نزع السلاح من المأزق التي توجد فيه . وانه لمن الضروري ان تتجه أنشطة هذه المنظمات نحو المفاوضات وابرام اتفاقات شاملة تتضمن اجراءات فعلية للحد من نفقات التسلح ، ووضع حد لانتاج الأسلحة الجديدة - النووية منها والتقليدية . وهكذا يتم خلق ظروف جديدة لبدء عملية نزع السلاح - واولا ، وقبل كل شئ نزع السلاح النووى تحت رقابة دولية فعالة .

ان المصالح العليا لجميع الشعوب تتطلب ان تطبق اجراءات نزع السلاح بشدة ، وان تحترم الالتزامات التي تقضي بعدم استخدام الأسلحة النووية ، وبصفة عامة ، عدم استخدام القوة ضد الدول غير النووية . وباعتبار ان هذا واجب اساسي وضروري على الأمم المتحدة وعلى جميع الدول ، فان رومانيا لمصممة من ناحيتها اشد التصميم على الا تألؤ جهدا في العمل على تحقيق نزع السلاح الشامل ، وعلى رأسه نزع السلاح النووى وعلى تخفيض الميزانيات العسكرية ، والأسلحة والقوات ، وذلك لتخصيص جزء من المبالغ التي تنفق على التسلح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل امة وفي سبيل تقدم اسرع للبلدان النامية .

اننا نتفق جميعا في الرأي القائل بأن هناك مشكلة اساسية اخرى تواجهها البشرية ، ويتوقف على حلها سلم وأمن العالم . وهي مشكلة القضاء على التخلف ، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا باقامة نظام اقتصادى دولي جديد قادر على اقرار علاقات تعاون عادلة بين جميع الدول ، ودفع الدول الأكثر تخلفا الى التقدم السريع ، وتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادى ، والتكنولوجي والاجتماعي للبشرية ككل .

لذلك ، فان رومانيا تولي تعزيز الجهود الدولية الرامية الى تحقيق هذا الهدف اهتماما بالغا . وان الحكومة الرومانية لترى ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ المكرسة للنظام الاقتصادى الدولى الجديد عليها ان تتبنى استراتيجية واضحة للتنمية يتم اعدادها بمشاركة جميع الدول . ويجب ان تتضمن المبادئ والاتجاهات والطرق التي يجب اتباعها من أجل القضاء على تخلف بعض البلدان والابطال الخطيرة في نموها ، وكذلك من اجل اقرار علاقات دولية تقوم على نوع جديد من المساواة والعدالة .

اننا نعتبر انه خلال الدورة الحالية للجمعية العامة يجب ان نتفق على الطرق والوسائل الخاصة بالاعداد والعمل للدورة الخاصة بما في ذلك البدء باعداد الوثائق التي ستطرح على المناقشة في تلك الدورة الاستثنائية . وفي هذا الجانب ، فانه من الضروري بالنسبة للدول النامية التي لعبت وستلعب في المستقبل ايضا دورا اساسيا في الجهود الرامية الى اقرار نظام اقتصادى دولي جديد ان تعزز وحدة عملها ، وان تتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف . وعليها ان توافق على العمل من خلال منطلق واضح وبرنامج يتضمن اجراءات ملموسة .

وكدولة اشتراكية وفي نفس الوقت كدولة عضو في مجموعة ال ٧٧ فان رومانيا لتأمل في ان تشارك مشاركة فعالة بالتعاون مع الدول النامية الأخرى ومع جميع الدول التي تنوى المشاركة في الدورة الاستثنائية المشار اليها حتى تتمكن هذه الأخيرة من ان تقدم حافزا قويا للجهود الرامية الى القضاء على التخلف واقرار علاقات اقتصادية عادلة .

اننا لنولي اهمية خاصة للاجرايات الرامية الى اقرار نسب اكثر عدالة بين اسعار المنتجات الصناعية والمواد الأولية ، وفتح الباب دون قيود للتوصل الى العلم والتكنولوجيا الحديثة وذلك للاسراع بتقدم البلدان المتخلفة اقتصاديا . وحيث ان رومانيا هي صاحبة المبادرة والدولة

المضيفة للمؤتمر التحضيري الاوروبي الاقليمي ، فانها ستقدم مشاركتها الكاملة في المستقبل ، الى جانب اقرار مثل هذه الاجراءات في مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالعلم والتكنولوجيا للتنمية الذي سيعقد في ١٩٧٩ .

ان رومانيا كبلد اوروبي ، تولي اهتماما خاصا لتحقيق الأمن وتطوير التعاون في القارة ، وتطبيق الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لهلسنكي ، آخذة في الاعتبار ان مؤتمر بلغراد قد انتهى بنتائج لا تبعث على الارتياح ، فاننا نرى ان جميع الدول المشاركة في المؤتمر الخاص بالتعاون والأمن في اوروبا يجب عليها ان تعزز علاقاتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية ، وأية علاقات من اي نوع آخر وكذلك الأنشطة الرامية الى تحسين الجو السياسي في القارة . ونظرا لأن اوروبا احدى المناطق التي تتمركز فيها اقوى القوى العسكرية في العالم ، بما في ذلك الأسلحة النووية فهناك ضرورة خاصة لاتخاذ اجراءات حاسمة وفعالة لتخفيض الاسلحة والقوات ، ولتحقيق نزع سلاح عسكري . وبدون ذلك من المستحيل ان نضمن السلم وتحقيق امن حقيقي في اوروبا وفي غيرها من انحاء العالم .

وفي هذا النطاق ، نعتبر انه من الجدير ان نعد ببالغ العناية لاجتماع مدريد في ١٩٨٠ . ذلك الاجتماع الذي يجب ان يلبي مطامح الشعوب وأن يؤدي الى اقرار اجراءات من شأنها ان تدفع الى الامام عملية الانفراج والأمن والتعاون في اوروبا .

وفي عملية تحقيق الأمن والتعاون المتطور ، فاننا نولي اهمية خاصة لتحويل البلقان ، الى جانب غيرها من مناطق القارة ، الى مناطق للسلم وحسن الجوار ، خالية ومجردة من الأسلحة النووية . وكبلد بلقاني ، فان رومانيا تولي اهتماما بالغا وتعمل بلا هوادة من أجل تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين البلدان في منطقة البلقان ولتعزيز السلم في المنطقة .

وفيما يتعلق بالوضع في قبرص ، فاننا نؤيد التسوية السياسية للنزاع عن طريق المفاوضات بين ممثلي الطائفتين على اساس احترام الاستقلال والسيادة ، واحترام اراضي جمهورية قبرص ، ومثل هذه التسوية قد تكون قادرة على تحقيق التعايش السلمي والتعاون بين الطائفتين .

وكما هو معروف ، فان رومانيا تؤيد تسوية كل المشاكل الدولية عن طريق التسوية السلمية

الناجمة عن المفاوضات نظرا لان هذه هي الوسيلة الوحيدة لتفادى زيادة الصراعات العدائية القائمة ولايجاد حلول مقبولة من جميع الدول المعنية . ونرى انه من الضرورى القيام بأعمال صارمة من قبل الأمم المتحدة وجميع الاعضاء لالغاء القوة في العلاقات الدولية الى الأبد ، وايجاد تسوية سياسية للنزاعات بين الدول عن طريق المفاوضات .

وحيث ان رومانيا مجاورة لمنطقة الشرق الأوسط فيهما أن يستقر سلام دائم في هذه المنطقة ؛
ولذلك فان رومانيا قد وافقت ، وتوافق دائما على حل سياسي عن طريق المفاوضات يتضمن انسحاب
اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلت نتيجة لحرب ١٩٦٧ ، وتسوية مشكلة الشعب الفلسطيني
والاعتراف بحقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في انشاء دولة فلسطينية مستقلة واحترام سلامة
وسيادة كل الدول في المنطقة .

وفي نظرنا ، وللقيام بخطوة الى الامام نحو حل حكيم وناجع لهذه المشاكل في الشرق الاوسط
ومن اجل تحقيق نظام دولي ، فمن الضروري الان القيام بمفاوضات تحظى بالدعم الكامل والمشاركة
النشطة للامم المتحدة . تلك المفاوضات التي يجب ان تشارك فيها مصر وسوريا والاردن ولبنان
ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ومعترف به للشعب الفلسطيني ، واسرائيل وكذلك رئيس
مؤتمر جنيف - الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - ودول أخرى راغبة في المشاركة في اقرار سلام
عادل ودائم في هذه المنطقة .

ان السيطرة الاستعمارية الطويلة قد تركت سلسلة من المشاكل دون حل بما فيها مشاكل
تتعلق بالاقليم التي تحررت أخيرا وبصفة خاصة في افريقيا ، كما تركت حالات من التوتر والنزاعات
المسلحة ؛ ووفاء من رومانيا بالموقف الذي عبرت عنه دائما فانها ترى انه يجب ان يترك للشعب
الافريقية مسؤولية تسوية المشاكل فيما بينها عن طريق التفاوض ؛ وان كل تدخل من الخارج يجب ان
يستبعد ؛ ولقد اكدت بلادى دائما على الامة العظمى لدعم وحدة البلاد الافريقية وتضامنهم
فهى الشرط الأساسي للدفاع عن سيادتها واستقلالها الوطني وتعزيزها .

ونظرا لأن توحيد كوريا هو مشكلة تخص الشعب الكورى فان رومانيا تؤيد - كما فعلت ذلك
دائما - المبادرات البناءة التي قامت بها الجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية بهدف تحقيق هذا
المثل الأعلى الوطني لهذا الشعب ؛ وهو اعادة التوحيد والاستقلال والسلام والديمقراطية لهذا
البلد دون أى تدخل أجنبي .

ان العصر الذى نعيش فيه يتطلب ان يتم القضاء نهائيا على مخلفات الاستعمار وعلى
سياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى ؛ وان رومانيا مستعدة لتقديم الدعم الكامل لحركات

التحرير الوطنية ، والكفاح الذى تخوضه شعوب ناميبيا وروديسيا وذلك للحصول فى أقرب الاوقات على استقلالها الشامل . ان رومانيا تتضامن وتؤيد شعب افريقيا الجنوبية فى كفاحه ضد سياسات الفصل والتمييز العنصريين .

ونحن نقدر ان منظمة الأمم المتحدة وكل الدول الأعضاء يجب أن تضاعف جهودها لوضع حد لظهور الاستعمار فى أى شكل كان ، وكل اضطهاد سياسي من شعب لشعب آخر ، وتصفيية السياسة الامبريالية والاستعمارية والاستعمار الجديد من كوكبنا .

ان المجتمع الدولي يولي اهتمامه منذ زمن طويل الى موضوع هام بالنسبة للمجتمع المعاصر ، وهو النمو الحر ، الخالي من أى عرقلة ، للشخصية البشرية . ان رومانيا الاشتراكية قد لعبت دورا نشطا فى جهود الأمم المتحدة الموجهة نحو دعم حقوق الانسان والحريات الاساسية واعداد الوثائق الدولية وتأكيد تطبيقها .

ان رومانيا تضمن المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها وتعمل على تيسير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية العادلة وخلق الظروف الملائمة لكل مواطن - بغض النظر عن جنسيته - بحيث يتمكن من ان يعيش حياة كريمة .

ان المساواة فى الحقوق ، وحرية الحصول على العمل ، والتعليم والثقافة والعلم هي حقائق ملموسة ، وكذا المشاركة دون أى تمييز ، سياسي أو وطني أو جنسي أو عرقي ، فى شؤون المجتمع . ووفق تصور بلادى فان الديمقراطية الحقيقية والانسانية الحققة لا تتمشى مع عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومع ممارسة التمييز لأسباب وطنيه أو طبقية أو عرقية بين الاشخاص . ونحن مقتنعون بأن الانسان يمكن ان يكون حرا حقيقة عندما يلغى الاستغلال والاضطهاد الاجتماعى والوطني وحيث تسمح الظروف للشخصية الانسانية بان تزدهر . وعلى أساس من هذه الحقائق الاساسية يمكن وضع المعيار الحقيقى للحرية الانسانية التى يجب ان تتركز عليها عناية المجتمع الدولي ، وليس على العناصر الهامشية أو الظواهر التى تحول انتباهنا عن الفوارق الاجتماعى الضخمة التى تؤثر ماليا على ظروف الانسان فى بعض البلاد .

وتمسكا منا بالالتزامات الدولية واقتناعا منا بالمفهوم الفلسفي الانساني للثورة فاننا نمضي في بناء العلاقات الاجتماعية الجديدة على أساسها وتسعى رومانيا الاشتراكية الى تلبية الاحتياجات الأساسية للكائن البشرى وتطوير الديمقراطية في الحياة الاجتماعية وتؤيد الأخذ بديمقراطية أوسع في العلاقات الدولية من أجل المساواة في السيادة لكل الدول .

ان رومانيا تولي اهتماما كبيرا لتعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في حل المشاكل المعقدة التي تواجه العالم اليوم وكما ذكر الرئيس نيكولاى شاوشيسكو :

” في الظروف الحاضرة ان هذه المنظمات تقدم الاطار التنظيمي الأفضل من أجل مشاركة فعالة من قبل جميع الدول في حل المشاكل ولتأكيد مبادئ القانون الدولي وسياسة المساواة بين جميع بلدان العالم ” .

ورغبة منا في تعزيز أنشطة منظمة الأمم المتحدة فاننا نرى انه من اللازم ان نكف الجهود من أجل انهاء عمل اللجنة الخاصة بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور هذه المنظمة وايجاد وسائل عملية للارتفاع بالأمم المتحدة الى مستوى المسؤوليات المعهودة اليها في الدفاع عن السلام والأمن الدوليين وكذا فيما يتعلق بتطوير التعاون بين جميع الدول . ولبي هذا الصدد بيدولنا انه من المرغوب فيه ان تقوم الجمعية العامة منذ الآن بدراسة هذه الاقتراحات والأعمال التي يمكن ان تحظى بالتأييد العام من الدول الأعضاء .

ونحن نرى أن الامم المتحدة يمكن أن تقدم اسهاما قيما في التسوية السلمية للمشاكل الدولية . ولهذا فاننا نؤكد من جديد ، في هذه المناسبة ، على اقتراح رومانيا بان نمضي في ابرام معاهدة عامة تتعهد الدول بموجبها بان تسوى أى نزاع فيما بينها بالطرق السلمية . ونحن على استعداد للتعاون مع وفود الدول الأخرى لتحقيق هذه الغاية . ونحن نعتقد أن اقامة جهاز للوساطة والتوفيق مسؤول أمام الجمعية العامة يمكن أن يسهم بشكل بارز في منع مواطن التوتر وساعدة الدول المعنية على ايجاد حلول على أساس حسن الجوار والتعايش السلمي .

وان رومانيا تؤيد المشاركة الفعالة من أجل حل المشاكل العالمية من قبل جميع الدول ، وبصفة خاصة الدول الصغيرة أو المتوسطة الحجم والتي ينبغي أن تشارك على قدم المساواة في تسوية هذه المشاكل لصالح كل أمة ولصالح تقدم الانسانية في مجموعها .

ان رومانيا تشارك في عمل هذه الدورة للجمعية العامة وهي مقتنعة بأنه في الظروف الدولية الراهنة ينبغي على الأمم المتحدة أن تشغل نفسها بشكل مباشر بايجاد حل عادل ودائم للمشكلات الدولية الكبرى ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمنع والقضاء على الأزمات والصراع بين الدول والتقدم بمبادرات فعالة للمشاركة في ايجاد تفاهم وتعاون سلمي بين جميع الدول .

ان لرومانيا ثقة وطيدة بالارادة السياسية ، وبقدرة الدول والشعوب ، وبالقوى الديمقراطية والتقدمية في العالم ، وذلك لتسوية المشاكل المعقدة التي تواجه البشرية اليوم وللقضاء على مواطن التوتر والنهوض بمصالح السلام ، والانفراج والامن والتعاون بين جميع دول العالم . وفي ختام كلمتي اود ان اؤكد لكم ، سيادة الرئيس ، ولجميع الممثلين الحاضرين هنا أن وفد رومانيا عازم على ان يقدم بالتعاون والتشاور مع الوفود الاخرى مشاركته في البحث عن حلول عادلة وعاجلة للمشاكل التي تبحثها منظمة الامم المتحدة وذلك للوصول الى عالم أعدل وأفضل على كوكبنا .

السيد لاسو (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : انني كممثل لدولة ترتبط منذ سنوات بعلاقات تقليدية تقوم على الصداقة والاخوة مع كولومبيا اجد من دواعي سروري ان اهنئكم على شرف انتخابكم رئيسا لهذه الدورة . ان المسؤوليات المطلقة على عاتقكم هي اعتراف بما تتمتعون به من صفات شخصية وباحترامكم الدائم للاجراءات القانونية . كما نود ان نشيد بالسيد لازار مويوسف الذي قاد اعمال الدورة السابقة بمنتهى الحكمة والحنكة ، وكذلك الدورات الاستثنائية الثلاث ؛ ان هذا يدل على ما قامت به منظمنا من عمل ديناميكي خلال العام الماضي .

وبالنيابة عن حكومة وشعب اكوادور اود ان ارحب بدولة جزر سليمان التي انضمت الى مجموعة الدول المستقلة الحرة الـ ١٤٩ في منظمنا . وكأساس للمشاركة في المنظمة الدولية فان اكوادور قد التزمت بمبادئ اساسية هي من جذور تقاليدنا مثل المساواة المشروعة بين جميع الدول وعدم التدخل المستمد من المبدأ السابق . وحيث ان كل الدول متساوية فان واحدة منها لا يمكنها ان تفرض سيطرتها على الاخرى . وعلى ضوء ذلك ، لا يمكن ان نقبل باية ضغوط او ان نقبل باستخدام القوة في العلاقات الدولية ؛ كما لا يمكن ان نعترف بأخذ الارض عن طريق استخدام القوة . وان نرحب بمبدأ تقرير المصير ، فان اكوادور تؤيد الاستقلال الفوري للشعوب التي مازالت تحت نير الاستعمار ، وتندد بالتمييز العنصري وعلى وجه خاص نظام الفصل العنصري المشين ؛ وتجاهد لكي ترى ان حقوق الانسان وحرياته الاساسية ستصل الى الممارسات العالمية الفعالة .

وان نندد باستخدام القوة ، فاننا قد اعطينا دفعة قوية للتسوية السلمية للنزاعات . ان اكوادور تؤمن تماما بجدوى هذا المبدأ في تسوية اى خلاف ثنائي او اقليمي أو عالمي ؛ وتؤمن كذلك بان على المجتمع الدولي مسؤولية جسيمة في هذا الصدد .

وايماننا بهذا الشعور بالمسؤولية فاننا نساهم بطريقة نشطة في اللجنة الخاصة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . ان هذا المبدأ يجب تأكيده في هذه الجمعية من اجل تقوية الميثاق ، وجعل هذه التسويات للنزاعات امورا ملزمة .

لقد شاركنا في الامم المتحدة منذ نشأتها وقد سعينا دائما الى تقويتها . وكذلك الشأن بالنسبة لاجهزتها المتخصصة ، ايماننا منا بان هذه المحافل أحسن الوسائل للتعبير عن الرأى والعمل لكل الدول .

وفي اطار مجتمع دولي يزداد تكافلا يجب على كل منا ان يعمل على تعزيز السلام ، والتقليل من التوتر الدولي ، وان يسعى الى حلول عادلة للمسائل التي تنطوى على مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية وانسانية يعاني منها عالمنا المضطرب .

ان منظمنا هي احد افضل الاجهزة من اجل تحقيق التفاهم المتبادل والتقدم المشترك . انها المحفل المناسب لاجراء حوار بناء - مع استبعاد اى ادعاء بمزايا معينة - سعيا الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ويجب ان يكون ذلك عن طريق عمل منسق من جانب جميع الشعوب على وجه الارض . ان روح التفاهم ، وليس فرض الرأى ، هي الاسلوب الوحيد لتحقيق الأمن والسلم الدوليين على أساس من العدل ، ولنشر حقوق الانسان ، وانهاء اى مظهر للاستعمار والاستعمار الجديد ، وتحقيق نظام اقتصادى دولي جديد للقضاء على التباين بين مختلف انماط الحيااة ومستوياتها في انحاء العالم وبين الدول النامية والدول الصناعية .

ولقد تم في هذا العام احراز بعض التقدم بالنسبة لموضوع نزع السلاح . ان الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح قد توصلت الى وثيقة ختامية ، اعتمدت باتفاق الرأى ، تحتوى على اعلان يحدد ان الهدف النهائي لجهود الدول هو نزع السلاح الشامل والكامل ، والرقابة الدولية الفعالة على ذلك . كذلك تم التوصل الى برنامج للعمل يحتوى على اجراءات ومعايير ينبغي ان تتبناها الدول من اجل وضع حد لسباق التسلح ، ومن اجل اقامة

جهاز تشارك فيه جميع الدول ، مع جهاز تفاوضي محدد ، وهو لجنة نزع السلاح . وقد تم ادخال بعض التعديلات على هذه اللجنة لجعلها اكثر ديمقراطية . ونحن نأمل ان تصبح هذه اللجنة اكثر فعالية كذلك في قيامها بالعمل المناط بها .

وبالنسبة لنزع السلاح النووى ، فمن الجدير بالذكر الاهمية المتزايدة لمعاهدة تلاتيلولكو التي اوصى بتنفيذها في هذا المحفل المتحدثون المسؤولون لمعظم شعوب العالم ، والتي ذكرت كمثال يحتذى به في مناطق اخرى تهتم باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية . اننا سعداء بسماع كلمات تدعو الى دعم هذه المعاهدة وعلان القوى النووية ، وكذلك دول امريكا اللاتينية التي لم تنضم بعد الى هذه المعاهدة ، عن نيتها فعل ذلك في اقرب فرصة .

وفي جنيف تم عقد اجتماع تمهيدي من اجل مؤتمر الامم المتحدة المزمع عقده في ١٩٧٩ لمنع وتحديد استخدام بعض انواع الاسلحة التقليدية التي تعتبر شديدة الضرر او ذات الاثر غير المميز .

ان العمل الذى تم والجهود المقبلة التي تهدف الى تحقيق أو الى منع أو التقليل من استخدام هذا النوع من الأسلحة قد حظيت وسوف تحظى بكل تأييد من اكوادور .

نظرا للاهتمام العالمي بنزع السلاح الذى يعتبر الهدف الأساسي للأمم المتحدة منذ نشأتها وكانت له أهمية خاصة بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية ، ففي الثاني والعشرين من حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، وقع وزراء الخارجية المودعين لاعلان اياكوشو في واشنطن في ١٩٧٨ ، نص بيان خاص بنزع السلاح جاء به : انهم يؤكدون على الأهمية التي يولونها لمبدأ اياكوشو والذي يعتبر ان خفض الأسلحة في أمريكا اللاتينية من الأمور الهامة ويؤكدون على أهمية تكثيف الجهود من أجل تحقيق الظروف التي من شأنها خفض الأسلحة في المنطقة حتى يمكن تكريس جميع الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول أمريكا اللاتينية .

وفضلا عن ذلك ، فقد اتفقوا على أن استمرار المشاكل الدولية يعد من أسباب تكديس الأسلحة ، ومن هنا فهم يؤكدون مرة أخرى على رغبتهم من أجل التوصل الى حلول سلمية لكل المشاكل حتى يتم تخفيف التوتر وتقوية وتعزيز السلام .

وتشعر اكوادور بالسعادة لأن الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة قد تبنت هذا المفهوم ، وهو مفهوم التسوية السلمية للنزاعات الدولية باعتباره طريقا فعالا من أجل تقليل أسباب سباق التسلح .

واتفاقا مع ما سبق ، فاني أعتقد انه من الضروري بالنسبة للمجتمع الدولي ، أن يعطى اهتماما خاصا لجميع المشاكل التي تشكل أو قد تشكل سببا يؤدي الى التوتر أو تعريض السلم للخطر . ان العمل الذى يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي هو أن يحد من زيادة حدة الصراع . ان مسؤولية الجميع هي المحافظة على السلم والأمن الدوليين . ان من واجبنا أن نسوى الخلافات بين الدول على أسس من المنطق والعدل .

من الجهود التي بذلت من جانب بلدان منطقتنا حول نزع السلاح ، بدءا حوار تاريخي في المكسيك في آب/أغسطس من هذا العام بين منطقتنا ومنطقة البحر الكاريبي حول الأسلحة التقليدية . ان قيمة هذا الحوار في استمراره المتوازن ، والذي نأمل أن يضطرر بمشاركة كل دول المنطقة . ان البديل بين تسوية النزاعات بطريقة سلمية وبين استخدام القوة في العلاقات الدولية ، يرتبط

بمصائر الأفراد . ان الانسان هو محور المجتمع ومحور الدولة ، وهو السبب الرئيسي والهدف الرئيسي لكل أعمالنا .

ان هذا الاتفاق حول الحد من الأسلحة دليل واضح على الاهتمام بحقوق الانسان وبالقيم الفلسفية التي نؤمن بها . وكيف يمكن أن أتحدث عن التمتع بحقوق الانسان بطريقة كاملة ، في الوقت الذي تركز فيه القوى الكبرى جزءا كبيرا من ميزانياتها للحرب . وكيف يمكننا أن نعزز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب دون تعاون دولي ، في الوقت الذي يجرى فيه تكريس مبالغ ضخمة من أجل التسليح ، والتي لا توفر الأمن ولا تنسجم مع المصالح الحقيقية للشعوب .

ان تحقيق التقدم والتمتع الكامل بحقوق الانسان لا يمكن التوصل اليهما ، طالما لاتزال السيطرة الاقتصادية سائدة ، والتي تقوم على أسس تمييزية . ان حماية المجموعات البشرية وحماية حقوق الانسان لا يمكن أن تتحقق الا بنهاية سلسلة المظالم التي تعم الدول النامية . وانا ما قررت الدول الصناعية أن توائم سلوكها مع المبادئ التي تنادي بها دوليا من أجل حقوق الانسان ، وانا ما عاونت في اقامة مجتمعات ديمقراطية حيث يتمتع سكانها بحقوق سياسية واجتماعية وثقافية متساوية . وتمشيا مع الهياكل التشريعية لأكوادور ، فان حكومة بلادي تندد بالفرقة العنصرية والفصل العنصري الكريه كجريمة ضد البشرية . ان حكومة اكوادور التي يعترف ميثاقها بحق الشعوب في التخلص من هذه النظم التي تقوم على القهر ، قامت بالتوقيع على اتفاقية في هذا الشأن تجدد ثقتها بأنه عن طريق الأعمال الدولية يمكن للبشرية أن تكون خالية من أية نظم تقوم على التفرقة العنصرية والفصل العنصري .

ان اكوادور اقتناعا منها بالمبادئ التي تم الاعراب عنها في مثل هذا الوقت ، لتؤكد مرة أخرى حقنا في قطاع ستتمخض عنه المدار المزمع التابع لنا لقربه الجغرافي منا . ان بلدي قد قالت من قبل في اللجنة الخاصة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي انها على استعداد لاستغلال هذه الموارد الطبيعية وهي محدودة وفريدة وذات قيمة كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وعن طريق الاستخدامات السلمية وخاصة في مجال المواصلات والطاقة والتعليم .

وبالنسبة لقانون البحار ، فان اكوادور قد ساهمت بطريقة فعالة في السعي من أجل التوصل الى اتفاقيات من شأنها التوصل الى اتفاق عام في الرأي ، حتى يتم التوصل الى معاهدة دولية في

هذا الشأن . ان هذه المسألة من المسائل الهامة التي تواجهها البشرية اليوم . ولأن هناك العديد من الجوانب لهذه المسألة ، فان اكوادور سوف تستمر في سعيها من أجل التوصل الى هذا الاتفاق في الرأي من أجل تحقيق حق الشعوب في التمتع بالمناطق الساحلية الاقليمية ، وهذه الحقوق تنبع من سوابق تاريخية لا يمكن تجاهلها ، واذ ما تجاهلناها ، فاننا ننتهك الحقوق الوطنية للشعوب .

ومن المبادئ الرئيسية التي عمل من أجلها المؤتمر ، مبدأ احترام التراث الانساني في قاع البحار ، في حدود الولاية الدولية لكل بلد . وقد كان هناك قلق كبير على مستوى العالم عند ما أعلن بان قاع البحار يمكن استخدامه من طرف واحد دون الانتظار للموافقة على المبادئ التي يعلها مؤتمر قانون البحار .

ان هذه السياسة لا تتعارض فقط مع مبادئ الأمم المتحدة ومقرراتها ، ولكنها تمثل كذلك انتكاسة في صياغة قانون دولي جديد تشترك فيه جميع الدول على قدم المساواة .
ان تبادل التصديق على معاهدات قناة بنما الجديدة كان نهاية ناجحة لعملية تأكيد مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون بين الدول . وفي نفس الوقت ، فان هذه المعاهدات كانت نتيجة مفاوضات ساهمت في تقوية المبادئ الأساسية للتسوية السلمية للمنازعات الدولية . وفي هذا الصدد ، هناك آمال كبيرة في أن تحظى جميع المشاكل الباقية في قارتنا بحلول عادلة ومناسبة من خلال حوار مخلص وبناء .

وتمشيا مع اكوادور مع تقليدها المبني على السلام ، وبروح من الصراحة وحسن النية ، كما قلت منذ عام من هذا المحفل ، تسعى الى تفاهم منسجم مع بيرو لكي تجد حلا للمشاكل الاقليمية بما يتفق مع مصيرها في نهر الأمازون .
وينفس الروح ، فاننا لنأمل في أن نجد حولا سلمية للمشاكل الخاصة بأمريكا اللاتينية التي تؤثر على التضامن الاقليمي وعلى التنمية .

وحيث ان السلام من الأمور الحيوية من أجل تقدم شعوب الأسرة الأمريكية والتي هي في حاجة ماسة اليه ، فان اكوادور تشعر بالقلق العميق ازاء الموقف السائد في نيكاراغوا . وفي ضوء المبادئ الأساسية التي تلهم النظام الاقليمي وميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك مبدأ عدم التدخل وحل المنازعات سلميا واحترام حقوق الانسان ، وجميع الدول ، وبصفة خاصة في الأمريكتين ، فان عليها أن تقدم عونها الانساني في هذه المشكلة . وعلى الأطراف المعنية مباشرة ، من خلال جهود التوفيق ، أن تساهم بفاعلية في حل هذه المشكلة ، وهذا كله في ضوء الروح الأساسي للقرار الذي اعتمده الاجتماع الاستشاري السابع عشر لمنظمة الدول الأمريكية .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، فان موقف اكوادور معروف للجميع . وقد تم التأكيد عليه مرارا من هذه المنصة ، في مناسبات كثيرة . وانني الآن أود أن أعرب عن آمالي المخلصة في أن تكون محادثات كامب ديفيد ، وفي المراحل الأخيرة مؤدية الى حل نهائي وعادل يشمل جميع الأطراف المعنية في هذا الموقف المتفجر ويعترف بطبيعة الحال بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأن يحل المسائل المعقدة لانجاز تسوية تحقق السلام والأمن لجميع بلدان هذا الاقليم .

ان استقرار السلام والحياة الطبيعية في لبنان من المسائل الضرورية ، ويمكن لقوة الأمم المتحدة في هذا البلد أن تقوم بمهمتها اذا ما لقيت التعاون المناسب الكامل من جانب جميع الأطراف المعنية .

وترقب اكوادور ، بقلق ، الموقف السائد في قبرص ، وترغب في أن ترى حلا شاملا بالوسائل السلمية ، بما يتفق مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ودون استخدام القوة كمقرر للحقوق ، أي أن يكون حلا قائما على العدل ومصالح السكان في هذا البلد الصديق .

ويجب أن يستمر عمل الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار حتى يتم القضاء على آخر بقايا الاستعمار في البلاد التي لم تصل بعد الى حق تقرير المصير والاستقلال . ان الوجود غير المشروع لافريقيا الجنوبية في ناميبيا يجب أن ينتهي بأسرع ما يمكن . ومن الضروري اجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل تحديد المستقبل السياسي لهذا البلد ، الذي تضم أراضيه خليج والفيس . وينبغي على الأمم المتحدة أن تحول دون الفشل في الحل التفاوضي لهذه المشكلة التي هي في الطريق . وهناك تحد آخر من جانب افريقيا الجنوبية لقرارات منظمنا ، وذلك أمر لا يمكن السكوت عليه ويجب أن ينظر اليه من جانب السلطات المعنية في هذه المنظمة الدولية . وتعتقد بلادي انه لا يمكننا أن نؤجل حلا سلميا عادلا لمشكلة زمبابوي ، يؤمن اقامة حكومة تقوم على حكم الأغلبية .

وتدين اكوادور جميع أعمال الارهاب ، وتوافق على أنه من الضروري ضمان معاقبة كل الذين يحاولون استخدام الارهاب والتخويف كوسيلة ضد المجتمع الدولي . اننا نرفض ، على وجه الخصوص خطف الطائرات ، ولذلك فاننا طرف في الاتفاقات الدولية هوج ، ولاهاي ، وطوكيو ، ومونتريال ، وقد أيدنا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ونحن نعتقد أيضا بأنه يجب على الأمم المتحدة أن تقر اجراءات أكثر فعالية في هذا الشأن .

ان جهود المجتمع الدولي من أجل صيانة وتعزيز السلام يمكن أن تفشل ما لم توجه مباشرة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يسوده الاحترام والرفاهية للأفراد والأهداف الأساسية . ومن أجل ذلك نعتقد بأن اللجنة الجامعة التي انشئت بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ ذات أهمية حيوية . ومما يؤسف له ان عمل هذه اللجنة قد علق . وينبغي علينا أن نكرر تفويض هذه اللجنة حتى

يتسنى لنا عن طريق المفاوضات الحقيقية أن تكون قادرة على تهيئ خطوط إرشادية لسياسة عامة ،
والتوصل الى اتفاقات بشأن أعمال من شأنها أن تحقق نتائج محددة ، من خلال جدول زمني
محدد حول القضايا ذات الأولوية في تنمية التعاون الاقتصادي الدولي . ونحن نعتبر أن اللجنة
الجامعة ليست محفلا للمناقشات والقاء البيانات العامة ، لأن ذلك من شأنه أن يحبط الآمال
المعقودة على تعزيز المفاوضات بين الشمال والجنوب .
ولا يمكن أن يحدث ذلك ما لم يكن هناك تفاهم بين الدول الغنية والدول الفقيرة يكون من
شأنه الوصول الى سهل لتحقيق التعاون الدولي من أجل إقامة علاقات أكثر تكافؤا بين جميع الأمم ،
وتخفيف التوتر الذي يعرض السلام للخطر .

لهذا السبب اعتقدت اكوادور بأن نقل الموارد الى الدول النامية بصورة حقيقية يجب أن يغطي كل الجوانب التي يمكن ، بطريقة أو بأخرى ، ان تمثل نقل الموارد المالية الأجنبية ، ليس فقط عن طريق المعونة الرسمية من أجل التنمية ولكن أيضا من أجل تنفيذ شروط أفضل للتجارة ، والقضاء على شروط التجارة المقيدة مثل التعريفات والأسواق المغلقة والنقل البحري وغيرها مما يمكن البلدان المنتجة للمواد الخام من أن تتمتع بشمار أعمالها دون التخفيض من القدرة الشرائية لصادراتها . ان دول العالم الثالث يجب عليها أيضا أن تشارك بطريقة مناسبة في اقامة نظام للسيولة النقدية وان الدول المصدرة لرأس المال يجب أن توفر الأموال للدول النامية بشروط مجزية ومناسبة . ان مقدرة المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي يجب أن تزداد أيضا من أجل مواجهة حاجات البلدان النامية طبقا لأولوياتها القومية .

انني أؤكد اعتقادي بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يدعم . وان وظائفه للتنسيق والارشاد السياسي يجب أن تكون مصحوبة بالتعاون الفعال من جانب كل البلدان طبقا للالتزام الوارد في الميثاق ومع مساهمة أكبر من جانب الدول الكبرى في كل الأعمال التي تتعلق بهذا الجهاز . هناك اختلال عميق في التوازن فيما يتعلق بالامكانيات الوطنية في مجال العلوم والتقنيات المعاصرة . وان مؤتمر فيينا الدولي الذي سوف يعقد في ١٩٧٩ بشأن هذا الموضوع يمثل فرصة لدراسة وتسوية المشاكل المتعلقة بنقل هذه المعارف والمعلومات بحيث تتمكن الدول النامية من أن تسلك الطرق السليمة والأكيدة نحو التقدم الحقيقي .

من بين أعظم الطرق السليمة لنقل هذه التقنية هي برامج الأمم المتحدة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ؛ ولا يمكن أن يكون هناك تأجيل آخر من أجل تعميق هذه الأهداف والزيادة الحقيقية في موارد برنامج الأمم المتحدة للتنمية . ان على الدول الغنية أن تبذل الجهود اللازمة لاحترام الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠.٨ في المائة من اجمالي دخلها الوطني حتى يتمكن برنامج الأمم المتحدة للتنمية من مساعدة الدول في مختلف مراحل النمو التي تمر بها . واذ ما قرر المساهمون الرئيسيون أن يساهموا بنفس المعدل الذي تساهم به بلدان اسكندنافيا فان هذه سوف تكون خطوة ايجابية هامة نحو العدالة في صالح العالم أجمع دون شك .

ان الجزء الكبير من انتاجنا الزراعي قد تحول بالتدريج الى انتاج زراعي صناعي ؛ وبهذه العطفية فان البلدان النامية يجب أن تحقق هدف ال ٢٥ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي في عام ٢٠٠٠ طبقا لاعلان وبرنامج العمل في ليمبا . وبهذه الطريقة سوف يصبح من الممكن أن نحدد من جديد في السنة القادمة استراتيجية التنمية بالنسبة لعقد ١٩٨٠ حتى نتمكن من تحقيق نسبة أفضل بين الموارد والاستهلاك من أجل صالح شعوب العالم الأقل نموا .

وهناك مسألة أخرى تتعلق بالعودة الى تدابير الحماية الجمركية على مستوى العالم ككل التي تبنتها الشعوب الصناعية التي بلغت مستوى لم يتحقق منذ سنوات عدة ، الأمر الذي أضرر بالالتزامات بتحرير التجارة كما وردت في عام ١٩٧٣ في اعلان طوكيو .

ان أحد العناصر الأساسية لتكوين النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو البرنامج المتكامل للسلع الأساسية الذي تمت الموافقة عليه في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في آيار/مايو ١٩٧٦ .

ان انعدام الارادة السياسية للدول المتقدمة جعل من المستحيل تماما التقدم بدرجاة مناسبة في المفاوضات وفي تكوين صندوق تمويل مشترك يعتبر الحجر الأساسي للبرنامج . لقد سعدت اكوادور باعلان استئناف المؤتمر التفارضي للصندوق المشترك وتؤكد موقفها الوارد في قرار الجمعية العامة ٩٣ (د - ع) سواء فيما يتعلق بالمفاوضات حول المنتجات الواردة في ذلك القرار أو في مجال طبيعة الاجراءات التي يجب الموافقة عليها بالنسبة لكل منتج .

ان اكوادور تؤكد ايمانها بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعبر عن ثقتها بأن كل هذه المبادئ والأهداف تساهم في التقدم النووي للمجتمع البشري ، ودعم السلم وحقوق الشعوب ودعم كرامة الانسان وسوف تؤيد بثقة جعل المجتمع الدولي الذي تبني عظمته بدرجة كبيرة على العدالة مع السلم والعدالة مع الحرية حقيقة واقعة .

السيد كوربا غاغو (البرتغال) (الكلمة بالبرتغالية) (سلم الوفد النص بالانكليزية) :
السيد الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أوجه لسعادتك ، السيد انداليسيو ليفانو ، أحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . اننا بأعظم السرور

نرى من يرأس الجمعية العامة ، ممثل بلد من امريكا اللاتينية ، صديقا للبرتغال ، نرتبط به —
 بالعديد من الروابط التاريخية والتقليدية العامة . اننا واثقون ، سيدي الرئيس ، بأن سعادتكـم
 سوف تضيفون الى هذه الاجتماعات التجربة القيمة لعمل مكرس للشؤون الدولية في التقاليد القانونية
 الغنية لأمريكا اللاتينية وبصفة خاصة تلك الخاصة بالدبلوماسية الكولومبية ، التي دعمت اخيرا بروح من
 الحب والحرية التي ميزت بطولة بوليفار .

اسمحوا لي أيضا أن أحيي سلفكم السيد لازار مويوسف الذي رأس بكفاءة كذلك أنشطة الدورة
 الأخيرة للجمعية العامة وتميز بقدراته السياسية والدبلوماسية العظيمة خلال العام كله .
 انني أرغب أيضا في أن أحيي الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم . وأنني
 أذكر اسلوبه المتميز والمتخصص الذي تابع به عملية تصفية الاستعمار البرتغالي وقدم بنفسه الروح جهوده
 الدؤوية من أجل السلم — — تلك الجهود التي تكشف عن التفاني والكفاءة والمزايا البشرية التي أبدتها
 في ممارسة أعمال منصبه الرفيع .

كذلك نود ان نزجي تحياتنا الاخوية الى جزر سليمان بمناسبة قبول عضويتها في الامم المتحدة هذا العام بما يزيد عدد اعضاء الامم المتحدة ويصل بالرقم الى ١٥٠ أى ما يقرب من ثلاثة أمثال عدد اعضاء هذه المنظمة عند نشأتها . وبهذا تكون الامم المتحدة قد اتخذت خطوة جديدة تجاه تحقيق واحد من أنبل أهدافها وهو العالمية . وحيث اشرت الى العالمية اعتقد أنه من المناسب في هذه المرحلة بحث موقف الامم المتحدة في العالم في بداية عملنا في هذه الجمعية .

وفي هذا الصدد أود أن أؤكد ان وفد بلادى يشارك المشاغل التي وردت في تقرير الامين العام : وبالتحديد الحاجة الى تعزيز مركز الامم المتحدة وزيادة فعالية انشطتها وتزويد المنظمة بالوسائل التي تمكنها من ممارسة نفوذ حاسم في مواقف النزاع التي يواجهها عالمنا .

كما يقول الامين العام في تقريره الذى كتب بالحزم والوضوح الذى عودنا عليهما وهما ثمار خبرته ومعرفته بالمشاكل ان الغرض الاساسي للامم المتحدة عند انشائها كان هو ضمان تحقيق العدالة والسلام بين الامم وبصفة خاصة حماية البلدان الصغيرة أو هؤلاء الذين حرموا من الوسائل الكافية للدفاع عن النفس . ويجب ان نعترف ان الامم المتحدة كانت دائما قادرة على الوفاء بهذه الوظيفة الاساسية أو ، ربما كان هذا اكثر اهمية ، ضمان وضع قراراتها موضع التنفيذ . ان هذا الوضع يؤثر على ثقة الدول الاعضاء بهذه المنظمة ومن ذلك يجب تصحيح هذا الوضع . ونحن نعتقد اعتقادا جازما بوجوب منح الامم المتحدة الوسائل اللازمة لتمكينها من ممارسة دورها كضامن للسلام فورا وبشكل دائم . وتؤيد البرتغال وبصفة خاصة جميع المبادرات الهادفة الى تعزيز قوات الامم المتحدة لحفظ السلام وبصفة خاصة انشاء قوة احتياطية تكون جاهزة ومتاحة للطوارئ . وعلى الرغم من أننا نعرف ان مهمة قوات الامم المتحدة لحفظ السلام كانت مهمة صعبة على مدى السنين فاننا لمقتنعون بأن مثل هذه العمليات من عمليات الامم المتحدة كانت هامة ولا تقدر بمال في العديد من الاوقات العصيبة للحياة الدولية .

ان جدول اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة يواجهنا بسلسلة من المشكلات ذات البعد الشامل في عالمنا المتكافل ، تلك المشكلات التي غالبا ما تهدد السلم والامن الدوليين . وباعتبارنا ممثلين لمجتمع الامم من واجبنا الا ندرج جهدا في سبيل دراسة وتحليل ومناقشة هذه المشاكل والعمل على حلها بما يتسق مع روح ونص الميثاق . ان هذه الارادة والعزم السياسيين يتفقان

وتقاليد الدبلوماسية البرتغالية . وعلى مر التاريخ ، وروية انسانية للحياة لقد مارسنا التحكيم والمصالحة والحوار والمفاوضات السلمية كأساليب من أجل تسوية المنازعات ونحن نعتقد ان الوقت قد حان للبحث عن كيان ، من خلال منظماتنا ، يمكن البرتغال من الاستمرار في هذا التقليد بأسلوب كفاء ومثمر لصالح المجتمع الدولي .

ان البرتغال وقد نبتت من الامم المتحدة قرابة ٢٥ سنة ، قد اكملت الآن عملية تصفية الاستعمار وقامت بتعزيز مؤسساتها الديمقراطية ولها اليوم الحق العادل والشرعي في أن تسهم في الحياة الدولية وأن تتعاون بصراحة وعلى كل المستويات مع اجهزة ووكالات الامم المتحدة . ونحن نعتقد ان التجارب الانسانية الطويلة التي مرت بها بلادى عبر تاريخها يمكن أن تكون رصيذا قيما من أجل تحسين التفاهم بين الشعوب المختلفة الاصل والثقافة والتي تشكل اليوم مجتمع الشعوب . وكذلك بليغ على ثراء هذه التجربة اسمحو لي أن اشير الى حقيقة انني استطيع ان اخاطب هذه الجمعية باللغة البرتغالية وهي اللغة التي ينطق بها ١٥٠ مليوناً تمثلهم هنا عدة دول مستقلة ، ومن هذه المنصة فاني ازجي اليهم اصدق واخلص تمنياتي الحارة والاخوية .

وعلى ضوء المثاليات التي ذكرتها لتوى فاننا ننظر الى الموقف الخطير في الشرق الاوسط ونرحب بجميع المبادرات التي اتخذت من أجل تحقيق السلام في هذا الجزء من العالم . ان هذه المبادرات والتي يجب ، في رأيي ، أن نسير قدما بالشجاعة السياسية والمعنوية اللازمة قـد جعلتنا نتفاءل حيث ان استمرار التوتر في تلك المنطقة قد يؤدي ببساطة الى نشوب حرب جديدة غير محسوبة العواقب بما قد يؤدي الى معاناة انسانية وتدمير مادي كبير . وعلى الرغم من العقبات والمصاعب التي ما نزال نحتاج الى التغلب عليها ، وعلى الرغم من الشكوك والمخاوف المفهومة فان اصداء ملامح السلام هذه يمكن ان نجد ها في الشعوب الاكثر تأثرا بمشاكل المنطقة كما ان هذا يؤدي بنا الى التنبؤ بإمكانية التوصل الى حل اكثر عدلا بالنسبة للشعوب والقيم والمصالح المعرضة للخطر . اننا نؤيد التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظماتنا فيما يتعلق بهذا الموضوع . وحيث انه تربطنا روابط ثقافية وتاريخية هامة مع مختلف شعوب الشرق الاوسط فاننا بعظيم الاهتمام نتابع جميع الخطوات المتخذة نحو ايجاد تسوية قد تضمن لجميع دول المنطقة الحق في العيش في سلام يحدو و آمنة ومعترف بها .

وبالنسبة لينا ، فانه يجب أن يحترم هذا الحل حقوق الشعب الفلسطيني ، وأن يؤكد تحقيق آماله وتطلعاته المشروعة . ويجب علينا ألا ننسى أن الفلسطينيين - في ديارهم - هم الضحايا الحقيقيون لهذا الصراع الذي استمر لمدة ٣٠ عاما . ولكن هناك نقطة واحدة يجب أن تكون واضحة ، وهي انه لن يكون هناك حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط - لأن السلام يعني الاعتراف المتبادل بالدول والاحترام المتبادل لحدودها - طالما بقيت الأراضي محتلة بالقوة . وبمجرد الوصول الى تحقيق السلم ، بكل ما يتضمنه من ضمانات ، فان الطبيعة غير المشروعة وغير الضرورية للاحتلال سوف تصبح واضحة للجميع .

ورغم ذلك ، فانه بالارادة السياسية الحقيقية الأكيدة من قبل جميع الحكومات والشعوب المعنية ومشاركتها الفعالة سوف تجعل من الممكن تنفيذ وتحقيق حل سلمي وعادل ودائم للنزاع . اننا سوف نكون سعداء اذا اعتقدنا اننا نمضي قدما في الطريق الى مثل هذا الحل ، الحل الذي يمكن أن يحقق السلام لشعوب الشرق الأوسط في المستقبل غير البعيد . وبذلك نتوج بالنجاح المجهودات الدؤوبة التي بذلت والتي لاتزال تبذل ، والتي انتهت بالمبادرة الشجاعة والنهيلة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية بدعوته الى قمة كامب ديفيد . ورغم أنها كانت قمة محدودة ، فان جميع الخطوات التي اتخذت لانهاء خطر المواجهة العنيفة خلال تلك المدة لاتزال في حاجة الى الوصول الى حلول محددة تستحق تأييدنا .

دعونا لا نتوقع معجزات من تلك الخطوات ، لأنها سوف تكون معجزة حقيقية اذا كان من الممكن باجتماع لعدة أيام أن نجد حلا محمدا لمشكلة أصبحت خلال ٣٠ عاما ، أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة . وفي منطقة توجد بها مصالح قومية كثيرة - تتباين كثيرا ان لم تكن متعارضة - وأيديولوجيات متقابلة أو متنازعة ، وحيث نجد مصالح حيوية للمجتمع العالمي بأسره ، وحيث نجد أن جميع المسائل التي نناقشها قد أصبحت مشاكل عاطفية تجعل من المستحيل ايجاد وسيلة رشيدة لحلها ، فانه في مثل هذه المنطقة يمكننا فقط أن نتوقع أن يكون الطريق الى السلام طويلا ومتعرجا ومليئا بالعقبات . ولذا فاننا نرحب بالخطوات التي تستهدف السلام ، ولكننا لا نبالغ فيها ، ولا ننسى المخاطر الناجمة عنها . فنتائجها - مهما كانت مشجعة - لن تؤدي في وقت قريب الى التسوية الشاملة المطلوبة في الشرق الأوسط طبقا لروح ونصوص القوارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذه المسألة .

وينفس الروح فقد تابعنا التطورات بالنسبة الى الوضع في افريقيا ، ولكن بمزيد من القلق ، نظرا للروابط الثقافية والتاريخية التي تربطنا بهذه القارة ، والتي لا يمكننا أن نتخلى عنها . ونحن نعمل ذلك دون أي هدف سوى تأييد النضال ضد الاستعمار والعنصرية في أبشع أشكالهما .

ولقد كنا نرى دائما انه خلال المناقشة المفتوحة للأراء والمشاكل بين الافريقيين ، فانه من الممكن ايجاد حلول دائمة لمشاكل القارة . وللمرة الأولى ، بعد تصفية الاستعمار وعودة الديمقراطية الى بلدى ، فقد دعينا هذا العام الى حضور مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في الخرطوم ، حيث حظينا بحفاوة كبيرة من جانب حكومة السودان . وفي الواقع ، فاننا نشعر بسرور كبير لأننا شددنا حوارا بناء ومفيدا . وهو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تجمع رجالا ، وجهها لوجه ، من مختلف الثقافات والخلفيات . ولكنهم رجال متحدون في الدفاع عن قضية عادلة ومشروعة يؤمنون بها ، يمكن أن تدعم هيبة افريقيا وشعوبها وتقاليدها وحيويتها وثورتها ومستقبلها .

اننا نؤمن بهذا المستقبل المحتمل وتصميم شعوب افريقيا وحكوماتها على تحديد مصيرها القومي ، من خلال ممارستها لكامل سيادتها التي دفعت ثمننا غاليا للحصول عليها . ولذلك فاننا نشعر بقلق متزايد ان نرى افريقيا يمكن أن تصبح مرة أخرى ساحة للصدام بين كتل القوى الكبرى ، الخارجة عن واقع ومصالح افريقيا . ولذلك ، فاننا نعبر عن أملنا القوي في استقرار الحكومات الافريقية المدعومة من قبل شعوبها خلال الكفاح الطويل من أجل الاستقلال وتحديد هويتها الوطنية .

اننا نتابع المشكلات التي تعتبر مصدر قلق لغالبية البلدان الافريقية باحترام شديد لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ولكن لا يمكن الا أن ننظر بعين القلق العميق الى الأوضاع التي تؤدي - من الناحية النظرية أو العملية - الى نشر التمييز العنصري أو أشكال أخرى من الاضطهاد ، التي تنكر انكارا تاما حقوق الانسان الأساسية . ولا يمكن لأية حجة تاريخية أن تؤدي الى تأخير الحلول التي يتطلبها ضمير المجتمع الدولي وكرامة الانسان .

وهكذا الشأن ، بالنسبة الى جنوب افريقيا ، فاننا نعبر عن أملنا في أنه يمكن الوصول الى حلول سريعة من خلال هذه المنظمة أو الأجهزة التي أنشأتها للمشكلات التالية التي لا يمكن للبشرية أن تقبلها وهي : الفصل العنصري وهو أبشع أنواع العنصرية ، الظلم وعدم العدالة ، استغلال ناميبيا مع الاحترام الكامل لوحدة أراضيها وسلامتها ، استقلال نحن على وشك تحقيقه بفضل المساعي

الحميدة للدول الخمس الغربية الأعضاء* في مجلس الأمن ، والتي نود الاشادة باصرارها ، ولكنه استقلال للأسف ، لا يزال حتى اليوم مجرد وعد معرض لمخاطر الفشل . وأخيرا ، المأساة في زيمبابوي ، حيث انه رغم جميع الجهود المبذولة ، لم نتمكن بعد من الوصول الى صيغة ترضع هذا لحرب بين اخوة لها نتائج خطيرة ، ليس فقط على شعب زيمبابوي ، ولكن أيضا بالنسبة للبلدان المجاورة .

وعلى قمة المشكلات التي تشغلنا بشكل مباشر ، لا يفوتنا ان نذكر قضية تيمور الشرقية ، حيث اننا نرى ان الامم المتحدة لا بد لها ان تعزز احترام قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة التي تهدف الى السماح لسكان المنطقة بممارسة حقهم المشروع في تقرير مصيرهم . ان مختلف القرارات ذات الصلة الخاصة بحق تقرير الشعوب لمصيرها ، والتي تم اعتمادها هنا وفقا للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) كانت اساسا لعملية تصفية الاستعمار ، وقد نفذت بلادى احكام هذه القرارات منذ نيسان / ابريل ١٩٧٤ . ان التطورات فيما يتعلق باحداث تيمور الشرقية ، لم تسمح لشعبها ان يمارس حقه هذا . ولذلك فاننا نناشد جميع الذين بإمكانهم ان يتدخلوا في هذه المسألة ان يقوموا بذلك لكي يتمكن سكان اقليم تيمور الشرقية من التعبير بحرية عن تطلعاتهم بالنسبة الى المستقبل .

وعلى مستوى آخر ، فاننا نود ان نضم صوتنا الى الآخرين هنا ، وفي اجهزة اخرى تابعة للامم المتحدة ، وفي وكالاتها المتخصصة ، ممن تساءلوا كيف اننا في عالم يشهد تطورا تكنولوجيا وعلميا عظيما ، نرى ان هنالك حالات فقر واجحاف لا تزال قائمة في بعض مناطق العالم . ولذلك فاننا نؤيد جميع المبادرات الهادفة الى تطوير نظام اقتصادى دولي جديد . ولكننا لا نستطيع ان نخفي خيبة املنا بالنسبة الى التقدم القليل الذى تم احرازه حتى الآن ، في سبيل تحقيق هذا الهدف . ان الصعوبة التي تجابهنا ، لا بد لنا ان نواجهها بشجاعة وبوضوح ، ولا بد من ان نجد الحلول الملائمة لها .

ورغم الارادة الصادقة لمقدمي ومؤيدي القرارات والمبادرات ، ورغم خطورة المشاكل المطروحة ، فاننا لن نتمكن من تحقيق اى شيء على صعيد الواقع ، دون ايجاد حركة تضامن سياسي واسع وشامل ، حركة تعترف بتطلعات اكثر البلدان حرمانا ، وبالنزاهة مراكز اصدار القرارات الرئيسية ، وذات قوة الحسم ، بأن تأخذ هذه التطلعات في اعتبارها .

وفي هذا الاطار ، فان البرتغال تعلق اهمية كبيرة على استمرار حوار الشمال والجنوب . واننا لننظر بقلق الى المأزق الذى وصلت اليه اللجنة الجامعة بسبب القرار ٣٢ / ١٧٤ ، ونأمل ان تتجاوز هذا المأزق خلال هذه الدورة ، وبالتالي الاسراع في العملية التي ستضمن - من خلال انشاء النظام الاقتصادى العالمى الجديد اللازم - تحقيق نمو اقتصادى اكثر توازنا تشارك في جنبي ثماره

الامم الفقيرة والفنية في المجتمع الدولي على قدم المساواة . وفي نفس الاطار ، فان البرتغال تحيي الجهود التي بذلت خلال عدة اعوام من قبل مؤتمر قانون البحار . ان عقد هذا المؤتمر يعتبر من المبادرات التاريخية للامم المتحدة ، وان هذه الجهود لتبذل من اجل الوصول الى حلول متوازنة وعادلة فيما يتعلق بالحفاظ على ثروات البحار واستغلالها لمصلحة البشرية .

وفي نواحي اخرى ، فان الامم المتحدة لها دور آخر لا بد من ان تلعبه ، واني اشير هنا الى نزع السلاح وحقوق الانسان . ان البرتغال تؤيد تأييدا تاما نزع السلاح العام والكامل ، وهذا مبدأ وارد في دستورها . ولهذا السبب ، فانه يسعدنا ان نشهد الخطوة التي اتخذت خلال الدورة العاشرة الاستثنائية للامم المتحدة . ان مجرد عقد تلك الدورة له مغزى بالنسبة الى الامم المتحدة ، لان هناك مفاوضات اهم سوف تترتب على ذلك . ورغم اننا لا نعتبر الانجازات التي تمت انجازات رائعة وباهرة ، ولكننا نقول انها جيدة ، وقد أدت الى انشاء جهاز ملائم سيعمل وفقا لاستراتيجية هادفة لنزع السلاح ، واردة في الاعلان الذي تم اعتماده في تلك الدورة الاستثنائية . وبالنسبة الى المبادئ والاولويات ، فقد تم تحديدها في تلك الدورة ، ولقد تمت صياغة وثيقة ترشدنا في هذا المجال ، كما تم التعبير عن مختلف الآراء ، مما أدى الى بعض القرارات والاقتراحات التي لا بد لنا من أن ندرسها هنا . وبالإضافة الى ذلك فان هنالك برنامج عمل . ان كل هذه الجهود لا بد ان تحظى بدعمنا وتأييدنا ، وذلك بالنظر الى خطر الحرب النووية التي يمكن ان تؤدى اليها اية ازمة ، وكذلك بالنظر الى التخلف الذي تعاني منه مناطق واسعة في العالم ، وعجم الموارد المالية والفنية التي تمتصها صناعة وتجارة الاسلحة .

اننا في هذا العام نحتفل بالذكرى الثلاثين لاعلان حقوق الانسان ، وان نشاط الامم المتحدة في هذا المجال ، سوف تسلط عليه الاضواء بشكل خاص . وبالنظر الى اهمية هذه الذكرى بالنسبة اليها ، وحيث ان البرتغال قد انتخبت هذا العام ، ولاول مرة ، في لجنة حقوق الانسان ، فاني سأكرس بضع دقائق للحديث عن هذا الموضوع ، وبشكل خاص لجانبين لهما اهمية خاصة من وجهة نظري : التناقض المحتمل بين ضرورة حماية حقوق الانسان في جميع البلاد وبين الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وفي نفس الوقت ، الاهمية النسبية لمختلف نغيات حقوق الانسان .

أما بالنسبة الى المشكلة الاولى ، فاني اعتقد اننا نستطيع الموافقة على المعطيات او المبادئ الاساسية التالية : اولا ، ان موضوع حقوق الانسان هو موضوع اتفاقيات ومعاهدات دولية ومن بينها ميثاق الامم المتحدة ذاته ، وبالتالي لا يمكن ان نقول بأن حماية هذه الحقوق امر يعود الى التشريعات الداخلية لكل بلد على حدة .

ثانياً، ان حدود القانون الدولي ، وكذا حدود الحقوق التي تضمنها التشريعات الداخلية فيما يتعلق بحقوق الانسان ، لا تتطابق بالضرورة . وليس من المدهش ان نرى ان التشريعات الداخلية لبعض الدول ذات مجال تطبيق اوسع ، وتتضمن اجهزة اكثر فاعلية من اجل حماية حقوق الانسان . وبالتالي فليس كل ما يمكن حمايته من قبل قانون وطني ، يدخل في اطار ولاية القانون الدولي ، ولكن هذه الولاية موجودة ، وهناك مجال تطبيق محدد لها في القانون الدولي ، وكذا وسائل التطبيق الخاصة بها .

ثالثا ، ان الموقف الراهن الخاص بحقوق الانسان في مختلف البلدان يتضمن بعض المسائل وبعض النواحي التي بالرغم من ان لها علاقة بممارسة هذه الحقوق الا انها في الحقيقة مسائل ذات طابع داخلي في اطار التشريعات الخاصة بكل دولة . واننا نعتبر ان دراسة النواحي الدولية المتعلقة بحقوق الانسان لا يجب أن تشكل حجة من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ولكننا نفهم أيضا ان منع التدخل لا يجب أن يحرق دراسة هذه الحقوق وتطبيقها .

ووفقا لهذه النقاط ، فان البرتغال لا تعتبر انه من صحيح القول بان مناقشة الاوضاع الحالية القائمة في بعض الدول في مجال حقوق الانسان يشكل بالضرورة تدخلا في الشؤون الداخلية لتلك البلدان . ومن ناحية أخرى ، فاننا نعي تماما مخاطر التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول وداخل حدودها . وانا تجاوزنا هذه الحدود لمرّة ، فاننا بالفعل نكون في طور التدخل في الشؤون الداخلية وهذا ما يحدث فعلا في بعض الظروف ؛ ونحن نعي تماما خطورة ذلك من الناحية السياسية . ومن ناحيتنا ، فاننا ننوي ان نحترم احتراماً تاماً حدود ومجال تطبيق القانون الدولي في هذه الأمور ؛ واننا لن نلعب بمسألة حقوق الانسان كوسيلة لأهداف وغايات أخرى .

ناحية أخرى ، كثيرا ما تثير الجدول عندما نتناول موضوع حقوق الانسان ، هي وجود تسلسل في مختلف تصنيفات ومعايير حقوق الانسان هذه . وعندما نستمع الى هذه المناقشات ، فاننا نعتقد ان هناك تنافسا بين حقوق الانسان المدنية والسياسية ، من ناحية ، وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى .

وبالنسبة لنا ، فاننا نعتبر ان هذه المشكلة زائفة ، لاننا نعتقد ان ما هو أساسي هو الحماية لكل من هذه الحقوق . ان الاوضاع التاريخية قد تجعل البعض حساسا بالنسبة لنوع معين أو فئة معينة من حقوق الانسان . فالظروف الاجتماعية والسياسية يمكن أن تظهر أن هناك بعض الحقوق التي تمس أكثر من غيرها ، وبالتالي فهي بحاجة الى مزيد من الحماية . ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية في لحظة معينة يمكن ان تتطلب تركيزا أكبر على فئة من حقوق الانسان ، لاننا حينما نضمن هذه الفئة يمكن للشعوب أن تؤمن بالتزام الآخرين بحقوقها .

لكن ليس هناك ما يسمى بحقوق انسان من الدرجة الاولى ، وحقوق انسان من الدرجة الثانية . ولا توجد قوانين كتلك التي حمايتها غير الكافية تبرر أو تجعل من المشروع عدم الاعتراف بحقوق الآخرين . وأخيرا ، لا توجد قوانين كتلك التي أهميتها التاريخية تبرر النسيان الحقوق الأخرى ذات القيمة الانسانية المساوية .

ان المشكلة ليست مشكلة هرمية الحقوق ، لكن الامر يتعلق بمحاولة تأكيد حماية أوسع وأكثر فاعلية لكافة حقوق الانسان . ونحن لانزال نأمل في أن يستمر التقدم في المجتمع الانساني لتوسيع مجال حقوق الانسان ، من أجل اقامة وتطبيق مفاهيم لاتزال حتى اليوم مجرد آمال يضعفها عدم تكامل المجتمع .

لابد لنا ان نبدأ بتطبيق ذلك على الصعيد الداخلي في كل بلد من بلداننا ؛ وانني أعلن ان البرتغال ، وفقا لدستورها وقوانينها وتشريعاتها وممارساتها اليومية لا يمكن ان تتهم بانها لاتمارس ما تنادى به . ولتحقيق التضامن بين شعوب العالم في كل مكان لابد لنا أيضا أن نقدم تعاوننا الكامل للهيئات الدولية من أجل التدعيم العالمي لحقوق الانسان . وان الوسائل التي تسمح لنا بالقيام بذلك في أية حالة من الحالات المطروحة على الصعيدين الوطني والدولي ستختلف وفقا للحالات ولكن الاهداف هي ذاتها كما يجب أن يكون تصميمنا عليها .

وفي التعبير مرة أخرى عن رغبة بلادي في مواصلة تدعيم تعاونها مع الأمم المتحدة ، فانني أود أن أؤكد مرة أخرى ، وبإيجاز شديد ، على ما أعلنه في هذا المحفل منذ أن حكمت بلادي مرة أخرى عن طريق مؤسسات ديمقراطية .

لقد تحملنا بوضوح وسوف نستمر في تحمل مسؤولياتنا كأمة أوروبية تضعها روابطها التاريخية العظيمة مع مجموعة الدول الاخرى المماثلة ، التي انضمت معها الى منظمات اقتصادية واجتماعية تخدم شعوبها أفضل خدمة .

بالرغم من اننا أوروبيون وكنتيجة لروح المخاطرة العلمية التي أصبحت من السمات المميزة الملحوظة للحياة الاوروبية فقد قادنا المصير التاريخي الى أن نتواجد بصورة دائمة في قارات أخرى -

والآن ان عدنا الى أوروبا فاننا نحس باننا تركنا في العالم - في أمريكا وافريقيا وآسيا روابط ثقافية - تفرض علينا التزامات - الأمر الذي لا يمكن أن - تجعلنا غير مباليين . ولقد اتبعت لنا الفرص لان نعيش سويا في انسجام نحب أن نحققه بالكامل .

اننا سوف نبذل قصارى الجهد ، من خلال مشاركتنا في الحياة الدولية ، وبصفة خاصة ، في الأمم المتحدة واجهزتها المتخصصة ، لكي نتحمل عبئنا ومسؤولياتنا المعقدة التي نرحب بها ونحن سعداء ، ولنقدم مساهمتنا من أجل تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب والحفاظ على السلم .

السيد هوانخ (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، اود ان ابدأ كلمتي

بأن اتقدم اليكم بتهانئي لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، وأود ايضا ان اغتم هذه الفرصة لكي اتقدم بالتهنئة الحارة الى جزر سليمان على قبولها عضوا في الأمم المتحدة واتمنى لها كل النجاح في السير مستقلة على طريق التقدم .

منذ الدورة الثانية والثلاثين للأمم المتحدة في العام الماضي ، فان تطورات جديدة وتغيرات قد حدثت في الموقف الدولي . ان النضال الذي تخوضه شعوب مختلف البلدان من أجل احراز الاستقلال الوطني والدفاع عنه وضمان السلام والأمن الدوليين والتصدي للامبريالية والاستعمار والهيمنة ، قد انطلق انطلاقا جديدة وسجل انتصارات باهرة . وفي هذا النضال فان بلدان وشعوب العالم الثالث قد لعبت الدور الاكبر كما ان بعض البلدان الاسيوية والافريقية وشعوبها قد نجحت في الدفاع عن استقلالها الوطني ووحدة اراضيها بصد غزوات مسلحة اعدتها قوة عظمى ، واحبطت بذلك مؤامراتها للتدمير والتخريب . كما ان البلدان الافريقية رفعت صوتها معارضة التدخل الأجنبي في الشؤون الافريقية وان نضال شعب الجنوب الافريقي ضد العنصرية ومن أجل التحرر الوطني ، قد ازداد عمقا . وان الشعوب في البلدان العربية وفلسطين قد قاومت باصرار وعناد ضد الصهيونية الاسرائيلية والمنافسة بين الدولتين العظميين في الشرق الأوسط . كما ان بلدان امريكا اللاتينية قد حققت انتصارات مهمة في الحفاظ على استقلالها وسيادتها وقامت بتنمية اقتصادها القومي وتعزيز التعاون الاقليمي . وكذلك فان حركة عدم الانحياز قد صمدت امام ضغط الدولتين العظميين وواصلت اتجاهها الاساسي ، وقد اصبحت اليوم قوة هامة في النضال الحالي لشعوب العالم ضد الامبريالية والاستعمار والهيمنة . وهناك اتجاه واضح متزايد ، بين دول اوربا الغربية وبلدان العالم الثاني الاخرى ، نحو دعم وحدتها وتوسيع التعاون فيما بينها ومقاومة تدخل الدولتين العظميين وسيطرتهما وكل هذه علامات على ان الموقف الدولي قد استمر في التطور في اتجاه مناسب لشعوب العالم .

ومع ذلك فانه يتعين علينا الا يغرب عن بالنا انه كانت هناك اضطرابات كثيرة في الموقف الدولي ، وان السلام العالمي والأمن الدولي قد تعرضا لتهديدات خطيرة . ان الدولتين العظميين قد كثفتا من نضالهما من أجل الهيمنة على العالم ، فاحدهما تسعى جاهدة للسيطرة على مصالحها ، والاخرى تحاول جادة توسيع مجال نفوذها . ومن الناحية الاستراتيجية

فان اورويما تمثل بؤرة التنافس بينهما حيث يقف كل من الطرفين متربصا في مواجهة الطرف الآخر كما كان الحال من قبل . وبغية تطوير اورويما ، فان الاشتراكية الامبريالية قد بدأت عدوانها وتوسعها في افريقيا والشرق الاوسط ومنطقة الخليج من أجل الاستيلاء على المواقع والموارد ذات الأهمية الاستراتيجية ، وفي محاولة للسيطرة على خطوط المواصلات ، مما يشكل عنصرا مهما في استراتيجية السيطرة على العالم . ومن أجل تعزيز موقفها في محاولة السيطرة على منطقة الباسفيك الاسيوية ، بدأت في توسعها وتدخلها وخلقت بذلك الاحتكاكات والنزاعات وبذلك شكلت تهديدا مباشرا لأمن البلدان المعنية . وفي هذه الفترة ، فان الملامح البارزة للتكتيكات التي استخدمتها الدولتين العظميان في عدوانها كانت كما يلي : استخدام العملاء بصورة صارخة ومتزايدة ، واستخدام المرتزقة المنظمين ، واثارة الافارقة ضد الافارقة والاسيويين ضد الاسيويين واستغلالهم في استخراج ثمار " القسطل " من النار . ولم تتورع عن استخدام الارهابيين في اعمال القتل والقيام بعمليات تخريبية مثيرة واحداث الاضطرابات والتخريب . ان الانشطة المحمومة العدوانية والتوسعية التي تقوم بها الاشتراكية الامبريالية اصبحت تشكل اتجاها جديدا على المسرح الدولي وهو امر يدعو الى الانتباه ، وهذا يثبت من جديد ان الاشتراكية الامبريالية هي اكثر الدولتين العظميين عدوانا ومغامرة ، واصبحت تشكل اكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين .

وكنتيجة للمنافسة المكثفة بين الدولتين العظميين والاسراع بالاستراتيجية الدولية التي الانتشار من قبل الاشتراكية الامبريالية فقد اندلعت حروب محلية كثيرة كما ان خطر حدوث حرب عالمية كبيرة قد ازداد الان ، وان تأخير اندلاع حرب عالمية والحفاظ على السلام الدولي قد اصبح مهمة عاجلة بالنسبة لشعوب جميع البلدان .

وخلال العام الماضي ، فان شعوب العالم امام خطر اندلاع مثل هذه الحرب قد ادركت مدى الخطورة الواقعة عليها وناضلت في جميع المجالات . ان كثيرا من البلدان قد عززت من قدرتها الدفاعية حتى تحافظ على استقلالها وامنها . وان شعوب العالم ترفع صوتها بقوة من اجل اذانة الدولتين العظميين وما تقومان به من التوسع في الأسلحة والاعداد للحرب ، وطالبت بوقف سباق التسلح وقد نبه عدد متزايد من الشخصيات البارزة الى اليقظة من خطر الحرب . وكل ذلك له معنى ايجابي بالنسبة الى الحفاظ على السلام وتأخير الحرب .

ان الدولتين العظميين ، تعملان على نشر اوهام السلام لحداد شعوب العالم اخفـــــاء لخططها بالنسبة الى الحرب . ان الاشتراكيين الامبرياليين يزعمون ان " الانفراج قد اصبح سمـــــة سائدة " في المناخ السياسي الدولي ، واذ كان الامر كذلك فلماذا ينفقون مبالغ هائلة كل عام على سباق التسلح ؟ ولماذا يسعون جاهدين للوصول الى اقامة سباق من الاسلحة النووية بـــــعد ان حققوا تفوقا في الاسلحة التقليدية ؟ ومن الواضح ان الاشتراكيين الامبرياليين يسعون الى تحقيق اهداف ابعـد حينما ينشرون شعورا زائفا بالانفراج .

انه يجب علينا ان نتبع الطريق الصحيح لتحقيق السلام الدولي والحفاظ عليه وابعاد خطر نشوب الحرب . والطريق الذي ننادى به هو : أولا ، انه من الضروري ان نقول للشعوب بصراحة عن الخطر المتزايد للحرب ، حتى تزيد من يقظتها وتستعد لمقاومة المعتدى . ثانيا ينبغي ان نبذل الجهود لدعم النضال ضد مثيرى الحرب واحباط مخططاتهم العدوانية والتوسعية . وثالثا ، هناك ثمة ضرورة للاستمرار في مكافحة سياسة التهذبة التي تتمثل في تقديم الحلول الوسط والتتـــــازلات للمعتدى ، لأن هذه السياسة بالغة الضرر وسوف تزيد من خطر الحرب . وقد عملت الصين وفقا لهذه المبادئ الثلاثة وسوف تستمر في العمل في نفس الاتجاه مستقبلا .

ان الدولتين العظميين قويتان في ظاهرهما ولكنهما ضعيفتان في الواقع من داخلهما وكلما زادتتا من عدوانهما كلما زادت المقاومة التي تواجههما من شعوب مختلف البلدان . وفي خلال السنة الماضية ، فان الاشتراكية الامبريالية قد بدأت في عدوانها وتوسعها ، وكان ذلك درسا سلبيـــــا لشعوب مختلف البلدان التي عقدت العزم على المكافحة ضدها وقد ادى ذلك الى تضامن اكثر وتوسيع الجبهة المتحدة في مواجهة الهيمنة الدولية ، وهذا هو منطـق التاريخ . ان قوة الشعوب عظيمـــــة وطالما ان شعوب العالم سوف تتحد وتخوض نضالا ضد مخططات الحرب التي تدبرها الدولتـــــان العظيمان ، فسوف تحبط مخططاتهما الحربية دون شك ، وتأخر الحرب العالمية .

ان التنافس بين القوى الاعظم لا يهدد السلم العالمي فحسب ، ولكنه يعد تهديدا مباشرا لاستقلال وأمن مختلف البلدان . وبالتالي فان صيانة الاستقلال الوطني وسيادة الدول اصبحت تشكل مهمة عاجلة بالنسبة الى شعوب العالم ، دافعا عن استقلالها الوطني وسيادتها .

والآن فان نضال شعوب العالم الثالث من أجل صون الاستقلال الوطني يواجه موقفا معقدا جديدا . ويدافع من طموحها العدواني والتوسعي ، فان الاشتراكية الامبريالية تحاول خداع الناس برفع لافتة " بانها الحليف الطبيعي للبلدان النامية " وانها " تؤيد حركات التحرر الوطني " .

كما أنها تحاول من ناحية أخرى إثارة الشقاق بين دول العالم الثالث ؛ واليوم حينما تصف دولاً
 ودولة بأنها "تقدمية" فإنها تصفها في الغد بأنها "رجعية" وقد تقف مع دول اليوم ثم تقف ضدها
 في الغد . ان شعوب العالم الثالث أصبحت تدرك أن الوحدة في المعركة هي العنصر الأساسي
 في الحفاظ على الاستقلال الوطني . وخلال العام الماضي ، أدركت هذه البلدان الموقف السائد
 وعملت على توفير الوفاق حول النقاط الأساسية وتركت جانباً الخلافات حول النقاط الطفيفة المختلف
 عليها ، كذلك فإنها قاومت الشقاق والتدخل الأجنبي وأصررت على المضي على طريق الوحدة ومقاومة
 الهيمنة . وفي المؤتمر الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، ومؤتمر وزراء
 الخارجية لدول عدم الانحياز الذي عقد في تموز/يوليه الماضي فإن هذه الدول صمدت في وجه
 التدخلات وتخريب القوتين الأعظم . ان مؤتمر قمة الخرطوم قد أدان بقوة "أى تدخل أجنبي في
 الشؤون الداخلية للقارة الأفريقية" وقرر أن يبرز التعاون بين البلدان الأفريقية والعربية وأكد على
 ضرورة تسوية الخلافات فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بالطرق السلمية ، وتوثيق
 وحدتها وتعاونها الاقتصادي . ان مؤتمر بلغراد قد أحبط مؤامرات القوتين الأعظم الرامية إلى
 تقسيم حركة عدم الانحياز وحافظ على تلاحم هذه الحركة . وأكد مرة أخرى وحافظ على طابع ومبادئ
 حركة عدم الانحياز كما أكد بقوة تصديه "لكل أنواع السيطرة الأجنبية والهيمنة" وسار في اتجاهه
 ضد الامبريالية وضد الاستعمار وضد الهيمنة . ان هذين المؤتمرين يقدمان الدليل القوي على
 حيوية حركة عدم الانحياز وحركة منظمة الوحدة الأفريقية اللتين تقومان بدور كبير في الحركة الدولية ،
 كما يشكلان علامة هامة على التنمية العميقة التي سار على طريقها النضال التضامني لشعوب العالم
 ضد الهيمنة .

ان الأخطار التي تهدد العالم تحفز بلدان العالم الثالث إلى أن تعلق أكبر قدر من
 الأهمية على الدفاع عن استقلالها الوطني . وأمام التهديد العسكري لهاتين القوتين الأعظم
 ومناورتهما التي ترمي إلى خلق الانقسام فإن بلدان أوروبا الغربية وبعض بلدان العالم الثاني قد
 عززت بصورة أكبر دافعها ونسقت علاقاتها المشتركة ووثقت وحدتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية .
 ان ذلك لا يتمشى مع مصالح هذه البلدان فحسب ولكن مع مصالح كافة بلدان العالم أيضا .

السيد الرئيس ، ان الموقف في الشرق الأوسط يستدعي اهتماما جديا من قبلنا . فحتى اليوم نجد أن الصهيونية الاسرائيلية ترفض باصرار الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة ، كما ترفض الاعتراف بالحقوق الوطنية والقومية لشعب فلسطين ، وما زالت تخضع شعوب البلدان العربية والشعب الفلسطيني لتهديدات حرب جديدة . واذا كانت الصهيونية الاسرائيلية تبدي مثل هذا الصلف والوقاحة فان ذلك يرتبط تمام الارتباط بدعم وتشجيع القوتين الأعظم : قوة تتماهى في موقفها المساند لاسرائيل وقوة أخرى تبذل كل الجهود حتى يظل الشرق الأوسط متورطا في موقف اللاسلم واللاحرب . وفي الوقت نفسه تشيع الكراهية والشقاق بين البلدان العربية من أجل تقويض وحدتها واضعاف قوتها القتالية وبالتالي تصطاد في الماء العكر .

ان حكومة وشعب الصين مازالا يعتقدان كما كان دائما بأن شعوب البلدان العربية والشعب الفلسطيني هي الضحايا المباشرة للتنافس القائم بين القوتين الأعظم وكذلك للعهد وان والتوسع الاسرائيلي . ان أى حل لمشكلة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق الا اذا أدى الى استعادة البلدان العربية لأراضيها المحتلة ، والى استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية ؛ وعلى هذا النحو فقط ، يمكن للسلام أن يعود الى الشرق الأوسط . ان نضال البلدان والشعوب العربية ضد الصهيونية الاسرائيلية نضال عادل تماما ، وهو يرتبط تمام الارتباط بالمعركة ضد الهيمنة . ان حكومة وشعب الصين يقدمان تأييدهما لنضال شعوب البلدان العربية والشعب الفلسطيني من أجل استرداد الأراضي المحتلة ومن أجل استرداد الحقوق الوطنية لفلسطين . وهما يتصديان بقوة لتنافس القوتين الأعظم في الشرق الأوسط وانتهاكهما لحقوق الشعوب العربية . اننا ندين بقوة سياسة العدوان والتوسع التي تنتهجها الصهيونية الاسرائيلية . ولا نعترف باسرائيل ولا نقيم أية علاقات معها . ونرجو من أعماق القلوب أن تتمكن البلدان العربية وفلسطين بفضل مشاوراتها المستمرة من القضاء على خلافاتها وتعزيز وحدتها ؛ وسوف تتجاوز بالتدريج الصعوبات في مسيرتها الى الامام وسوف تحرز في النهاية الانتصار الأعظم في نضالها ضد العدوان . ان افريقيا الجنوبية ما تزال حتى اليوم أكبر منطقة استعمارية في العالم ؛ وان الأنظمة الاستعمارية في جنوب افريقيا وروديسيا التي تظاهرها الامبريالية مازالت تنتهج سياسة استعمارية عنصرية ؛ ومن غير المقبول أن يستمر هذا الوضع على مثل هذا النحو . ولا بد من تغييره تغييرا

جنديا . وتحت الضربات القاصمة التي وجهها النضال المسلح الذي تخوضه شعوب زمبابوى وناميبيا فان الأنظمة العنصرية أصبحت اليوم خائرة القوى ولكنها تقا تل في بيأس ، وتحاول أن ترجع اللى الألاعيب السياسية مثل اعترافها " بالحل الداخلي " ، وهي تغزودون توقف البلدان الافريقيـة المجاورة في محاولة للابقاء على سيطرتها الرجعية . اما بالنسبة للقوتين الأعظم فانهما لا تتخليان عن التنافس في هذه المنطقة ولا سيما تلك القوة العظمى التي وصلت مؤخرا الى القارة والتي تحاول أن تتسلل وتتوسع فيها . اننا نرى دائما أن كافة البلدان المحبة للعدالة ينبغي أن تؤيد النضال التحررى لشعوب زمبابوى وناميبيا وآزانيا . ان زمبابوى وناميبيا ينبغي أن يحصلا على الاستقلال الوطني الأصيل على أساس الوحدة الإقليمية والتوحيد الإقليمي لبلديهما وبمنأى عن أى تدخل خارجي . ان سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ينبغي أن يقضى عليها . ان الأمم المتحدة ينبغي عليها أن تسير وفق تيار التاريخ وينبغي أن تفي بالالتزامات الواقعة عليها ، وأن تضع نهاية للسيطرة الاستعمارية والعنصرية في افريقيا الجنوبية وفقا لتطلعات الشعوب الافريقية ومطالبهم العادلة . ان الصين تؤيد بقوة النضال العادل لشعوب آزانيا ، وزمبابوى وناميبيا ؛ ونحن على يقين تام بأن الشعوب الافريقية العظيمة سوف تحطم القلعة الأخيرة للاستعمار والعنصرية وسوف تحصل على الاستقلال الكامل والتحرر الكامل لكل افريقيا .

ان النضال العادل لشعب كوريا من أجل اعادة توحيد بلاده في ظل الاستقلال والسلام يحظى بتأييد وتعزيد كثير من شعوب العالم . وفي الوقت الحاضر ، فان مفتاح الحل للمسألة الكورية هو في أن تنسحب من كوريا الجنوبية كل قوات الأمم المتحدة وتجهيزاتها العسكرية ؛ كذلك فانه ينبغي أن يحل ما يزعم أنه " قيادة الأمم المتحدة " . ان الولايات المتحدة وعصابة باك جانج هيليك في كوريا الجنوبية ينبغي أن تكفا عن أنشطتهما التخريبية الرامية الى انشاء " بلدين كوريين " . اننا نؤكد مرة أخرى تأييدنا للمقترحات التي تقدمت بها حكومة الجمهورية الشعبية الديمقراطية لكوريا من أجل حل مشكلة اعادة توحيد كوريا في ظل الاستقلال والسلم ، وكذلك الجهود التي تبذل في هذا الصدد . ان القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في الدورة الثلاثين والخاص بتوحيد هذا البلد ينبغي أن يطبق بالكامل دون ابطاء . ان المشكلة الكورية يمكن أن يسويها الشعب الكورى نفسه بمنأى عن أية تدخلات خارجية .

ان مشكلة نزع السلاح هي احدى النقاط الواردة في جدول اعمال هذه الدورة . ان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بصدد مسألة نزع السلاح تم عقدها منذ وقت غير بعيد ، بناء على مبادرة من البلاد غير المنحازة ، ولقد كانت أول دورة من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة ، ولقد ندد عدد كبير من البلاد بشدة بسياسة العدوان والحرب والامبريالية والهيمنة ، وقد نددت بحق بالازدياد المضطرب لسباق التسلح فيما بين القوتين الاعظم الذي يرجع سببه الى التنافس المكثف من أجل الهيمنة الدولية ، وطالبت الدول بالقيام بنزع السلاح الحقيقي . ومن ناحية اخرى فقد قدمت اقتراحات ، وهي اقتراحات معقولة ، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح تكتسب اهمية ايجابية لأنها سمحت بالتنديد بزيادة الاسلحة والاستعداد للحرب الذي تقوم به القوتان العظميان . وقد طلبت منهما القيام بنزع السلاح . الا ان موقف القوتين الاعظم يتصف بالتعنت الكبير وهما ترفضان ان يقبلا بأى نزع حقيقي للسلاح النووى أو التقليدى . وتبين الحقائق ان النضال لتحقيق نزع سلاح حقيقي هو امر صعب وعسير .

وتحت ضغوط الشعوب التي تطالب بنزع السلاح فان القوتين العظميين لم تكفا عن اللجوء الى تكتيك نزع السلاح الخداع لتضليل الرأى العام . وأخيرا فان الاتحاد السوفياتي قد تقدم في هذه الدورة بما يسمى باقتراح جديد بشأن ابرام اتفاقية دولية حول دعم الضمانات لأمن البلدان غير الحائزة على اسلحة نووية . وهذا الاقتراح الذي ينص على ضمانات الامن للبلدان غير النووية يهدف في الواقع الى تقييد البلدان الصغيرة والمتوسطة وحرمانها من قدرة الدفاع عن الذات . ان الاتحاد السوفياتي يستحون على كميات كبيرة من الاسلحة ، ومع ذلك يرى انها غير كافية ويعمل على زيادتها . ان الاتحاد السوفياتي لا يرفض ان يلتزم بالامتناع دون قيد أو شرط عن استخدام الاسلحة النووية ضد البلدان غير النووية فحسب ، بل يطالب هذه الدول بالتخلي عن حقها في استحوان واستخدام الاسلحة النووية للدفاع عن النفس . ووفقا لهذا الاقتراح فان الاتحاد السوفياتي يمكن ان يسمح لنفسه بأن يستحون على كميات كبيرة من الاسلحة النووية ، وعلى البلدان غير النووية ان تلتزم بهذه التعليمات التي تتلقاها من الاتحاد السوفياتي بحذافيرها ، والا فسوف نكون موضع تهديد متواصل لهجوم نووى . ان الامر يتعلق بمنطق العصبات والابتزاز وتهديد نووى غير مقنع ، ونحن نرى ان المنع التام والتدمير التام للأسلحة النووية يشكل الطريق الافضل للقضاء على خطر قيام حرب نووية ، ولتأكيد الامن لجميع البلدان . وقد قلنا في عديد من المرات انه لا يمكن في أى وقت

من الاوقات أو في اى ظرف من الظروف ان نستخدم الاسلحة النووية ضد البلدان غير النووية . و اذا كانت لدى مؤسس " الاتفاقية الدولية " الرغبة في السهر على أمن البلدان غير النووية والسلام العالمي ، فعليه ان يلتزم بأن يمتنع تماما بدون أى شرط أو قيد عن استخدام الاسلحة النووية ضد البلدان غير النووية بدلا من ان يقدم بهذه المناورة أو تلك .

ان الدورة الحالية سوف تتخذ قرارات مفصلة بالنسبة لجهاز نزع السلاح . ان البلدان الصغيرة والمتوسطة تطالب بصورة مشددة بأن تضع حدا لمناورة القوتين الاعظم ، وتطالب بالتفاوض بشأن نزع السلاح ، والعمل على اصلاح جهازه ، وهذا أمر شرعي . ان القرار الذى تم اتخاذه في اطار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بشأن اصلاح جهاز نزع السلاح قد يترجم الى حد ما تطلعات هذه البلدان . اما فيما يتعلق بالجهاز الجديد للتفاوض فانه يعيد عن الاستجابة لتطلعات كثير من البلدان . ومن الصعب تجنب سيطرة وهيمنة القوتين الاعظم عليه وضمان تحقيق الاقتراحات المعقولة التي تقدمت بها بلدان العالم فيما يتعلق بنزع السلاح . وفي الواقع ان التقدم المحرز في النضال من أجل نزع السلاح لا يعتمد فقط على جهاز التفاوض ، بل يجب العمل على جعل القوتين الاعظم تغيران موقفهما المتعننت . ان النضال من اجل نزع السلاح يجب ان يرتبط ارتباطا وثيقا بالنضال للدفاع والاستقلال القومي وللسيادة الدولية ولوحدة الاراضي ضد الهيمنة . ونحن على استعداد لأن نشترك ونبذل كل الجهود مع البلدان الصغيرة والمتوسطة لتحقيق نزع السلاح الحقيقي .

خلال العام المنصرم واصلت بلدان العالم الثالث دون توقف نضالها من اجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ورغم التهديدات والوعود الكاذبة للقوتين الاعظم فقد تلت متحدة في كتلة واحدة وقد بذلت جهودها المضنية من أجل تحقيق اقتراحها العادل . ان التعاون الاقتصادى والفني فيما بينها قد ازداد بينما كانت هناك منظمات كبيرة للبلدان المنتجة للمواد الأولية ، ومنظمات للتعاون الاقليمي قد تم انشاؤها ، الواحدة تلو الاخرى وازداد تعاونها . لقد طورت البلدان النامية تعاونها الاقتصادى والفني مع بلدان العالم الثاني . وبعض البلدان المتطورة قد عملت على تقليل والغاء ديون البلدان النامية . وكل ذلك يلعب دورا ايجابيا في اصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية القديمة والعمل على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وكذلك تطوير الاقتصاد القومى لبلدان العالم الثالث .

ولكن العمل لتد مير النظام القديم وانشاء نظام جديد في مجال الاقتصاد الدولي لم يسجل تطورا كبيرا نظرا للعراقيل والتخريب الذي تقوم به القوتان العظميان . ان قوة عظمى تنادى بالنظام الجديد بصوت منخفض وتصمم في الواقع على الابقاء على النظام القديم . والقوة العظمى الاخرى تنادى بالاصلاح الديمقراطي في الوقت الذي تعمل فيه على وضع العلاقات الاقتصادية الدولية فسي فلك محاولاتها لضمان السيطرة العالمية عليها ، وتكثيف الاستغلال والسيطرة التي تمارسها على البلدان النامية . هذه هي العراقيل الكبرى لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد هي رغبة اكيدة اعربت عنها الكثير من البلدان النامية ؛ وهذا تيار في مجرى التاريخ . وفي نفس الوقت يجب ان ندرك بأنه لا يمكن تحقيق هذا الفرض الا عن طريق النضال العسير والمضني . ونحن على ثقة من ان البلدان النامية اذا التزمت تماما بالمبادئ والاتجاهات العادلة التي وافقت عليها الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبضم صفوفها وبتجميع كل قواها وبالقيام بنضال طويل ومضن يمكنها ان تتغلب على العراقيل ، وان تنتصر انتصارا باهرا . ان حكومة الصين تؤيد هذا النضال الحقيقي والعاقل وتؤيد بقوة كـل الاقتراحات المعقولة والرشيده التي تقدمت بها البلدان النامية بشأن البرنامج المتكامل الخاص بالسلع الاساسية وكذلك الصندوق المشترك ، والعمل على الغاء ديون البلدان النامية أو التقليل منها ، وزيادة الموارد المخصصة للانماء وتحسين الظروف الخاصة بنقل التكنولوجيا ، من أجل دعم الانتاج والعلوم والفنون في البلدان النامية . ونحن نأمل في ان العالم الثالث سوف يتخذ الموقف الصحيح ويعمل على دعم التعاون مع البلدان النامية على اساس من المساواة ، وسوف يقدم المساهمة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

في الوقت الحالي ، تمر الصين بمرحلة جديدة من مراحل التنمية ، ان انها مخلصه لرغبة رائدها الكبير السيد الرئيس ماوتسي تونغ الراحل وهي مخلصه ايضا لرئيس الوزراء المحبوب والمحترم شوان لاي . ان الشعب الصيني قد بدأ مسيرته الطويلة وهو مصمم على تحويل بلده قبل نهايه هذا القرن الى دولة اشتراكية تتمتع بالرفاهية وتتمتع بكل الاساليب الحديثة في مجال الزراعة والصناعة والدفاع القومي والعلوم والفنون الحديثة . وشعب الصين يعمل على بذل كل الجهود لتحقيق هذا الهدف الكبير .

اما على الصعيد الدولي فان د ولتنا سوف تنتهج نفس النهج الثوري الذي انتهجه الرئيس ماو فيما يتعلق بالشؤون الخارجية . ونحن ان نلتزم بنظرية الرئيس ماو حول تقسيم العالم الى ثلاثة عوالم نعمل على تدعيم اتحادنا مع الدول والشعوب المغبونة ، ونعمل على تأييد وحدتنا مع شعوب العالم الثالث وننضم الى الدول ضحية العدوان والقمع والتدخل والسيطرة والتهديدات من جانب القوتين الاعظم ، حتى نشكل الجبهة المشتركة ضد هيمنة هاتين القوتين .

وسوف نقيم او ننمي العلاقات مع البلدان الأخرى على اساس المبادئ الخمسة وهي الاحترام المتبادل لسيادة وسلامة الأراضي ، وعدم العدوان المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والمساواة والمزايا المتبادلة ، والتعايش السلمي . ونحن نؤيد النضال الثوري السدي تنهض به جميع الشعوب المغلوبة على امرها ، كما نؤيد جميع البلدان التي تناضل من اجل الحصول على استقلالها والحفاظ على سيادتها والدفاع عن السلم والأمن الدوليين ، ونعارض جميع اشكال الحكم الاجنبي والسيطرة والهيمنة .

وخلال العام المنصرم ، قمنا بتطوير عظيم لعلاقات الصداقة مع كثير من البلدان . ورحبنا بجميع قادة الدول الذين قاموا بزيارات ودية ، والذين تلقينا منهم تشجيعا كبيرا وتعاطفا وتأييدا . وفي الموقف الجديد الراهن ، فان قادة دولتنا تحدد وهم رغبة مخلصه في الصداقة والسلام والتفاهم والتعاون ، قد اتخذوا مبادرة بزيارة بلدان كثيرة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وأوروبا . وخلال المحادثات التي اتسمت بالاحترام المتبادل والاخلاص والصراحة فقد تعززت صداقتنا وفضل الجهود المشتركة فان روابطنا الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والتعاون والتبادل الثقافي مع هذه البلدان قد تعززت بدرجة ملحوظة . ونحن نعمل على دعم علاقات الصداقة مع الشعوب الأخرى . ان الشعب الصيني وشعوب البلدان الأخرى ايضا سعداء ، ان يلحظان نمو علاقات الصداقة بينهما . وسوف نواصل جهودنا في هذا الاتجاه .

وفي هذا العام ، زار رئيسنا الكبير هواكوفنغ كوريا ورومانيا ويوغوسلافيا وايران . وقد حققت هذه الزيارات نتائج مرضية . وتمثل هذه الزيارات حدثا رئيسيا في علاقات الصين بالدول الأجنبية وقد حظيت باهتمام واسع ويتقدير ايجابي من جانب الرأي العام العالمي ، كما عصقت هذه الزيارات التاريخية التفاهم المخلص بين الصين والبلدان المعنية وفتحت مجالات اوسع للتعاون الثنائي الصادق وهي مفيدة ومن شأنها ان تؤدي الى السلام العالمي .

وقد وقعت الصين واليابان مؤخرا معاهدة سلام وصداقة بعد جهود مثابرة والتغلب على عقبات مختلفة . وتعكس هذه المعاهدة رغبة شعبي الصين واليابان في ان يعيشا في صداقة من جيل الى جيل . وتنص هذه المعاهدة بوضوح على انه " لا يمكن لاي طرف من الاطراف المتعاقدة ان يسعى الى الهيمنة في منطقة اسيا والمحيط الهادي " او في اية منطقة اخرى وان كل طرف من

الاطراف يجب ان يعترض على الجهود التي تبذلها اية دولة اخرى او مجموعة من الدول لاقامة مثل هذه الهيمنة * . ولم يرد ذلك من قبل في اية معاهدة دولية . ان لهذه المعاهدة اهمية كبرى سواء في مجال تنمية علاقات السلم والصداقة بين الصين واليابان او في الدفاع عن السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادى * .

ان شعب الصين يحب السلام ، ويعترض على حرب عالمية جديدة . وفضلا عن ذلك ، فنحن في حاجة الى مناخ مستقر للسلام الدولي حتى نتمكن من بناء بلدنا . واخلاصا لتعاليم الرئيس ماو ، فان الصين لن تسمى الى الهيمنة او الى ان تتصرف كما لو كانت دولة عظمى ، سواء الآن او في المستقبل عندما تصبح الصين دولة اشتراكية حديثة وقوية . وان نواجه الخطر المتزايد للحرب ، فنحن مصممون - بينما نحن منشغلون بالبناء السلمي الداخلي - على ان نقوم بواجبنا مع الشعوب الاخرى لتحقيق السلام ونبذ الحرب .

وان ننظر الى التطورات الدولية خلال العام الماضي ، ونتطلع الى المستقبل ، فاننا نرى ان البلدان ترغب في الاستقلال وتنشد الامم التحرير ، وتريد الحرية والثورة . ان هذا الاتجاه التاريخي لا يمكن اعتراضه رغم ان الطريق حافل بالعقبات والمخاطر من وقت الى آخر . ان العالم ملك للشعوب كما ان مستقبله مشرق ونحن نؤمن بذلك ايمانا راسخا .

السيد دنيس (ليبريا) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد ليبريا أن يقدم احر تهانيه اليكم سيدى لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة وهو انتخاب صادف اهله . ونحن نتمنى لكم النجاح في مهمتكم الصعبة ، ونعاهدكم بدعمنا وتعاوننا . ونأمل انه في ظل قيادتكم الحكيمة ستسود الروح البناءة هذه الدورة .

وفي نفس الاتجاه ، نود ان نصبر عن تقديرنا لسلفكم صاحب السعادة السيد لازار موييسوف الرئيس السابق الذي رأس الدورة الثانية والثلاثين ، وثلاث دورات استثنائية ذات اهمية تاريخية كبيرة . ان معالجته للموضوعات الحساسة وادارته الحكيمة للمفاوضات الصعبة تستحق ثناءنا الكبير . ونقدم للسيد كورت فالدهايم الامين العام ، كلمة تقدير خاصة لجهوده التي لا تكل من أجل الازدهار والسلم والعدالة للبشرية جمعاء ، والتي انعكست في تقريره السنوي الموجز والشامل

في نفس الوقت ، الذي عرضه على هذه الجمعية . ان الخدمة اللأناانية المخلصة والمتفانية التي يواصل تقديمها للمجتمع الدولي قد اعطته تقديرا ورصيـدا كبيرا * .

ومرة اخرى ، نجتمع في هذه القاعة العظيمة للأمم المتحدة ، كما نفعل كل عام ، لكي نقـيـم التقدم نحو السلام في عالمنا ، ولنناقش المشكلات التي تواجه هذا العالم ، ولنرسم خطة مستقبـل افضل للبشرية . اننا ان نقف على مشارف الربع الاخير من هذا القرن ، فاننا ننظر الى المشكـلات التي تتحدى المجتمع الدولي ، في ضوء تلك المبادئ النبيلة والأهداف العظيمة التي التزمنا كـأعضاء في هذه المنظمة - بالعمل على احترامها وتطبيقها .

ان السلام لا يزال مزعزعا ، وحقوق الانسان غير مطبقة في اجزاء عديدة من عالمنا . كما أن تقرير المصير لم يتحقق على الصعيد الدولي ، وكذلك فان السياسات المهينة الخاصة بالفصل العنصري والعنصرية والتمييز العنصري لا تزال تمثل اهانة موجهة الى ضمير البشرية . كما اننا لا نزال نرى ان هنالك آثار ونكسات للاستعمار والاستعمار الجديد والاضطهاد والسيطرة الاجنبية في كـثـير من مناطق العالم ، ولا تزال البلدان الاكثر فقرا تترج تحت نير الاستغلال والحرمان ، ولا يـزال السباق على اسلحة الدمار الشامل مستمر دون هوادة ، وتتحدى العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتوازنة كل جهود التفسير . ان مختلف اشكال التلوث ، والاهدار غير المحدود للموارد التي لا يمكن تعويضها ، تهدد البشرية بتوريثها في ازمة بيئية لا نظير لها .

* تولى السيد تيرنغ (بوتان) نائب الرئيس ، الرئاسة .

هذه هي حقائق عصرنا هذا . وان عكس هذه الاتجاهات وتحقيق مستقبل مزدهر يتطلبان عملا متضامنا من جانبنا جميعا . كما يتطلبان ايضا اعتماد منطلق يعكس تماما ترابط الامم وكذلك يبعد ويتجاوز مفاهيم المصلحة القومية ويبين بوضوح الالتزامات بتحقيق الاهداف والتطلعات المشتركة . ان عدم الثقة والخوف في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا وقبرص يجب ان يتحولا الى ثقة متبادلة والى صداقة وتعاون وتفاهم مشترك .

ان قدراتنا وجهودنا يجب ان تصهر وتوجه نحو حل المشكلات التي تؤثر على مصالحنا المشتركة . ومن خلال هذه الجهود قد نتمكن من ان نؤمن للانسانية الاستمتاع بحد ادنى من مستوى المعيشة خال من الجوع والخوف والجهل والمرض والفقير .

وفي هذه المهمة العالمية نرحب بجزر سليمان الدولة الـ ١٥ في هذه المنظمة وان هذا يشكل خطوة الى الامام في سعي هذه المنظمة من اجل تحقيق شموليتها وعالميتها كما هو وارد في الميثاق . ولكن زيادة عدد الاعضاء ليس بضمان لمنظمة فعالة ، ولا يضمن كذلك تحقيق الاهداف . ان هذه يمكن ان تحقق عن طريق الارادة الحسنة وتضافر الجهود لكل اعضاء هذه المنظمة .

ان النظام العالمي الجديد الذى نهدف اليه لا بد ان يؤدي الى علاقات دولية عادلة وديمقراطية . لا بد ان يكون مبنيا على التعاون والمساواة والعدالة واحترام الحقوق الاساسية وتحقيق الخير للاغلبية .

ويمكننا ان نوافق جميعا على ان هذه العوامل تشكل اساسا لسلم عالمي دائم . ومع ذلك ، فان هذا السلم لم نتمكن من تحقيقه . اننا نتساءل فيما اذا كان مصير العالم سوف يكون الدمارام السلام . ان هذه مسألة لم نتمكن من حسمها . ان هذا الشك وارد ايضا في جنوب افريقيا وفي الشرق الاوسط وفي مناطق التوتر الاخرى .

وفي حالة جنوب افريقيا ، فان نظام الفصل العنصرى ، والتعسفي ، واللاانسانى ما زال يقوض كرامة الشخصية الافريقية الحقيقية . وان الاقلية العنصرية البيضاء هناك تضطهد يوميا الاغلبية السوداء . وان تعنتهم العنصرى ، هناك يتعدى غضب وسعي الشعب الذى يود ان يحقق حريته ، وكرامته الانسانية ، والمساواة والاستقلال فذلك الشعب الذى سوف ينتصر لا محالة .

ان حق ناميبيا في الاستقلال والسيادة الاقليمية امر اعترفت به هذه المنظمة . ولقد كرست له الدورة التاسعة الاستثنائية . ان حكومتي تود ان تحيي مبادرة الدول الخمس الاعضاء في مجلس الامن وتعتبر اقتراحاتهم اساسا لمزيد من المفاوضات حول استقلال هذه المنطقة . وفي نفس الوقت ليست لدينا اية ثقة فيما يتعلق بإمكانية موافقة جنوب افريقيا على هذه الاقتراحات . ان الوقت والاحداث قد اثبتت هذا المفهوم . ان الطبيعة المزيفة لنظام جنوب افريقيا مفضوحة ان فضحته محاولاته في تطبيق صيغته الخاصة بالنسبة لاستقلال ناميبيا ورفض مقترحات الدول الخمس الضربية التي حظيت بموافقة مجلس الامن والمجتمع الدولي .

ان دور ليبريا التاريخي في مناصرة قضية الاستقلال في ناميبيا معروف ولسنا بحاجة الى الحديث عنه هنا . ان حكومة بلادي تؤكد على ان اية صيغة للاستقلال في ناميبيا لا بد من ان تعطي لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا الدور الذي تستحقه طليعة الصراع والكفاح من اجل التحرر . ان الامم المتحدة لا يمكن لها ان تقبل وبدون ان تخسر سمعتها ، بهيمنة جنوب افريقيا على ناميبيا . ان المجتمع الدولي لا يمكن ان يتخلى عن مسؤولياته وان يقبل بمحاولات نظام جنوب افريقيا المنصرى لانشاء منظمة زائفة وعملية في ناميبيا . لا بد لنا من ان نواجه هذا التحدي ولا بد من ان نفرض المقاطعة الاقتصادية وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على جنوب افريقيا . واننا نأمل في اقناع الدول التي لم تتمكن حتى الان من تطبيق هذه الاحكام بتطبيقها لانه من الواضح ان جنوب افريقيا لن تتخلى عن مواقفها ولن تغير من سياستها .

بالنسبة لزمبابوي ، فان المجتمع الدولي قد رفض ما سمي بالتسوية الداخلية كأساس للاستقلال الحقيقي ولحكم الاغلبية . وحتى الموقعين على هذه التسوية اعترفوا بعدم ملائمتها . ولكنهم مع ذلك يرفضون مشاركة المجتمع الدولي في السعي من أجل ايجاد حل شامل . وان هذا يؤدي الى المزيد من العنف في تلك الاراضي .

ان حكومتي تعتقد بان الامل الاخير لحل سلمي لهذه الازمة يكمن في الاقتراح بعقد مؤتمر لكل الاطراف المعنية بما في ذلك الجبهة الوطنية وكافة الاتجاهات السياسية لزمبابوي ، بهدف التوصل الى صيغة مقبولة للاستقلال على اساس المقترح الانجلو امريكي .

لقد كررنا دائما ان عنصر الوقت هام جدا اذا كان لنا ان نتجنب كارثة في جنوب افريقيا . لان صبر الشعوب المضطهدة له حدود . وان كفاحها من اجل التحرر قد اخذ طابع الكفاح المسلح . وان هذا سيزداد كثافة وزخما اذا لم يتمكن المجتمع الدولي من اتخاذ الاجراءات من اجل ازالة كافة العوائق في طريق تحرر واستقلال ناميبيا وحكم الاغلبية في زيمبابوي وفي جنوب افريقيا ذاتها . ومن ناحيتنا ، فان ليبريا سوف تستمر في دعم الجهود الرامية الى تحقيق هذه الاهداف سواء كان ذلك عن طريق الوسائل السلمية او عن طريق تصعيد الكفاح المسلح .

وفيما يتعلق بتحقيق السلام الدائم في الشرق الاوسط فان التطورات الاخيرة منحتنا التفاؤل الحذر . انني اشير الى مؤتمر القمة التاريخي الثلاثي الاخير الذي عقد في كامب ديفيد في الولايات المتحدة بين زعماء مصر ، واسرائيل ، والولايات المتحدة . لقد ظهر ان هذا المؤتمر قد نجح في وضع صيغة سلام في الشرق الاوسط ووضع الاسس من اجل عقد اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل .

ان حكومتي تفضل دائما حل تلك المنازعات عن طريق اجهزة التوفيق والمفاوضات ، وهي تلاحظ بارتياح مبادرة الرئيس جيمي كارتر الى عقد هذا الاجتماع الهام ، والمرونة والنوايا الطيبة وروح التسامح التي ابدتها الاطراف المعنية . وان نتائج المؤتمر دون شك تمثل خطوة هامة نحو تنفيذ مبدأ التعايش السلمي في الشرق الاوسط .

ومع ذلك فاننا نأمل انه في اطار الاتفاقات التي تم التوصل اليها في كامب ديفيد سيسمح للشعب الفلسطيني بأن يمارس بالكامل حقوقه الثابتة في تقرير المصير وانشاء دولة له . ونضيف الى هذا رغبتنا في أن يؤدي الحل العادل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط الى اطفاء نيران الكراهية والنزاع في لبنان . ان مثل هذه التسوية اذا كانت تهدف الى تحقيق سلام حقيقي ودائم يجب أن تركز على الوحدة والتضامن العربيين .

ان الهدوء الذي يسود قبرص بسبب تواجد قوات حفظ السلام للأمم المتحدة لا ينبغي أن يضلل المجتمع الدولي ويجره الى فكرة خاطئة في أن الظروف اللازمة لاجاد سلام حقيقي في قبرص قد تم الوفاء بها ، حيث ان خطر تجدد الانفجار كامن وهناك احتمالات حقيقية لاثارة العدوات من جديد . ان ليبريا لاتزال عند اقتناعها بأن الجاليتين في قبرص لديهما الصلاحية في تقرير مصيرهما المشترك آخذين في الحسبان استقلال وسيادة ووحدة أراضي الجزيرة وان تتمتع الجاليتان بالحرية والعدالة والمساواة . ويمكن لهذه القضية أن تتقدم في الطريق الى الحل عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وبالمثل بالنسبة للمسألة الكورية . تعتقد حكومة بلادي ان الاعلان المشترك لعام ١٩٧٢ يشكل اساسا واقعيا لتخطي العقبة التي تفتت الشعب الكوري . وفي رأينا ان الجهد العظمي والواقعي من أجل حل هذه المشكلة يجب ان يهدف الى تشجيع الطرفين المعنيين بشكل مباشر على مواصلة الحوار في اقرب وقت ممكن . ان هذا الاسلوب سوف يمكنها من التخلص من عدم الثقة والخوف .

ومن المؤسف ان نلاحظ انه قد مر ثلاثون عاما منذ نشر الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ومع ذلك ما تزال هناك انتهاكات عديدة للحقوق الاساسية للانسان في اماكن عديدة من عالمنا . وقد اتخذت عدم انسانية الانسان ازاء اخيه الانسان عدة اشكال وصيغ تخرق بوضوح جميع المعايير المقبولة دوليا للاخلاق والحياء .

ويجب الاعتراف بالحاجة الملحة الى اعادة تأكيد هذه الحقوق من جميع الجوانب باعتبارها اقوى أساس للمسلم والأمن الدوليين . وفي هذا المجال تظهر الدلالة الحقيقية على عملية التقدم

لانه لا يمكن تقدير التنمية تقديرا شاملا الا عندما تتخدم الانسان الذي يعتبر مركز جميع أهداف ومقاصد التنمية . وهذا هو الاعتقاد الذي يشكل وبوجه سياسة ليبريا الداخلية والخارجية . ولا توجد طريقة للاحتفال بالذكرى الثلاثين لاعلان حقوق الانسان افضل من التزام مشترك لترجمة هذه المبادئ السامية الى عمل هام يساعد على التقدم البشرى .

وتواصل مسألة الارهاب الدولي كونها مصدر قلق عميق للمجتمع العالمي . وتأسف حكومة بلادى على أى تصرف من أى شخص في أى مكان بما يهدد حياة الانسان البريئة . ونحن على استعداد للتعاون مع اعضاء الأمم المتحدة الآخرين في اتباع الاجراء المناسب لمحاربة الارهاب الدولي سواء أكان في صورة خطف طائرات أو في صورة قتل أشخاص ابرياء بلا تمييز أو احتجازهم كرهائن . وقد أيدت حكومة بلادى اثناء الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة اعداد مشروع اتفاقية دولية ضد احتجاز الرهائن .

اسمحوا لي في هذه المرحلة أن أعرب لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية ، من خلال وزير خارجيتها ونائب مستشارها السيد غينشر ، عن تقدير حكومة بلادى العميق على مبادرتها بشأن هذه المسألة الخطيرة الهامة . كذلك نعرب عن تأييدنا الكامل للجهود المبذولة في هذا المجال . وأثناء الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة شارك وفد بلادى أيضا في السعى لاجراء تدابير لمنع الارهاب الدولي وقد صدر قرار بشأن هذه المسألة . الا اننا مازلنا نشعر بالقلق ازاء جميع أعمال الارهاب الدولي . ويعترف وفد بلادى أيضا بأن هناك دائما اسبابا تدعو الى الارهاب ويجب معالجة هذه الأسباب اذا كنا نريد ازالة الارهاب .

ان عملية التنمية الانسانية يمكن تعزيزها عن طريق حركة تقدمية نحو نزع السلاح العام والكامل . ان الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح قد كانت خطوة هامة في طريق تحقيق هذا الهدف . ونحن نرى أن هذه الدورة قد اشارت الى الادراك المتزايد بأن السلام مايزال هشاً في مواجهة سباق التسلح المتصاعد مع ما يفرضه من اعباء اقتصادية . وربما كان أهم انجاز لهذه الدورة هو وضع اطار بناء للتداول والتفاوض بشأن قضايا نزع السلاح في جميع جوانبها . وبينما نجد أن الجهاز التأسيسي لا يمكن ان يكون بمثابة ضمان لترجمة الافكار الى حقائق وواقع ولا يمكن ان يكون بديلا

عن الارادة السياسية ، فان مثل هذا الجهاز يشكل حلقة اساسية وهامة في إعمال النوايا والمطامح المعلنه . وعليه فاننا نعتقد ان اعادة تكريس جهودنا في هذا المجال سوف تسهم في الحفاظ على الزخم الذى تحقق في الدورة الاستثنائية من حيث المبدأ والممارسة .

ان الدور الرئيسي للبحار في مستقبل ونوع الحياة معروف ولا يحتاج الى مزيد من التأكيد . و باعتبار البحار تمثل الاحتياطي غير المحدود للموارد الطبيعية فانها تمثل الأمل والملان الأخير للانسان في توفير الموارد المحدودة لكوكبنا . وعليه يجب ان تكون البحار هي الحلقة التي تربط وتوحد فيما بيننا في سعينا نحو تحقيق الأمن الاقتصادى الجماعى . لذلك فان المحيطات وقاع البحار يجب ان تظل الميراث المشترك للبشرية بما يسمح للجانب -ع بالاستفادة من اكتشاف واستغلال موارد هذا الجزء من كوكبنا . ويجب على كل منا أن يمتنع عن القيام بتصرفات من جانب واحد مما قد يقوض جهود المجتمع الدولي في صياغة اتفاقية مقبولة بشأن قانون البحار .

كما تظل مسألة تعزيز التنمية والنمو الاقتصادى مصدر اهتمام حكومة بلادى ونحن نعي أنه بعد العقد الأول من وجود المنظمة فانها بدأت تبحث مشاكل التنمية الاقتصادية بشكل منتظم . ان الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تمتهران من الدورات التاريخية كما ركزتا تركيزا لا نظير له على قضايا التنمية واعتبارها متساوية في الاهمية مع القضايا السياسية وقضايا الأمن . ونحن نشعر بالامتنان ازاء انشاء منصب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ضمن هيكل الأمم المتحدة . وهنا فاننا نمتدح الأمين العام لاختياره السيد دادجى من غانا والابن البار لافريقيا لكي يخدم المجتمع الدولي في هذا المنصب الهام .

وانه لتعليق حزين ان الروح البناءة التي ميزت الدورتين الاستثنائيتين لم تتغلغل في المفاوضات التي دعت اليها هاتان الدورتان . ان التصريحات والبيانات والأحاديث الفارغة والبلاغة التي لانهاية لها تبقي ما يميز نظامنا الحالي . ان هذا لظاهر أشد الظهور في عمل اللجنة الجامعة التي فشلت في التوصل الى اتفاق بشأن أمر اولي وهو الولاية وشروط اطار المفاوضات . ان الحوار بين الشمال والجنوب يبقى في ملزق فيما يتعلق بقضايا مثل سوق السلع المنتظمة والدخول من التبادل التجارى الاجنبي والمشاركة التي تعود بالفائدة المتبادلة ومشاكل الديون وزيادة نقل الموارد الحقيقية الى الاقطار النامية .

وينبغي اجراء الدراسة والمفاوضات بشأن الحاجة الى التعديلات الهيكلية لمواجهة عدم التوازن وعدم المساواة بين الأمم . ولا يمكن تحقيق النظام الدولي الجديد الا من خلال الالتزام المستمر بالتغيير والاصلاح وبالارادة والتعاون السياسيين .

وفي مواجهة المستقبل ، فقد صادقتنا على خطة للعلاقات المنسجمة بين الدول ، مبنية على العدالة والتضامن . وتوفر الامم المتحدة الاطار المناسب لتحقيق هذا الغرض . فمن خلال هذه المنظمة يمكن وضع مدونة حقيقية لسلوك الامم ، وهنا يمكن تنمية تعاون سلمي بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة والتحول الى تعاون ديناميكي من اجل بناء مجتمع عالمي انساني .

وبينما تعرضت هذه المنظمة الى انتقادات قاسية لضعفها وقصورها ، فانها - مع ذلك - ما تزال جهازا ديناميكيا على مسرح العلاقات الدولية المعاصرة . فقد عانت منذ بدايتها من صراعات القوى الكبرى ، والعنصرية والشوفينية والازمات المالية والديستورية التي حددت وجودها ذاته . ولكنها لم تتمكن فقط من اجتياز هذه الازمات ، بل تمكنت ايضا من المساهمة في بناء السلم والامن ، وكذلك استطاعت احتواء النزاعات الكبرى وتمكنت من القضاء على الاستعمار وتحقيق الاستقلال لكثير من الشعوب وعبأت الموارد المتاحة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في جميع انحاء العالم . وقد شجعت البحث عن المساواة والعدالة في العلاقات ما بين الدول . لقد خدمت الامم المتحدة مصالح اعضائها من الدول ، والمجتمع الدولي بطريقة معقولة جدا .

ومهما كانت اوجه القصور ، فانه ينبغي علينا الا يفوتنا دائما حقيقة ان هذه المنظمة لن تكون اقل ولا افضل مما نعمله نحن الدول الاعضاء لها .

وفي عصر تجتمع فيه الشاهمة القسوة ، والامل والخوف ، والايمان والشك ، والتطلعات النبيلة والتحديات ، فان مهمتنا هي ان نجعل من هذه المنظمة اداة حية للسلم والامن الدوليين . وهذا هو تحدينا .

السيد مونغانفا (بوروندي) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، منذ وقت ليس ببعيد ، تعرضت الامم المتحدة ، هنا وهناك ، لانتقادات شديدة ، بقدر ما هي مدمرة ، من قبل بعض القوى . فقد اتهمت بالعجز . ومن ثم ، ابعدت - بخبث - عن تسوية القضايا الحيوية المتعلقة بالسلم والامن الدوليين وتقدم الشعوب . وتلك هي اهدافها الاساسية ، وبذلك ، فان هذه القوى ، قد حاولت الاستئثار بتوجيه شؤون العالم من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، تحويل الامم المتحدة عن رسالتها الاولى ، وهي صبغ العلاقات الدولية بالصبغة الديمقراطية لمصلحة جميع الاعضاء كبرهم وصغيرهم .

واليوم ، وبصورة متزايدة ، لا تفتأ هيبة الامم المتحدة عن النمو بين الامم . وهذه الثقة المتزايدة ترجع - الى حد كبير - الى البعد العالمي للمشكلات التي تتناولها المنظمة ، والنتائج المحرزة ، ونوعية الرجال الذين يمارسون مثل هذه المسؤوليات .

وانتم ، ياسيدى الرئيس ، ابلغ دليل على هذه النوعية السامية لرؤساء الجمعية العامة . ان وفدى يعرب عن اغتباطه لانتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . وفي هذه الظروف العصيبة والتوترات والمواجهات ، يعد هذا الاختيار احكم ما يكون . فخيرتكم الديموقراطية الطويلة ، وانتم اؤمكم الى شعب قامت فلسفته على مزيج من الاعتدال والاصرار على خدمة القضايا العادلة ، كل هذه العناصر تعد ضمانات بالنسبة الى اولئك الذين يتوقعون لهذه الدورة ان تدار بنجاح ، هذه الدورة التي تحرص على ان تؤكد على حقوق الشعوب وهي الاساس الذى قامت عليه منظماتنا .

واعتقد انه من نافلة القول ان اؤكد لكم ان وفدى سوف يتعاون معكم تماما من أجل النجاح الكامل لاعمال هذه الدورة وهو نجاح سوف يشرف ، ليس فقط شخصكم ، وانما يشرف ايضا كولومبيا بلدكم وسوف يكون نجاحكم نابعا من شخصكم .

وارجو ان تسمحوا لي ، بهذه المناسبة ، ان اتقدم بالتحية الى السيد مويسوف ، نائب وزير خارجية يوغوسلافيا الاتحادية ، الذى قاد اعمال الدورة الثانية والثلاثين بحكمة ، وكذلك الدورات الاستثنائية للجمعية العامة التي تلت تلك الدورة .

واني اود ان اقدم تحية خاصة الى السيد كورت فالد هايم ، الامين العام للامم المتحدة ، لجهوده الدؤوبة من اجل خدمة قضايا السلم والامن ، اللذين لا يمكن التوصل اليهما الا عن طريق توزيع المسؤوليات والموارد بين الامم بصورة اكثر ديمقراطية .

ان قبول جزر سليمان في منظماتنا ، الذى ترحب به بوروندي ، يندرج تحت عملية تصفية الاستعمار المحتومة .

ان المشكلات الخطيرة التي تواجهها منظماتنا ، كانت موضع تقارير وتحاليل كاملة من فوق هذه المنصة . ومن ثم ، فاننا قد نكرر ما سبق ان ذهب اليه عدد كبير من المتحدثين السابقين ، مما قد يثير الملل في هذا الجمع . ومع ذلك ، فان استمرار الاستعمار ، والانظمة العنصرية ، وتفاقم

النزاعات بين الدول التي تذكىها قوى لها مصلحة في ذلك ، واستمرار النظام الاستغلالي للضعفاء من قبل الاغنياء ، والاسراف المتزايد في الموارد الانسانية والمادية التي تستثمر في السباق على التسلح ، كل تلك شواغل لا يفوتنا التعليق عليها .

صحيح ، ان جميع اصوات العالم مجتمعة لن تأتي بحلول لمشكلات تشتمل على مصالح انانية ومتناقضة . غير ان العودة المنتظمة الى اثاره مثل هذه القضايا سوف تحدد ابعادها ، وسوف تحدد امكانات تعاضل الشعور بها بين الشعوب . وهي في نهاية الامر صانعة الحلول العادلة والدائمة لمصلحتها . ومن ثم فانه من الواجب ان نهوي الشعوب بما يجرى في هذه المنظمة والا كانت مناقشاتنا داخل هذه المنظمة كلاما معادا لا فائدة فيه وملا .

ان دولة قد تحاول اكتشاف اخطاء بل جرائم في سلوك الضير ، بأمل ان تخفي اخطاءها او جرائمها لتحصل بثمن زهيد على حكم ببرائها من الاعضاء الاخرين .

ان دولة متواضعة قد تنصب من نفسها تارة مدافعا عن اوصيائها ، وتارة اخرى وكيل عن اعدائهم ، متناسية قصورها الخاص فيما يتعلق بمسؤولياتها ، ومن ثم يصبح اتهام الاخرين وسيولة للدفاع عن النفس .

وبذلك فان منبر الامم المتحدة قد يصبح منبرا لتبادل الاتهامات . اما بالنسبة اليانا ، وبالاتفاق مع آخرين كثيرين ، فاننا نعتقد ان خطورة المواقف تتطلب انتباها يدعو الى منهج رصين والى تفكير هادئ وجماعي لا يهدف الانتصار والتقليل من قيمة الخصم بل يهدف بالعمل الجماعي الى استخلاص حلول وسط ديناميكية لمصلحة هؤلاء اولئك على حد سواء .

واستلها ما من هذه الروح التوفيقية ودون مجاملة او تنازل ، فان كل معاونة في هذا الصدد سوف تكون اسهاما ايجابيا من اجل تغيير مواقف الظلم القديمة ، ومنها الاستعمار والفصل العنصري والصهيونية ، وهي جميعها من نمط واحد .

وسواء تعلق الامر بجنوب افريقيا او بالصحراء الغربية او بالشرق الاوسط او بتيمر الغريبية او ببليز ، فاننا امام مواقف استعمارية ، بغليضة ، تنكر على الشعوب حقها في ادارة شؤونها ، وتحيل موارد وقواها العاملة الى المستعمرين ، وتجعل هذه الشعوب تحيا في تبعية ثقافية ، وتطمس قيمها وامام مثل هذا الظلم ، فان علينا ان نحدد المواقف الاساسية ، والعناصر الرئيسية التي تقوم عليها مثل هذه الاوضاع لتحديد المسؤوليات المحتملة .

وفي نطاق منظمنا ، وفي سواها من المنظمات ، فقد اصبح من الشائع التنديد بنظم الاقليات البيضاء ، وطبيعي ان هذه النظم تتحمل مسؤولية خطيرة في ممارستها للسيطرة العنصرية الفوضوية على الملايين من الافارقة . ورغم ذلك فان هذا لا يمكن ان يبرىء ساحة الدول التسبب في تحالف مع هذه الاقليات ، والتي هي في بعض الوجوه ادوات لاستغلال الشعوب السودا .

وانا اعترف اصداقا بريتوريا وسالزوري بتواطئهم المكشوف بدلا من اللجوء الى الاحتياال العادي ، وانا مورست الضغوط الناجمة على اولئك الذين يمارسون التفرقة العنصرية بدلا من الاحتجاجات الكلامية ، عندئذ لن يكون هناك شك في ان خطوة قد اتخذت صوب السلام وانعاش تلك الشعوب التي اصبحت مستعبدة في اراضيها .

وسوف نحاول دون طائل ، البحث عن اسباب التأييد المتواصل لنظم الاقلية البيضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية بوجه خاص .

والواقع ان بريتوريا لا تكف عن تطوير نظريات خيالية لاضفاء طابع الشرعية على سياستها ، ومنها تفوق الرجل الأبيض نتيجة لتضامنه العنصرى مع أخيه الأبيض ضد الوحشية السودا ، دفاعا عن الحضارة الغربية المهددة من الشيوعية التي سوف يرفع السود لواءها .

ان مثل هذه الادعاءات الكاذبة لا يمكن ان تحظى بالتأييد بأى حال من الأحوال ويديهي أن استنكارا رسميا يترجم الى حقيقة واقعة سوف يعمل على طمأننة ضحايا الفصل العنصرى وحلفائهم وعلى رأسهم قادة افريقيا .

ان افريقيا ومنظمتنا في حاجة الى الاستماع الى اكثر من الضمانات الشفهية اى انهما في حاجة الى اجراءات عملية ملموسة من جانب الدول الغربية . فمن ناحية ، فان هذه البلدان وقد تعلمت من تاريخها الاستعماري ، تجد نفسها في موضع يسمح لها بأن تفهم عدالة قضية الشعوب المغبونة ، وان تقدر اصرارها على الانتصار . ومن ناحية اخرى ، فان تاريخ العديد منها حافل بالنضال المضني للحصول او للمحافظة على استقلالها . وأخيرا بيدوان مكان من انقذوا من النازية يجب ان يكون - بطبيعة الحال - في الصفوف الاولى للجبهة المناهضة للفصل العنصرى وللاستعمار . فهناك من المهانات ومن القبورما يشهد على ذلك ، مما يعوض فقدان الذاكرة .

ورغم كل هذه الأسباب ، لم نجد انفتاحا حاسما يرجع ذلك ، دون ادنى شك ، الى وجود

مصالح مادية حيوية في المستعمرات في جنوب افريقيا بوجه خاص ، وهي مرتبطة ارتباطا موضوعيا بالهياكل الاجتماعية والسياسية للنظم العنصرية والاستعمارية .

وهنا ايضا نتبين من نظرة موضوعية الى وقائع المستقبل ، الاختيارات الممكنة . فاما ان يسعى الغرب الى الحفاظ على مصالحه بالابقاء على نظم اجتماعية وسياسية مشينة للانسانية ، ومن ثم يصعب اصلاحها على الاطلاق ، او انه يغير من حلفائه للبحث عن امكانية تعاون ضروري مع العناصر الانسانية المتفتحة في المجتمع الأبيض من ناحية ، ومن ناحية اخرى مع القوات الشعبية القادة لعمليات التحرر الوطني والحتمي مهما كانت نقاط الضعف ومهما كانت النكسات والخianات الداخلية .

ان الخيارات تبدو واضحة . ونظرا للتفوق المادي المؤقت للأنظمة البيضاء والدول الاستعمارية فان الطريق الأول هو عدم التمسك بمثل هذه الأنظمة التي عفى عليها الدهر . والطريق الثاني وهو التحالف مع قوى التقدم يتضمن ثلاثة احتمالات ، أولا تجنب البشرية البيضاء والسوداء حربا تحصد شبابها في زهرة العمر . وثانيا ان يقوم تعاون متكافئ بين جميع الاطراف . ثالثا ، ان يسود الحق على القوة ، والحرية على الخضوع ، والاخاء على التمييز ، وذلك تتأكد جميع تقاليد الحضارة الغربية الانسانية .

اذا ما ساد الصواب على الانفعال ، واذا ما ساد الجوهر على الهش ، واذا ما اختار ممارسو القهر الطريق الثاني ، فان تطورا جديدا سوف يفرض نفسه على الموقف .

وفي جنوب افريقيا ، فانه بدلا من سياسة الترقب التي تقوم على التواطؤ ، والتي تنتهجها حكومة برييتوريا ، فان منظماتنا هذه التي اجمعت على هذا الموقف ، ينبغي ان تقوم بعمل ثلاثي الجوانب : أولا ، قطع جميع العلاقات مع نظام الفصل العنصري من أجل حصره في عزلة تامسة . وثانيا ، ان تقوم عن طريق جميع سبل الاتصال بحملة نفسية من أجل توعية السكان البيض والسود ، وتخليصهم من مركبات التفوق والنقص العنصريين . فاذا ما استطعنا ان ننجح في مثل هذه الحملات ، فاننا سوف نقضي على جميع الحملات المسمومة التي كانت تؤكد على عامل التفوق . وأخيرا سوف يكون من الضروري قيام هياكل للتعاون تكون متكافئة بين جميع الأنساب والأعراق ، وذلك ليس في العمل او المدارس فحسب ، ولكن ايضا في مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية .

ان هذه الهياكل من التعاون ، لن تكون بديلا لتقسيم البلاد الى معازل فحسب ، ولكنها رباط داخلي ضرورى ولا بد ايضا من ان يرافق الكفاحات المنسقة للحركة الوطنية ، بغية خلق الظروف للاطاحة النهائية بالطغمة العنصرية العنيدة الحاكمة .

لا أريد ان يعتبر كلامي ، افكارا نظرية ، ان النصر سيكون ثمرة المقاومة المتنوعة التي يقوم بها الشعب ، والتي يتم تنسيقها داخليا وخارجيا . اننا من بين اولئك الذين يكرهون استخدام العنف . فاذا تغلى العنصريون عن استعمال العنف ، فان الوطنيين سوف يستعملون الوسائل السلمية . والا فانهم سيقاثلون .

وفي زيمبابوى يتعين على منظمنا ان تعيد تأكيدها على تنديدها بالتسوية الداخلية وأن تحبط التسويات المتهادنة المستمرة الرامية الى تقويض تماسك الجبهة الوطنية ، التي هي القوة المقاتلة الوحيدة ، والتي هي الضمان الوحيد لانهاء الاستعمار . ان هذه التسويات المتهادنة ان هي الا بعث للسيطرة الاجنبية بحجة اعطاء القوة للسود المتهادنين والمتسامحين .

اما بالنسبة الى ناميبيا فان المجتمع الدولي ينبغي ان يؤيد دونما تحفظ خطة الأمين العام للأمم المتحدة الرامية الى تصفية الاستعمار وأن يدعو مجلس الامن الى تنفيذها دونما تأخير . واذا كانت جنوب افريقيا قد مارست منذ سنة ١٩٦٦ في ناميبيا سلطة اغتصبها من منظمنا واذا خولت لنفسها اليوم حق المنازع في احكام وضعها السلطة الادارية الشرعية ، فهذا امر غير مقبول . ان التطورات الجديدة لا تؤدي الى التفاؤل اننا نحبي الدول الغربية التي بذلت الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف ، ولكن هذا ليس بالشئ الكافي ولا بد من اتخاذ اجراءات ضغط وتطبيق عقوبات اشد من اجل ان تحصل ناميبيا على استقلالها الكامل وسلامة اراضيها تحت قيادة منظمة سوابو .

ان النضال الباسل لشعب الصحراء الغربية ، يجب ان يحييه جميع الذين يؤمنون بالحقوق والحرية . وان افضل تحية يمكن ان توجهها بوروندى الى هذا الشعب ، هي دعوة منظمنا الى الاعتراف العام بالجمهورية الديمقراطية الصحراوية تحت رئاسة البوليزاريو . وان لم يتحقق هذا النداء على الفور ، فيسعدني ان اقول ان العدالة لن تتأخر طويلا . وهناك احتمالات ايجابية تبعدو ، وهي الثمن العادل للنضال الشاق والمضني الذي لا يتناسب مع الوسائل والامكانيات الضئيلة وهو دليل مؤثر على استحالة قهر الشعوب التي تبغض الخضوع .

وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية والشرق الاوسط ، ومهما كانت المبادرات المتخذة هنا وهناك ، فان موقف بلادى واضح جلي ، الا وهو استرداد الاراضي العربية المحتلة ، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية التي تشكل القاعدة لاتفاق عادل . وتحقيقا لذلك ، فانه يتعين على العالم العربي ان يقدر مخاطر الفرقة من ناحية ، ومخاطر عزل المقاومة الفلسطينية من ناحية اخرى ، وهي حالة لصالح اسرائيل ، وتعتبر القوة المحركة للانتصار الدائم .

ولا داعي لاستعراض الاوضاع الاستعمارية ، فان المستفيدين من تلك المظالم يجب ان يفهموا ان تحرر الشعوب يعتبر ظاهرة لا رجعة فيها ، ومن ثم فان المناورات المفتوحة والمقنعة التي تهدف الى ابقاء تيمور الشرقية وبيليز وجزيرة مايوت وجميع الجزر الافريقية المحيطة بالقارة ، تحت السيطرة الاجنبية ، انما تبذو ضئيلة ومزرية .

إذا كان على منظمنا ألا تتنكر لأهداف السلام والامن ، فإنه يتعين على بعض الاعضاء أن يتخلوا عن ابقاء بؤر التوتر وأوضاع الانقسام التي ستتلاشى على كل حال . ففي الواقع سوف تجد الجاليتان القبرصيتان آجلا أم عاجلا وعلى فرار جزئي فييت نام وضعا يتم الاتفاق بشأنه ، وستنضم تايوان الى الصين الشعبية ، كما سيتحقق اعادة توحيد شطرى كوريا . هذا ما تتمناه بوروندى من كل قلبها . هذه هي رغبة الشعوب الاكيدة ، وهذا هو منحني التاريخ . ان افريقيا المقسمة عمدا ، والممزقة بسبب المنازعات المتعددة والخلافات ، ستجد بنفسها الوسائل الضرورية لاعادة وحدتها .

قد تكون عملية تصفية الاستعمار غير كاملة ، وقد تتلاشى التوترات والمنازعات وتصبح نجاعا واهيا اذا لم تتوفر الظروف للتححر الاقتصادى الحقيقي .

بعد القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والسابعة ، وبعد اعلان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وبالرغم من كل المحاولات لاقامة علاقات اقتصادية دولية فمن الجدير ان نلاحظ ان أقلية من الدول الغنية تواصل بناء رفاهيتها على حساب الشعوب الاخرى التي تعاني من الجوع والمرض والجهل والكوارث الطبيعية . وبينما لاتزال هناك الادوات التي تهيب كل هذا الظلم والاحفاف نجد ان البعض يحاول اقناع البلدان المسماة بالبلدان الفقيرة بأن الانفتاح دون قيد أو شرط لرؤوس الاموال وللوسائل الفنية والمواد التجارية للعالم الفني تشكل الطريق الوحيد لتحقيق التنمية .

انه من السهل ان ننسى هذه السياسة ، وهذا الشراء الذي تحقق بفضل العراقيل التي وضعت على طريق تنمية بلداننا ، ألا وهي المديونية الضخمة ، ودورنا السهل والثانوى كمنتجسي المواد الاولية والذي يبعدنا عن التصنيع ، وتيارات التبادل التجارى المنفتحة على الخارج ، والتي اذ توجه الانتاج تبعد عنا الاسواق الواسعة المجاورة ، ودخول التكنولوجيات غير المكيفة والمثبطة للقدرات الخلاقة لشعوبنا . والتي تعجز عن انتاج السلع للوفاء بالاحتياجات الاساسية لشعوبنا وقد يكون الامر هينا .

إذا ما كانت هذه السياسة قد اقترحت علينا بحسن نية . لكن ماذا نرى ؟

بمجرد ان تحصل البلدان النامية على الوسائل الفنية أو على الاسواق تلجأ البلدان الغنية بصورة مباشرة او غير مباشرة الى تطبيق اجراءات الحماية ، فينبغي في أية حالة من الاحوال ان يسير النظام الاقتصادي الدولي في المقام الاول لصالح البلدان الغنية مقابل بعض التنازلات لطمأننة العالم الثالث .

يجب علينا بالتأكيد أن نواصل داخل منظماتنا السعي لايجاد حلول مؤقتة لمشاكل خطيرة مثل السلعة الاساسية ، الدين الخارجي ، ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا .

وعلى أية حال ، فلتحقيق التنمية الحقيقية في بلادنا ينبغي اصلاح النظام الاقتصادي العالمي بصورة جذرية . فاذا فعلنا ذلك بالاقتوال فعلينا أن ننتقل الى الافعال . وهذا يفرض علينا واجبين : الاول ، يتعين على البلدان الفقيرة ان تختار فلسفة جديدة للتنمية ، والثاني ، ان تضع استراتيجية شاملة .

ان هذه النظرة الجديدة بشأن التنمية تنطلق من اعتقادين اساسيين : الاول ، ان البلدان الفقيرة لديها موارد طائلة . فبدلا من الخضوع لفكرة العجز يتعين على افريقيا ، واسيا ، وامريكا اللاتينية ان تبين لشعوبها وفرة الاراضي والايدي العاملة ، وموارد الطاقة والموارد المعدنية . اما الثاني ، فيقضي بانه بدلا من ترك هذه الموارد للاستغلال الاجنبي والتخلي عنها فيتعين على العالم الثالث ان يستغلها أفضل استغلال بسلوك مسلك الترابط مع البلدان الصناعية وليس بالعبودية . بعد استرداد شعوب العالم الثالث لثقتهم بانفسهم عليها ان تشرع في عملية التنمية الحقيقية بالاستناد الى افكار قوية منتشرة بصورة متزايدة ، والتي برهنت على صحتها ، ألا وهي الاستقلال الذاتي من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، اعتبار الانسان مركزا لاتخاذ المبادرات وللابداع .

لذلك ، بدلا من غض النظر عن ضرورة التعاون ، فان ضرورة الاستقلال الذاتي تعطى لمناصر هذه الفكرة الضمان بأن وسائل التنمية موجودة في متناول اليد ، وهي تسمح له بالسيطرة على بيئته بفضل الامكانيات الموجودة وبفضل قواه . ان مثل هذا المنطق يقطع الروابط مع العلاقات والهيكل الاستعمارية التي توصف بالتبعية في جميع المجالات . على أية حال ، بدلا من السعي وراء رؤوس الاموال والتكنولوجيا والخبراء باعتبار تلك حلولاً خالصة أو معجزات يتعين على رجال العالم الثالث ان يبداوا عملية التنمية بفضل العمل المنظم والجماعي وباللجوء الى الاساليب التقليدية التي يمكن تحسينها وبفضل قدراتهم الخلاقة . وكثيرا ما وصف مثل هذا النهج بأنه بال . فحتى وان

توفرت رؤوس الاموال والتكنولوجيا من الخارج ، والتي لا غنى عنها ، فلا يمكن أن تكون بديلا دائما للشعوب المعنية ولقواتها ووسائلها الخاصة .

وباختصار بدلا من البقاء في ذيل العالم الصناعي يتعين على العالم الثالث ان يعتمد على سكانه وعلى الوسائل المتاحة له في اطار التنمية المعتمدة على الذات والمتجهة الى سد الحاجات الاساسية للشعوب .

ان ما نحتاج اليه هو الواقعية اكثر من الابداع . لذا ينبغي ان ننتهج سياسة المعقول . وان ادعاء انشاء مصانع حديثة على حساب الزراعة في مناطق قد اصبحت معاقل الجوع والمرض عبارة عن تحدى للعقل وللرشد .

حتى اذا ما توفرت لمعظم الاعضاء في منظمنا كل السبل والاختيارات المحاولة فلن نتمكن من ان نتطور بصورة منفصلة امام السيطرة الساحقة للشركات المتعددة الجنسيات وأنانية العالم الصناعي . ويعني هذا ان هناك ضرورة توحيد كل قوى التقدم . وينبغي دعم اساس الاستراتيجية الثلاثية ، ألا وهي ، البلدان النامية ، منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وقوى العالم الصناعي .

ان اعمال الامم المتحدة حتى وان لم ترض الجميع الا انها تستحق التقدير . وعلى سبيل المثال ، وكدليل على ذلك ، فقد انعقد مؤتمر بوينس ايرس بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ويؤيد وفد بلادى قراراته وتوصياته كل التأييد .

اسمحوا لي أيضا ان احبي منظمنا على جهودها المثابرة في اعداد اتفاقية دولية بشأن قانون البحار وتنص هذه الاتفاقية على اقتسام عادل ومنصف للموارد البحرية بين الجميع .

وفي هذا الصدد فان وضع التشريعات القومية من قبل بعض الدول القوية في المجال التكنولوجي يثير قلقنا . فان مثل هذه العمليات تحاول الحيلولة دون ابرام الاتفاقية الدولية للاستيلاء بطريقة شرعية على الموارد البحرية على حساب بلادنا . وفي رأينا ، ان هذا غير مقبول على الاطلاق وينبغي ان نضع حدا له .

ان اعمال الامم المتحدة مهما كانت اهميتها فلا يمكن ان تحل محل نضال بلدان العالم الثالث من أجل تحديد طبيعة دورها في استراتيجية النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ينبغي تحديد ما عن طريق جرد الاسلحة ونواحي الضعف ويكفي ان نشير الى تباين الوسائل واختلاف

النظم الثقافية والاجتماعية والسياسية . وهذا يعطي فكرة عن الحاجة الماسة الى تماسك اكبر وضروري للتكامل الاقتصادي وهو سلاح اساسي للعالم الثالث ينبغي استخدامه اذا ما أراد قهر النظام الراهن .

ان هذا التكامل ضروري لأسباب عديدة ، اولا ، من المستحيل على أغلبية دول العالم الثالث ان تحقق منفصلة ، التنمية بسبب افتقارها الى الموارد الانسانية والمادية . وثانيا ، وحتى الدول الكبرى الغنية لا يمكنها ان تمارس منعزلة ، نظام الاستغلال الاقتصادي . واخيرا ، فسي غياب تطور حقيقي متوازن مفيد للجميع فمن المستحيل تحقيق الاستقرار الداخلي والسلام والامن فيما بين الدول المتجاورة . ومن الواضح ان عملية التكامل تفرض نفسها من اجل زيادة القدرة على مقاومة استغلال الاستعمار الجديد . وفي هذا الصدد ، فان حركة عدم الانحياز والمنظمات غير التابعة للقوى الكبرى والتعاون الاقليمي الذي يقوم بين القوى الاقتصادية الفنية وتجمعات منتجي المواد الأولية تعتبر حقائق مرضية كما انها تبين المسافة التي يتعين على العالم الثالث ان يخطوها ليشكل قوة ذات خطر في مواجهة التحالف الامبريالي .

وفي الواقع فانه بالاضافة الى هذه الاعمال الضرورية فان نجاح التكامل الاقتصادي يفرض متطلبات لم تتحقق حتى الآن . فبدون توزيع فعال للموارد القومية ، ودون تكثيف افقي للتبادل وتطوير السياسات الصناعية الاقليمية وبدون التمويل المشترك لبرامج مستقلة في مجالي البحث العلمي والتقني سيظل العالم الثالث معرضا للاستغلال المتواصل من جانب الدول الصناعية ويدفع الثمن من الآلام التي اصبحت لا تطاق من جانب شعوبه المحرومة .

وحتى وان كان اظهار القوة في مصلحتنا فليس من تقاليدنا ان نفعل ذلك . ونظرا لمسؤولياتنا تجاه شعوبنا فهل يترك لنا تعنت البلدان الغنية سوى هذا السبيل ؟ . وبدلا من ان تثير كلمتي جدلا لا طائل منه فانها تهدف الى اثاره تفكير موضوعي بهدف تفهم بعض المشاكل الانسانية وايجاد الحلول الناجمة التي لم نتوصل اليها حتى الان .

ففي المناطق الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية او المعرضة لمنازعات وتوترات خطيرة ندعو الضحايا والطفلة الى اعادة تقييم سلوكهم من أجل الحفاظ على مصالحهم المتبادلة على المدى الطويل ، وتكريم الانسان الذي لا يمكن ان يقبل نظام العنف الوحشي في علاقاته مع اخوانه .

أما فيما يتعلق بالتوزيع غير العادل للموارد والتبادل التجاري غير العادل فينبغي البحث عن طرق جديدة للتنمية تستند الى الاستغلال الذاتي وقدرات المجموعات . وبالإضافة الى ذلك يجب ان نؤثر التعاون المنصف على المستوى الدولي على الحرب الاقتصادية .

وان تأخذ في الاعتبار احتياجاتهم والتكامل الضروري بين الشعوب فان البلدان الأفقر قد صبرت طويلا وربما يعتقد البعض ان اللجوء المنتظم للحلول الوسط يعادل الاستسلام . ان تاريخا طويلا من المهانة كثيرا ما يؤدي الى مخاطر جسيمة تعاني منها الضحية مثلما يعاني المعتدى . ان حقوق الانسان تذكر كثيرا هذه الايام . ألم يحن الوقت لتقديم العدالة للانسانية في العالم الثالث وهي الضحية الاولى للاستغلال والسيطرة ؟ ان اليأس والمقاومة تفسر في كل مكان على انها ارهاب وتخريب . ألا ينبغي ان نضع نهاية بالتدريج لكل المواقف المخيبة للأمال والتي تعادل الاثارة .

والى اولئك الذين يعتمدون على تراخي المضطهدين وتركهم لحقوقهم فاننا نقول ان الشعوب لا تستسلم ابدا ، وعلى العكس فكل يوم يمضي يدعم ثقتهم في قضيتهم . وهناك امثلة من التاريخ عن الشعوب التي انتصرت فيما كان يدعى سابقا افريقيا البرتغالية واندونيسيا ونضوج تطلعاتها من اجل الحرية وسط المعاناة التي تحملوها في كفاحهم والتضامن المتزايد بين القوى التقدمية في العالم . كل هذه العناصر تهدف الى دعم الكفاح الشرعي للشعوب والذي يؤدي بهم حتما الى الانتصار . وفي وسط الاضطهاد وتصميم الضحايا على مواجهة التحدي فان منظماتنا ليس امامها مجال للاختيار .

وتمشيا مع ميثاقنا وما يستهدفه في مجال السلام والعدل فانه من واجبنا ان نعمل على ايجاد الحلول المقبولة من الجميع ، وحيثما توجد عقبات او نوايا سيئة فانه من واجبنا ان نتصدى ، ولا يمكن لمنظمتنا ان تخفق في اداء واجبها دون ان نخدعنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب ممثل المكسيك ان يتكلم ممارسة لحق الرد

فأدعوه للكلام .

السيد كويغاس كانسينو (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : في يوم الثلاثاء السادس

والعشرين من ايلول / سبتمبر فان مندوب نيكاراغوا تحدث مستخدما حقه في الرد وأراد ان يشير الى ما ورد في بيان المكسيك في المناقشة العامة عن الوضع المؤسف الذي يحدث في الدولة الشقيقة نيكاراغوا .

وانني اود ان اقدم بعض الملاحظات المقتضية لكي ابدد اى شك فيما يتعلق بموقف المكسيك

من تلك الازمة ، وقد عبر عنه وزير الشؤون الخارجية لبلادى خلال اجتماع منظمة الدول الامريكية وكذلك في البيان الذى القيناه يوم الثلاثاء ٢٦ ايلول / سبتمبر .

ووفقا للايمان بروح العدالة ، فان المكسيك تندد بالعنف وانتهاك حقوق الانسان وانتهاك حقوق المدنيين الذى يحدث في الصراعات الانسانية ، واننا نلتزم في سياستنا الخارجية بهذا الاطار لأن هذه المبادرات تهدف الى حقن الدماء واستتباب الأمن والسلام في البلد الشقيق .

ان هذا الاهتمام المشروع ترجم في اجتماع وزراء خارجية منظمة الدول الامريكية حيث اقترحت المكسيك فقرة تدرج في القرار الذى كنا بصدده دراسته حينذاك والذى يأسف للتدابير المتطرفة التى تسببت في اراقة الدماء في نيكاراغوا ويناشد كل الاطراف ألا تستمر هذه المأساة ، وقد أيدت ١٦ دولة من القارة الامريكية هذا التعديل ، ومن بينها المكسيك . ولكن نظرا لعدم اشتراك احدى الدول الاعضاء لم يتم اقرار التعديل .

وشرحا لمعنى اقتراحنا المحدد فان بلادى اوضحت انها استلهمت الاهداف الانسانية - وليس لها اى قصد سياسي وبالتأكيد فانه لا يعنى أى شكل من اشكال التدخل السياسي . وانما هو يعكس ببساطة استهجان الاعمال المتطرفة التى ارتكبت اثناء المقاومة المدنية في نيكاراغوا . وفي تلك البيانات كما هو واضح لم تكن هناك اية اشارة الى اى عمل من جانب السلطات في تلك البلد الشقيقة . وعلى ذلك فمن الغريب ان يعتبر مندوب نيكاراغوا ان ما قلناه يشكل تهجما على بلاده بينما لم نتحدث الا عن المأساة الانسانية وحقوق الانسان .

لقد اشار المندوب الى نقص المعلومات لدى وفد بلادى فيما ذكرناه عن الانتهاك لحقوق الانسان ، ولكنني اقول اننا لم نقصر الاشارة على الوكالات الدولية بل اخذنا كأساس وسائل الاعلام والصحف التى غالبا ما تقدم معلومات مشوهة على اساس من المصالح المختلفة . ولكننا قمنا بالتذكير بأن ١٦ دولة امريكية بما لديها من مصادر للمعلومات أيدت التعديل الذى تقدمت به المكسيك ونددت باسالة الدماء في نيكاراغوا .

ولقد اشار السيد مندوب نيكاراغوا الى انه ليس من الملائم طرح هذه المشكلة على هذا المحفل لأنها مشكلة اقليمية وليس معنى اننا اعضاء في منظمة اقليمية انه ليس من حق الدول الاعضاء في الاسم المتحدة التعرض لهذه المشاكل وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة .

وختاماً فانني اقول ان الامين العام لمنظمتنا بمناسبة المؤتمر العالمي لمقاومة العنصرية والتمييز العنصري الذي انهى اعماله مؤخراً في جنيف ذكرنا بالعلاقة المحددة التي تقوم بين احترام حقوق الانسان والحفاظ على الامن والسلم الدوليين ، وأتذكر كذلك الظروف التي توضح انه لا توجد دولة يمكن ان تدعي الحصانة على اساس المادة ٢ من الفصل السابع من الميثاق والتي تشير كما يتذكر السادة المندوبون الى عدم التدخل أو تدخل هذه المنظمة في الشؤون الداخلية عندما يكون الامر متصلاً بالتعبير عن القلق العالمي بالنسبة للانتهاك الصارخ لحقوق الانسان .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٥